



سلسلة السياسات البيئية

# في مواجهة الإبادة البيئية في لبنان: توصيات للانخراط الرسمي والمجتمعي في التعافي المستدام

كريستينا أبو روفيل  
يارا عبد الخالق

انشغال عامة  
PUBLIC WORKS

مبادرة  
الإصلاح  
العربي



## نُشر من طرف:

### مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.  
[www.arab-reform.net/ar](http://www.arab-reform.net/ar)

### استديو أشغال عامة

استديو أشغال عامة هو مؤسسة للأبحاث والمناصرة متعدّدة التخصصات منخرطة نقدياً وإبداعياً في قضايا العمران والعدالة المكانية في لبنان، مع تركيز خاص على الحقوق البيئية والسكنية والحق في التنمية المتكاملة وحيّز عام متاح. عبر مقارنة متجدرة في مفهوم الحق في المدينة، نهدف إلى جعل التنظيم المدني وإنتاج السياسات العامة عملية ديمقراطية - لا أداة للسلطة.

بحث وكتابة: كريستينا أبو روفيل ويارا عبد الخالق  
تصميم الخرائط والرسم البيانية: أسماء الغراوي - عماد قعفراني  
التصميم: أحمد سلهب

### عن الكاتبتين

كريستينا أبو روفيل، معماريّة وباحثة حضرية، حاصلة على ماجستير في الهندسة المعمارية (2015) وفي التخطيط المدني (2017) من الجامعة اللبنانية، كلية العمارة والفنون الجميلة. تعمل حالياً على مشاريع بحثية متنوعة مرتبطة بالقضايا العمرانية، الأملاك العامة وغيرها من المواضيع المتعلقة بالحق في المدينة.

يارا عبد الخالق مهندسة معمارية وباحثة حضرية حاصلة على ماجستير في الهندسة المعمارية عام من الجامعة اللبنانية 2017، و على ماجستير في التخطيط المدني عام 2023. يارا مهتمة بعملية التنظيم المدني وكيف يشكّل التنظيم المحلي المدينة. تركّز حالياً في عملها على التمّذّن وعلاقته بالقانون والدولة من منظور انتهاك الحق في المدينة مع الاهتمام بالتواصل ومشاركة المعرفة بشأن القضايا المدنيّة.

### عن المشروع

في إطار العمل البحثي والميداني الذي ينقّذه «استديو أشغال عامة» بالشراكة مع «مبادرة الإصلاح العربي» حول الإبادة البيئية في جنوب لبنان، جرى خلال العام الماضي توثيق الأضرار البيئية والزراعية الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية والجنوبية، إلى جانب تنظيم ورش عمل ومقابلات مع الأهالي المتضررين/ات لتحليل أولويات العودة والتعافي وإعادة الإعمار من منظور بيئي واجتماعي. وقد تُوجّ هذا المسار بإعداد ورقة بحثية مشتركة تهدف إلى تقييم السياسات الحالية وتقديم توصيات لتعزيز التعافي المستدام والعدالة البيئية في المناطق المتضررة.

### إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو ممولّيها.



© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، و فقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: مشهد من سردا، بلدة في قضاء مرجعيون بمحافظة النبطية جنوب لبنان، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي الذي خلف وراءه خراباً هائلاً، في شباط/فبراير 2025.  
© رامز دالاه/أناضول

شباط/فبراير 2026





# المحتويات

7	مقدمة
9	تقييم الضرر الناتج عن الإبادة البيئية في جنوب لبنان
9	الأضرار والخسائر البيئية والزراعية بالأرقام
12	الفوسفور الأبيض والذخائر والمخلفات الحربية كأدوات لتدمير البيئة
17	منع العودة في القرى الحدودية وتحويل الأرض إلى منطقة عازلة
19	قراءة الضرر في ضوء مفهوم الإبادة البيئية
20	كفرkla نموذجًا
20	عن كفرkla قبل الحرب
24	التداعيات البيئية والزراعية للحرب على كفرkla ومزارعيها
28	أشكال الاستجابة البيئية
28	الدروس المستفادة من الاستجابة البيئية والقانونية بعد حرب تموز 2006
41	الجهود المجتمعية المتناثرة في ظلّ تقصير الدولة
48	الركائز والتوصيات: نحو استجابة متكاملة لمعالجة أضرار الإبادة البيئية في جنوب لبنان
48	ضمان العودة
49	إعادة التأهيل البيئي والزراعي
50	دعم المزارعين والسكان
51	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية
51	تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي
52	إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية



## مقدمة

واقعة في فلسطين». في السنة نفسها، هاجم إسرائيليون رعاة قرب كفر كلا وسرقوا البقر والحمير والبالغ<sup>5</sup>. وفي عام 1952، قدّم أهلي رميش عريضة<sup>6</sup> للاحتجاج على أفراد البوليس الإسرائيلي لاغتصابهم من منطقة مرج العفوش الطروش والأغنام. في العام 1953، قدّم أحد أهالي بنت جبيل برقية<sup>7</sup> للاحتجاج على نهب الإسرائيليين لمواشيهم بعد دخولهم الأراضي اللبنانية. أمّا في عام 1961، فقد أكدّ النائب خالد شهاب ضمن كلمته<sup>8</sup> «وجود سبعة آلاف لبناني منكوبين بأموالهم في إسرائيل يملكون ما لا يقل عن مئة مليون ليرة استرلينية، أملاً لاغتصابها إسرائيل». وفي العام 1968، قدّم أهالي ميس الجبل برقية<sup>9</sup> يستنكرون فيها الاعتداء الإسرائيلي على بلدتهم، ويطالبون بتحسين القرى وتعزيزها بالملاجيء وتأمين المستشفيات، كما قدّمت 10 برقيات<sup>10</sup> من مناطق وهيئات مختلفة للاحتجاج على الاعتداء الإسرائيلي على قرية حولا ولطلب تسليح سكان الحدود وتنفيذ مشروع التجنيد الإجباري.

وقد جاء في كلمة النائب علي ماضي<sup>11</sup> في عام 1969 «أن سبع مزارع على الحدود من الأراضي اللبنانية هي اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلي وأربعة آلاف من اللبنانيين نازحون لا يستطيعون أن يحصلوا على قوت يومهم من الخبز فقط، وقد نسفت منازلهم في المزارع. إن هذه الأراضي الشاسعة مُنعت أهلها من استغلالها نظرًا لأن في ذلك خطرًا على حياتهم، ونظرًا لأنهم يتعرضون من العدو بالقصف». وفي 30 حزيران/ يونيو 1970، تظاهر أهالي القرى الحدودية للمطالبة بزيادة التحصينات وتوفير حماية أفضل من الغارات الإسرائيلية<sup>12</sup>.

في كفر كلا يضع النحالون أقفار النحل قرب الشريط الحدودي مستفيدين من وجود مناطق مزروعة باللوزيات ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يرعى النحل، كما يرعى من أنواع عديدة من الأشجار الموجودة في كفر كلا من أشجار الكينا والزيتون والجوز والحمضيات والزعر والشوكيات، ما يجعل منتوج العسل من أجود الأنواع. وفي البحيرات أو البرك الموجودة في سهل الخيام الخصب المجاور لكفر كلا، تنتقل طيور الإوز حاملةً معها بيوض السمك من بحيرة طبريا، فتتمو هذه الأسماك في بحيرات المرج وتحوّل البحيرات إلى مقصد للصيد لأهالي المناطق المجاورة. فالنحل والطيور تنتقل غير آبهة بالحدود والجدران الفاصلة. الطبيعة لا تعرف الحدود ولا تعترف بها. وهو ما قد ينعكس في الحالات الطبيعية على الإنسان. بين سكان كفر كلا وسكان الذوق الفوقاني والتحتاني وحولا والمطلة في فلسطين تاريخٌ طويل من التبادل التجاري وزراعة الحقول المتداخلة، فقد كانت كفر كلا أحد معابر الجنوب إلى سهول فلسطين من خلال معبري الجمارك والأمن العام<sup>1</sup>، كما لسكان كفر كلا أراضي داخل فلسطين المحتلة ما زالوا يحافظون على صكوك ملكيتها. لكن الحدود كما نعرفها اليوم ليست إلا نتاج حقبة استعمارية سعت لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، ورسمت خطوطًا عشوائية على الخرائط، وسيطرت على أراضي ليست لها وأدت إلى عزل أجزاء من الأراضي والشعوب عن بعضها البعض. وهو ما يأخذنا إلى إشكالية القرى الحدودية والقرى الجنوبية بشكل عام، وما يُعرف بجبل عامل الذي يحده نهر الأولي وجزين شمالًا، وفلسطين جنوبًا والذي تجمعه علاقات تجارية تاريخية مع أهالي فلسطين<sup>2</sup>. هذه المناطق ما زالت تعاني من تبعات إرث الحدود الاستعمارية مجاورةً كينًا صهيونيًا محتلًا.

في مراجعةٍ سريعة<sup>3</sup> لبعض محاضر مجلس النواب، نلاحظ بعض المناقشات حول الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية. في عام 1949، وضمن كلمة النائب عادل عسيان<sup>4</sup>، أحاط المجلس علمًا بوجود مأساة مفادها أنه «بعد ما جلا اليهود عن هذه القرى [الحدودية] التي شرد أهلها وجد خندق في قرية حولا وضع فيه أكثرية أهالي هذه القرية أحياء ثم أطلق عليهم اليهود النار وقتلهم جميعًا»، وأضاف «إن وضعية أهالي حولا دقيقة لأنهم لم يتمكنوا من زرع أراضيهم هذه السنة، والكثير منهم كانوا يعتاشون من زراعة أراضي

5 مدونة جبل عامل، «كفر كلا والمعاناة مع الاحتلال - 1949 - 1976»، حزيران/يونيو 2026، متاح على <https://jabalameleh.blogspot.com/2025/1976/06/https://jabalameleh.blogspot.com/2025/1976/06/>

6 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي السابع-7-العقد الاستثنائي الثاني-محاضر الجلسة الثالثة 1952-»، أيار/مايو 2026، متاح على <https://tinyurl.com/3zez6tms>

7 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثامن-8-العقد الاستثنائي الأول-محاضر الجلسة الثالثة 1953-»، أيار/مايو 2025، متاح على <https://tinyurl.com/8845sps2>

8 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي العاشر-10-العقد الاستثنائي الثاني-محاضر الجلسة الثامنة 1961-»، أيار/مايو 2025، متاح على <https://tinyurl.com/47utevs9>

9 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محاضر الجلسة الأولى 1968-»، أيار/مايو 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/2m68cvcny> (مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محاضر الجلسة الأولى 1968-).

10 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محاضر الجلسة الأولى 1968-.

11 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محاضر الجلسة الأولى 1969-»، أيار/مايو 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/5cnpnx84>

12 Oldbeiruthlebanon, "Lebanon: Border villagers demonstrate for better protection against Israeli raids (1970)", July 2025, available at <https://www.instagram.com/reel/DL4WDPhMpKi/>

1 حسين سعد، «كفر كلا: قرية العروس وبوابة فاطمة». والمعبر «الرسمي» إلى فلسطين»، المدن، حزيران/يونيو 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/y66tpj2f>

2 مريم شعيب، «جبل عامل وفلسطين: 200 عام من الوحدة»، جنوبية، آذار/مارس 2014، متاح على: <https://tinyurl.com/yf6x9a2f>

3 Sara El- Yafi, "EXPOSING IŞRAİL'S CONTINUOUS UNPROVOKED AGGRESSION TOWARDS LEBANON", April 2025, available at [https://www.youtube.com/watch?v=Yqi8\\_9wgMFs](https://www.youtube.com/watch?v=Yqi8_9wgMFs)

4 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي السادس-6-العقد العادي الأول-محاضر الجلسة الرابعة 1949-»، أيار/مايو 2026، متاح على: <https://tinyurl.com/yx4aurf9>

البيئية للقرى الجنوبية، بما يدعم العودة الآمنة وعمليات إعادة الإعمار والتعافي البيئي.

وقد اعتمدنا في إنتاجنا لهذه الورقة على رصد الهجمات الإسرائيلية وخروقات وقف إطلاق النار على مختلف الأراضي اللبنانية وتوثيقها من خلال خريطة تفاعلية، وتحليل طبيعة الأماكن المستهدفة، وعلى ورشة عمل تشاركية حول تصورات العودة والتعافي في بلدة كفر كلا،<sup>15</sup> وعلى مجموعة من المقابلات مع الجهات الرسمية المعنية،<sup>16</sup> والخبراء والناشطين/ات البيئيين، ومؤسسات وجمعيات ومبادرات<sup>17</sup> تعمل بالشأن الزراعي والبيئي، بالإضافة إلى مراجعة مجموعة واسعة من المراجع ذات الصلة، ومراقبة جهود التعافي بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان على صعيد المسوحات ورفع الأنقاض والتعويضات وتمويل الإعمار والسياسات والمشاريع والمبادرات والنزوح والعودة، بالإضافة إلى جلسة نقاش جماعي<sup>18</sup> تجمع مواطنين/ات ومزارعين/ات متضررين/ات وناشطين/ات ومنظمات مجتمع مدني وباحثين/ات وصناع قرار بهدف تطوير توصيات مشتركة تركز على الأولويات المتعلقة بالعودة، وإعادة الإعمار، ومعالجة الأضرار البيئية.

كما في العام 1974، تناول النائب حميد دكروب في كلمته<sup>13</sup> موضوع «القصف الإسرائيلي المستمر الذي يطال القرى الحدودية من الناقورة حتى العرقوب دون استثناء، ويضرب بشكل أعمى، يضرب المحاصيل الزراعية، والمحصول الزراعي هو بنسبة ضرب المزارع تمامًا إذ إن العدو يستهدف تفرغ المنطقة الجنوبية من لبنان، وذلك بعزل المواطن المزارع عن أرضه».

هذه عينة عن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، المنتظمة، والممنهجة التي تعرّضت لها القرى الحدودية بشكل خاص والقرى الجنوبية بشكل عام منذ النكبة الفلسطينية عام 1948، والتي تلاها غزو واحتلال حتى العام 2000. وبعد مرور أكثر من 25 عامًا على انسحاب القوات الإسرائيلية منها، ما زال المشهد نفسه يتكرر، لا بل زاد وحشيةً. منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتوسّعها في 23 أيلول/سبتمبر 2024، والغزو الإسرائيلي في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وصولاً إلى ما عُرف باتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،<sup>14</sup> وحتى يومنا هذا مع الخروقات الإسرائيلية اليومية لهذا الاتفاق، تشهد المناطق الجنوبية اعتداءات وحشية. فقد استهدفت إسرائيل المنازل والبنية التحتية والمرافق العامة والصحية والتعليمية والمعالم التراثية والثقافية والدينية والغابات والأراضي الزراعية، وأحدثت أضرارًا بالغة بالأشجار والمحاصيل والتربة والمياه، فضلًا عن الأضرار بالاقتصاد المحلي. كما دمرت قرى حدودية بشكل شبه كامل. وهو ما يشكل فعليًا إبادةً بيئيةً وزراعيةً ومكانيةً.

من هنا، نتناول في هذه الورقة الإبادة البيئية التي تعرّضت لها القرى الجنوبية في لبنان بهدف تطوير توصيات سياسية حول كيفية انخراط الدولة اللبنانية، والسلطات المحلية والمجتمعات في جنوب لبنان، ومنظمات المجتمع المدني المعنية في معالجة الأضرار الناتجة عن الإبادة البيئية والزراعية التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان.

نبدأ أولًا بإظهار الأضرار البيئية والزراعية على صعيد القرى الجنوبية بالعموم، مع تسليطنا الضوء على القرى الحدودية الأكثر تضررًا التي تعرّضت لأنواع مختلفة من الاعتداءات والدمار نسبةً للمناطق الأخرى، لتُركز بعدها على بلدة كفر كلا الحدودية كنموذج عن هذه البلدات. كما نسعى إلى استخلاص الدروس من التدخلات البيئية التي قامت بها الدولة اللبنانية عقب حرب تموز/يوليو 2006، وتقييم الأطر والسياسات الحالية الخاصة بإعادة الإعمار والتعافي، إلى جانب مبادرات المجتمع المحلي من منظور بيئي، بما يسمح بتحديد مسؤوليات مختلف الجهات المعنية. وفي الختام، نقدّم توصيات سياسية تتماشى مع الاحتياجات والأولويات

15 أُقيمت ورشة العمل يومي الجمعة والسبت في 20-21 حزيران/يونيو من الساعة 9:30 صباحًا إلى 4 بعد الظهر في سطيحة، كفرمان، بعنوان «تداعيات الإبادة المكانية والبيئية في كفر كلا»، وذلك ضمن سلسلة نقاشات محلية في 3 مناطق تضررت بشدة خلال الحرب. حضر ورشة العمل حوالي 12 شخص من سكان كفر كلا.

16 مقابلات مع رئيس بلدية كفر كلا والوزير السابق يعقوب الصراف، وزير البيئة بعد حرب تموز/يوليو 2006، ومقابلات غير رسمية مع مصدر من المجلس الوطني للبحوث العلمية ومن وزارة البيئة.

17 المقابلات البحثية أو التعريفية مع هادي عواضة مزارع وناشط من بلدة كفر كلا، ومايا نعمة من جمعية التحريج في لبنان (LRI)، وياسمين فخري من معهد دراسات الهجرة (IMS) في الجامعة اللبنانية الأميركية، وجمال شعيب من جمعية وتعاونوا، وسمر مرقص من وحدة البيئة والتنمية المستدامة (ESDU) في الجامعة الأميركية في بيروت، وعباس بعلبكي من الجنوبون الأخضر، وسارة سلوم، وغسان مكارم وبشير أبو سعيّفان من الحركة الزراعية في لبنان، ورمزي قيس من هيومن رايتس ووتش، ووائل يمين من تراب للتربية البيئية لبنان (SOILS)، وعلي سويدان من المفكرة القانونية.

18 أُقيمت جلسة النقاش يوم الخميس في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025 من الساعة 9:30 صباحًا إلى 4 بعد الظهر في مركز «استديو أشغال عامة» في فرن الشباك، بعنوان «الإبادة البيئية والمكانية في جنوب لبنان: نحو تصورات العودة والتعافي»، وهي بدعم من مؤسسة PORTICUS، وأسهمت نتائجها في كتابة هذه الورقة بالشراكة مع مبادرة الإصلاح العربي (ARI). حضر- الجلسة 3 أشخاص من سكان كفر كلا، وممثل عن تجمع أبناء القرى الجنوبية الحدودية، وعضو هيئة إدارية في تجمع المزارعين في الجنوب، وممثل عن المجلس الوطني للبحوث العلمية، ورئيس مصلحة النبطية في وزارة الزراعة، ومستشار الحكومة لإعادة الإعمار، وخبيران في التنظيم المدني، وممثل عن جمعية وتعاونوا، وممثلان عن المفكرة القانونية، وممثلان عن الحركة الزراعية، وممثلة عن جبال، وممثل عن هيومن رايتس ووتش، وممثل عن وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، وممثل عن جمعية التحريج في لبنان، وممثلان عن مبادرة الإصلاح العربي وممثل عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

13 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثالث عشر 13- العقد الاستثنائي الثاني - محضر الجلسة الثانية 1974-»، أيار/مايو 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/yeyasnnn>

14 كان يفترض أن تنسحب القوات الإسرائيلية بعد الاتفاق من جنوب لبنان خلال 60 يومًا، لكن مُدّد الموعد حتى 18 شباط/فبراير 2025 مع عدم التزام إسرائيل ببنود الاتفاقية وحظر أهالي 66 قرية وبلدة من العودة إلى قراهم.

## تقييم الضرر الناتج عن الإبادة البيئية في جنوب لبنان

الناتج المحلي الإجمالي في جنوب لبنان،<sup>20</sup> فقد تسببت الحرب في أضرار تقدر بنحو 79 مليون دولار أميركي، لحق معظمها بالبنية التحتية وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والمصايد وأنظمة الري، أسفرت عن تدهور سبل العيش وعرقلة إمكانات التعافي اللاحق. تكبدت المحاصيل المروية النسبة الأكبر من الأضرار (43% من الأضرار) نتجت عن جرف المحاصيل الرئيسة مثل الزيتون والأفوكادو، وتعرضت أنظمة الري لاستهداف مباشر (20,3%)، ونفقت حوالي 3 ملايين دجاجة وتضرر أكثر من 10 آلاف متر مربع من مزارع الدواجن (14%). إلى ذلك، توقفت الكثير من أنشطة الصيد على طول الساحل الجنوبي، وتضرر 472 مركب صيد و13 بركة لتربية الأسماك، ودمرت حوالي 5,000 خلية نحل بالكامل. أشار التقرير أيضًا إلى أنّ محافظة النبطية هي الأكثر تضررًا، تليها محافظة الجنوب.

بالإضافة إلى الأضرار، تسببت الحرب في خسائر في القطاع الزراعي تقدر بحوالي 742 مليون دولار. تعكس هذه الخسائر الإيرادات المفقودة بسبب تضرر الإنتاج وانخفاضه، ونتجت عن عدم القدرة إلى الوصول إلى الأراضي لزراعتها أو حصادها، فضلًا عن اقتلاع الأشجار. وقد سُجّلت الخسائر الأكبر في محافظة الجنوب، تليها محافظة البقاع، ومن ثم محافظة النبطية. فبحسب المجلس الوطني للبحوث العلميّة<sup>21</sup> قد عطل النشاط الزراعي ودُمّرت الأراضي والمحاصيل الزراعية على امتداد 130 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، أي ما يشكّل ربع المساحات الزراعية في لبنان، وذلك بنسبة 100% في قضاء بنت جبيل،<sup>22</sup> وبين 92% و 100% في قضاء مرجعيون،<sup>23</sup> وبين 88% و 100% في قضاء صور.<sup>24</sup> وقُدرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع الزراعة بحوالي 412 مليون دولار.

نحاول في هذا المحور إظهار الأضرار البيئية والزراعية الناتجة عن الإبادة البيئية التي تعرّضت لها القرى الجنوبية في لبنان على إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة. عادةً ما يُقاس ذلك بالأرقام التي تبيّن حجم الخسائر والأضرار، لكن لا يمكن حصر النتائج بالأرقام وحدها، بل يجب النظر أيضًا إلى النظم البيئية التي قتلت أو جُرحت أو سُردت، والمساحات الشاسعة من الأرض التي حُرقت وسممت ودُمّرت، والآثار البعيدة المدى على البيئة والزراعة وسبل عيش الناس. من هنا، لا بدّ من الانطلاق من حجم الخسائر والأضرار البيئية والزراعية المباشرة الناتجة عن الاعتداءات على صعيد لبنان والقرى الجنوبية، وبتّين تأثير استخدام الفوسفور الأبيض والمخلفات الحربية في البيئة والتربة والمياه في جنوب لبنان. في المقابل، نسعى أيضًا إلى إبراز وسائل منهجة أخرى تعتمد على إسرائيل استكمالًا للاعتداءات المباشرة على الغابات والأحراج والأراضي الزراعية والمزارع، بما يشمل استهداف الغرف الجاهزة والتفجير والتجريف واحتلال الأراضي ومنع المزارعين من الوصول إليها وحظر أي شكل من أشكال العودة، وكانت قد استخدمت الأخيرة بشكل خاص في القرى الحدودية.

## الأضرار والخسائر البيئية والزراعية بالأرقام

انطلاقًا من الأرقام المتوقّرة، وبحسب تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الصادر عن البنك الدولي<sup>19</sup> في آذار/مارس 2025، تسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان بأضرار بيئية بنحو 501 مليون دولار، وتدمير 9,700 هكتار من الغابات والأراضي الشجرية، و32,000 هكتار من المراعي، و21,000 هكتار من النظم البيئية النهرية، و100 هكتار من الأراضي الرطبة و1,000 هكتار من المناطق الساحلية. أمّا الخسائر البيئية، فتبلغ 759 مليون دولار خلال فترة زمنية تمتد على 26 شهرًا، في حين أن الاستعادة الكاملة لمعظم هذه الوظائف قد تستغرق أكثر من 10 سنوات.

بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يساهم بما يصل إلى 80% من

20 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وآثارها المتعددة الأبعاد، 2024، متاح على [https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-impact-israeli-attacks-lebanon-arabic.pdf?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-impact-israeli-attacks-lebanon-arabic.pdf?utm_source=chatgpt.com)

21 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية، كانون الأوّل/ديسمبر 2024، متاح على [https://ewsp.gov.lb/wp-content/uploads/2024/2024-Arabic.pdf?utm\\_source=chatgpt.com-CNRS-L-War-Report-2023](https://ewsp.gov.lb/wp-content/uploads/2024/2024-Arabic.pdf?utm_source=chatgpt.com-CNRS-L-War-Report-2023) (المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية).

22 محاصيل زراعية، وأشجار مثمرة، وزيتون، وخيم بلاستيكية وحمضيات.

23 99% محاصيل زراعية، و98% أشجار مثمرة، و100% زيتون، و92% كروم و100% موز، وحمضيات وخيم البلاستيكية.

24 88% محاصيل زراعية، و92% أشجار مثمرة، و90% زيتون، و98% حمضيات، و100% خيم بلاستيكية و93% موز.

19 World Bank Group, "Lebanon rapid damage and needs assessment (RDNA)", March 2025, available at <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099030125012526525/pdf/P5063801f58e97062197c31ebf5a511c4e1.pdf>

## الشكل 1. حجم الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي بحسب المصادر المختلفة

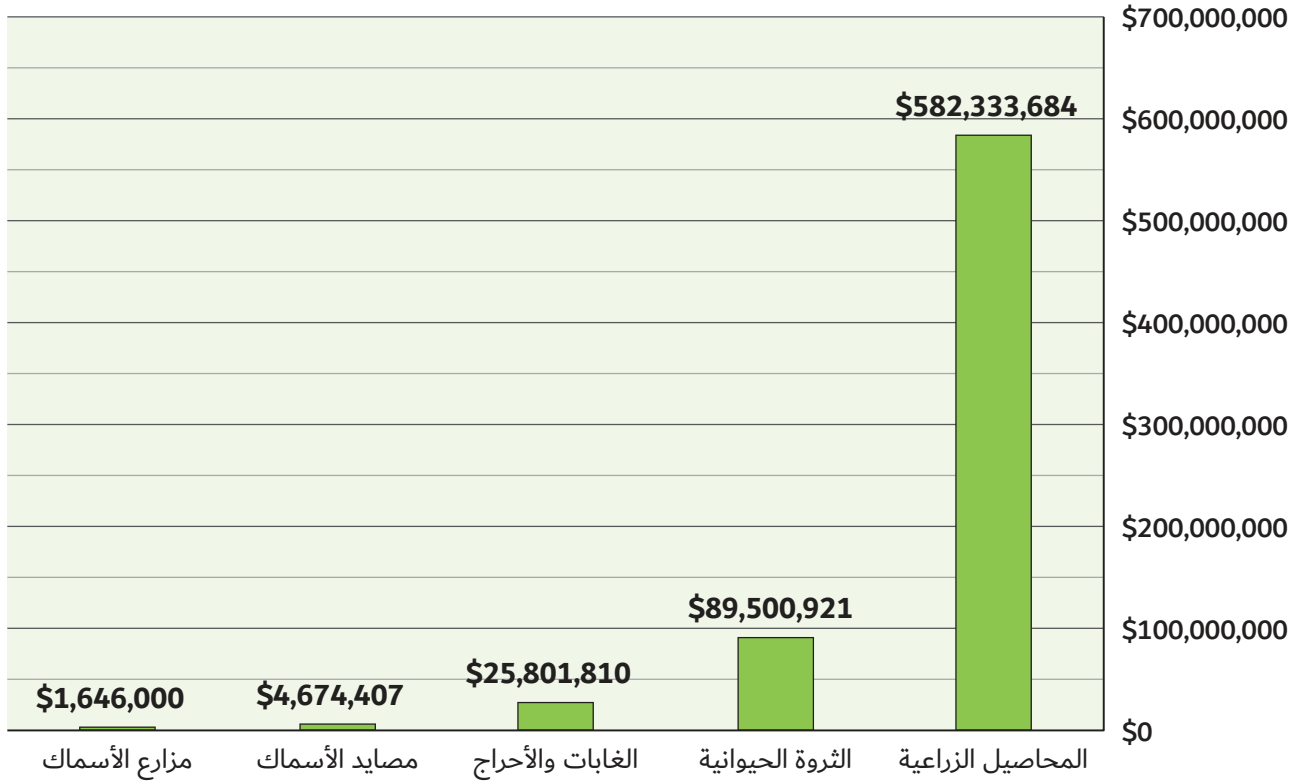
المصدر	الأضرار	الخسائر	الاحتياجات
<b>البنك الدولي</b> آذار 2025	البيئة: 501 مليون دولار الزراعة: 79 مليون دولار تضرر 9,700 هكتار غابات وأراضي شجرية، 32,000 مراعي، 21,000 نظم نهريّة	البيئة: 759 مليون دولار الزراعة: 742 مليون دولار	أكثر من 10 سنوات للتعافي البيئة: 444 مليون دولار الزراعة: 412 مليون دولار
<b>الفاو</b> تشرين الأول 2023 تشرين الثاني 2024	الزراعة: 118 مليون دولار تضرر 814 هكتار زيتون، 637 حمضيات، 461 موز، 192 أشجار مثمرة، 4,946 غابات، إلخ	الزراعة: 586 مليون دولار	الزراعة: 263 مليون دولار منها 95 مليون أولوية
<b>المجلس الوطني للبحوث العلمية</b> تشرين الأول 2023 تشرين الثاني 2024	تعطيل النشاط الزراعي وتدمير الأراضي والمحاصيل الزراعية في 25% من المساحات الزراعية 2,192 هكتار المساحة المحروقة (873 غابات كثيفة، 530 غابات قليلة الكثافة، 134 زيتون، 48 حمضيات، إلخ)		
<b>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</b> تشرين الأول 2023 تشرين الثاني 2024	تدمير 48% من الأصول الزراعية التي شملها المسح 58% النبطية، 52% صور، 33% بنت جبيل		
<b>جهاد البناء</b> كانون الثاني 2025	4,000 عقار جنوب الليطاني 2,000 عقار شمال الليطاني		

وأبقار ونحل. في حين تقدر الخسائر بحوالي 586 مليون دولار. تتركز المناطق الأكثر تضرراً في جنوب لبنان وسهل البقاع. أما احتياجات القطاع الزراعي لإعادة الإعمار والتعافي فتبلغ حوالي 263 مليون دولار أميركي، منها 95 مليون دولار أولوية للفترة 2026/2025.

أما تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <sup>25</sup> الذي غطى الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فقد كشف أنّ القطاع الزراعي في لبنان تكبد أضراراً كبيرة تقدّر بحوالي 118 مليون دولار أميركي، بينها أضرار طالت أكثر من 814 هكتاراً من الزيتون، و461 هكتاراً من الموز، 192 هكتاراً من الأشجار المثمرة و637 هكتاراً من الحمضيات، 4,496 هكتاراً من الغابات وبقدران حوالي مليوني حيوان، منها دواجن وماعز وأغنام

25 FAO, Lebanon: Agricultural damage and loss assessment on the impact of conflict – DIEM-Impact report, October 2023–November 2024, 2025, available at <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8cc256b6-f2c9-4667-8c5d-f66102ddd6d9/content>

## الشكل 2. حجم الأضرار والخسائر حسب كل قطاع فرعي



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير تقييم الأضرار والخسائر الزراعية نتيجة تأثير النزاع

فضلاً عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالخيم الزراعية والموز والحمضيات والفواكه الإستوائية.

في النهاية، ومع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، تحتاج هذه الأرقام إلى تحديث مستمر، وبالرغم من تباينها<sup>28</sup> وتعدد الجهات التي أصدرت التقديرات، فجميعها يشير إلى حجم الدمار المباشر والواسع الذي خلفته الحرب الإسرائيلية، ليس فقط على النظم البيئية والغابات والمراعي كما برهنت الأرقام، بل أيضاً على القطاع الزراعي بما يحمله من بُعد اقتصادي ومعيشي وثقافي. ولا يمكن فهم عمق الدمار من دون التوقف عند الأدوات التي اعتمدها إسرائيل بشكل مكثف، وفي مقدمتها الفوسفور الأبيض، التي شكّلت وسيلة أساسية لتدمير البيئة والزراعة وتهجير السكان.

وقد وجد تقييمٌ للأثر أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بين 5-15 كانون الأول/ديسمبر 2024،<sup>26</sup> أن نسبة 58% من الأصول الزراعية في قضاء النبطية قد دُمرت، تليها نسبة 52% في صور و33% في بنت جبيل بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024. وبحسب التقدير، يُتوقع أن تترتب على الضرر عواقب وخيمة وطويلة الأمد.

وبحسب إحصاءات مديرية الزراعة والبيئة في مؤسسة جهاد البناء حتى كانون الثاني/يناير 2025،<sup>27</sup> تضرر 4,000 عقار في قرى جنوب نهر الليطاني، وأكثر من 2,000 عقار في قرى شمال نهر الليطاني، مع العلم أن هناك قرى لم تتمكن فرق المسح من الوصول إليها. وقد بلغت نسبة الضرر 90% على صعيد قطاعات الإنتاج الحيواني و100% في قطاع النحل،

26 UNDP Lebanon, From Crisis to Recovery: Local Authorities Confronting Post-War Realities in Lebanon Rapid Impact Assessment, January 2025, available at [https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202501-rapid\\_impact\\_assessment\\_report\\_of\\_union\\_of\\_mun\\_jan21.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202501-rapid_impact_assessment_report_of_union_of_mun_jan21.pdf)

27 جمعية العمل البلدي، «بالأرقام... جهود الترميم وإعادة الإعمار مستمرة ووتيرة صرف التعويضات متسارعة»، كانون الثاني/يناير 2025، متاح على <https://amalbaladi.org.lb/details/2207>

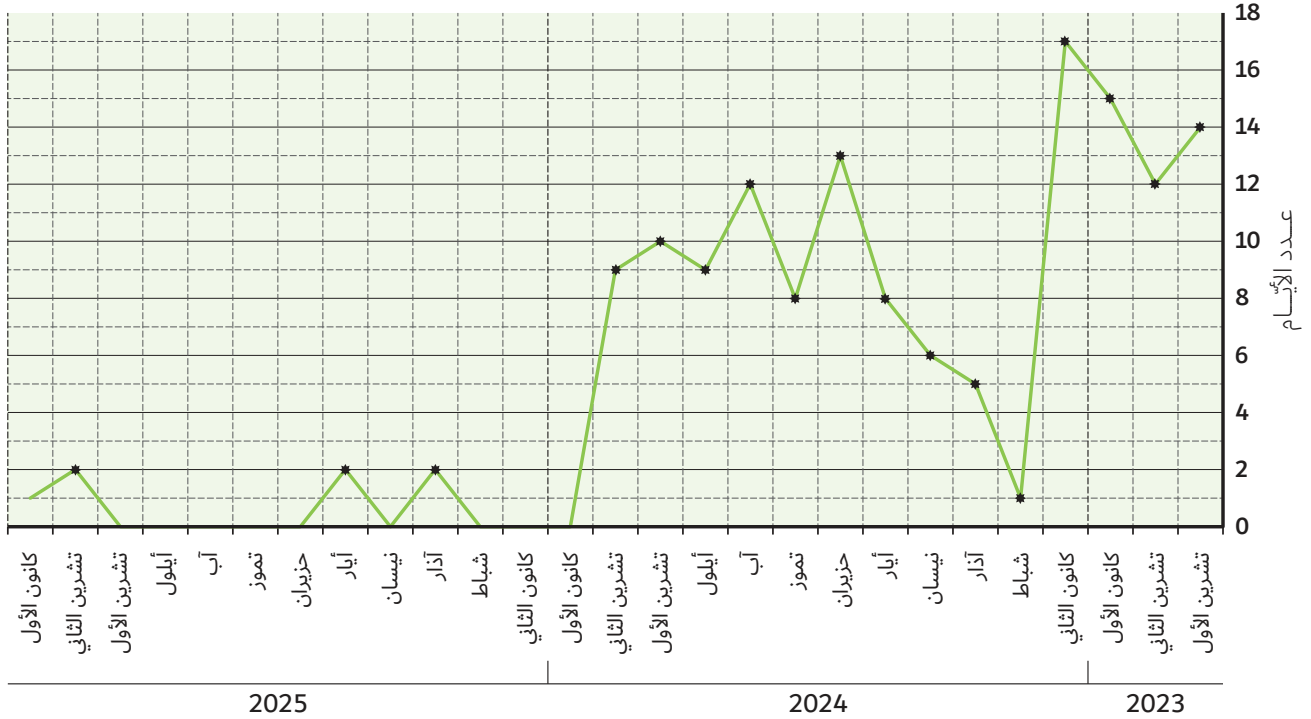
28 بحسب مقابلات غير رسمية مع المجلس الوطني للبحوث العلمية ووزارة البيئة، تتباين الأرقام بحسب اختلاف منهجية البحث، ولا يفترض أن يشكّل ذلك تعارضاً بالأرقام، بل تكاملاً.

## الفوسفور الأبيض والذخائر والمخلفات الحربية كأدوات لتدمير البيئة

الدخان المسّم يخنقهم، وتحاصرهم نيرانه وتلتهم أحراج قراهم وحقولهم. في الأشهر الثلاث الأولى من الحرب، تصدّرت الأحرش والغابات والأراضي الزراعية في الجنوب قائمة الأهداف الأكثر عرضةً للقصف، وشمل ذلك قتل المواشي والدواجن وإحراق المساحات الخضراء. وقد استُخدم الفوسفور الأبيض في قصفها، في وضح النهار، متعمدًا حرقها كجزء من تكتيكات الحرب التي تهدف إلى التقليل من عزيمة السكان المعتمدين على الزراعة، بالإضافة إلى إتاحة المجال لكاميرات المراقبة، وكشف الغطاء عن التحركات العسكرية التي يساهم الغطاء الطبيعي في تمويهها. وعادت وكثفت استهداف الأحرش في أيلول/سبتمبر 2025 مستخدمةً القنابل الضوئية ومسببة الحرائق.

عمدت القوات الإسرائيليّة إلى استعمال الفوسفور بشكل مكثّف وغير مسبوق في لبنان - سبق أن استخدمته خلال أعوام 1982 و1993 و1996 و2006 -<sup>29</sup> وتوجيهه نحو المناطق المأهولة والزراعيّة ونحو المدنيين في بلدات الشريط الحدودي. وفي حربها الأخيرة على لبنان، كان الفوسفور الأبيض أوّل أسلحة إسرائيل المشهورة في وجوه أهالي القرى الحدودية الذين كانوا لا يزالون في قراهم. وفي كل هجوم، كان

الشكل 3. الوتيرة اليومية للاستهداف بالفوسفور الأبيض بحسب الأشهر



المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

في هذا السياق، الفوسفور الأبيض<sup>30</sup> ليس سلاحًا كيميائيًا لأنه يعمل بشكل أساسي بقوة الحرارة وليس بالسموم، ما يجعله المتعلق بحظر أو تقييد استخدام الأسلحة الحارقة.<sup>31</sup> يسمح

29 أنطوان الكلاب وليلا روسا معوض، «الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفوسفور الأبيض في جنوب لبنان: تحليل واستراتيجيات الحد من المخاطر»، مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأمريكية في بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متاح على [https://www.aub.edu.lb/natureconservation/Documents/00Brief\\_WP-arabic.pdf](https://www.aub.edu.lb/natureconservation/Documents/00Brief_WP-arabic.pdf) - (أنطوان الكلاب وليلا روسا معوض، الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفوسفور الأبيض في جنوب لبنان: تحليل واستراتيجيات الحد من المخاطر).

30 الفوسفور الأبيض مادة كيميائية صلبة شمعية تتراوح بين اللونين الأبيض والأصفر يشتعل تلقائيًا في الهواء عند درجات حرارة عالية، ويستمر في الاحتراق حتى يتأكسد بالكامل. وهو يُستخدم لأغراض عسكرية للإضاءة وتوليد ستار من الدخان، كما يُستخدم كمادة حارقة. لكن، لا تعتبر خصائصه الحارقة الغرض الأساسي وراء استخدامه، بل تأثير عرضي. بالمقابل، يوجد بدائل أقل ضررًا لتحقيق الأغراض العسكرية نفسها.

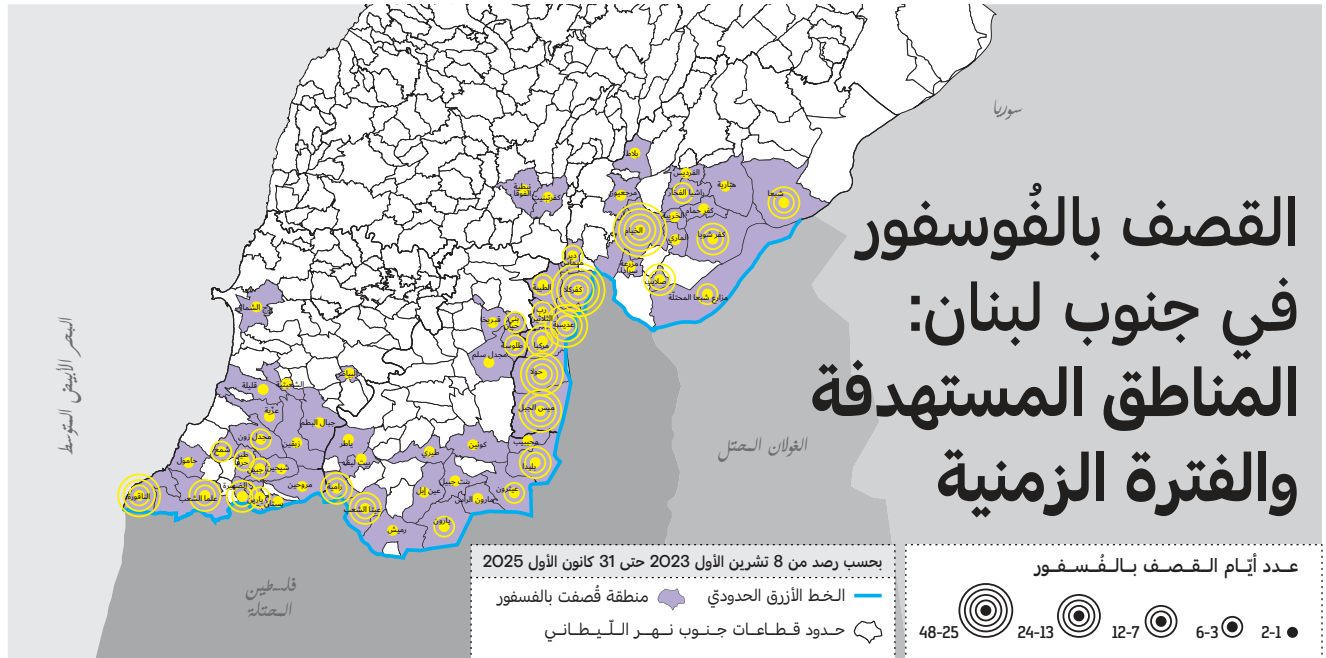
31 البروتوكول الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية الذي انضم إليه لبنان عام 2017 وفلسطين، لكن إسرائيل لم تصادق عليه.

جريمة حرب.<sup>32</sup> كما أنّ التقنية المتعمدة المستخدمة لقتل المدنيين والبنات والمنشآت المدنية لأضرار محتملة مقارنة بالانفجار الأرضي الموضوعي.

وبحسب رصدنا للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان،<sup>33</sup> ومنذ بداية الحرب حتى آخر عام 2025، تبين أنّ إسرائيل استخدمت مادة الفوسفور الأبيض في قصف استهدف 61 بلدة على الأقل في جنوب لبنان. كانت بلدة الخيام من أكثر المناطق التي تعرّضت للفوسفور، فقد بلغت أيام القصف 29 يومًا، تليها بلدة كفر كلا بـ 26 يومًا، ثمّ ميس الجبل بـ 21 يومًا.

البروتوكول باستخدام الذخائر الحارقة في بعض الظروف، لكنّه يحظر استخدامها ضد المدنيين، أو ضد أهداف عسكرية في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين، أو لاستهداف الغطاء النباتي، كما أنّ القانون الإنساني العرفي الدولي وهو إطار قانوني يطبّق على جميع الدول، يفرض على الدول اتخاذ كلّ الاحتياطات الممكنة لتجنّب إلحاق أضرار بالمدنيين والتسبب بخسائر غير ضرورية أو معاناة مفرطة. وقد أكّدت كل من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية أن إسرائيل استخدمت ذخائر الفوسفور الأبيض في مناطق يغلب عليها الطابع المدني بطريقة لم تميّز بين المدنيين والمواقع المدنية والمقاتلين والأهداف العسكرية، ما قد يرقى إلى

#### الشكل 4. المناطق المستهدفة بالفوسفور في جنوب لبنان<sup>34</sup>



المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

والحارقة بـ 184 هجومًا.

يُلحق استخدام ذخائر الفوسفور الأبيض ضررًا مباشرًا واسع النطاق، وضررًا غير مباشر وطويل الأمد. بالنسبة للأضرار المباشرة، تسبّب استخدام الفوسفور الأبيض بحرائق طالت الأجرح والغابات والأراضي الزراعية. فقد لاحظنا تناسقًا

ووثّق المجلس الوطني للبحوث العلميّة 284 هجومًا بقذائف فوسفورية و89 هجومًا بقذائف فوسفورية وعاديّة، فضلًا عن 286 هجومًا بقنابل حارقة منذ 8 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 حتى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.<sup>35</sup> وكان لقضاء مرجعيون النصيب الأكبر من الاعتداءات بالقنابل الفوسفورية

32 Rebekah Yeager-Malkin, "Washington Post: Israel used US-made white phosphorus munitions in Lebanon", Juristnews, December 2023, available at <https://www.jurist.org/news/202312//washington-post-israel-used-us-made-white-phosphorus-munitions-in-lebanon/>

33 استديو أشغال عامة، «الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان: أشكال القصف، نوعية الأهداف، وعدد الشهداء المدنيين/ين»، متاح على <https://publicworksstudio.com/> -/israeli-attacks-map (استديو أشغال عامة، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان: أشكال القصف، نوعية الأهداف).

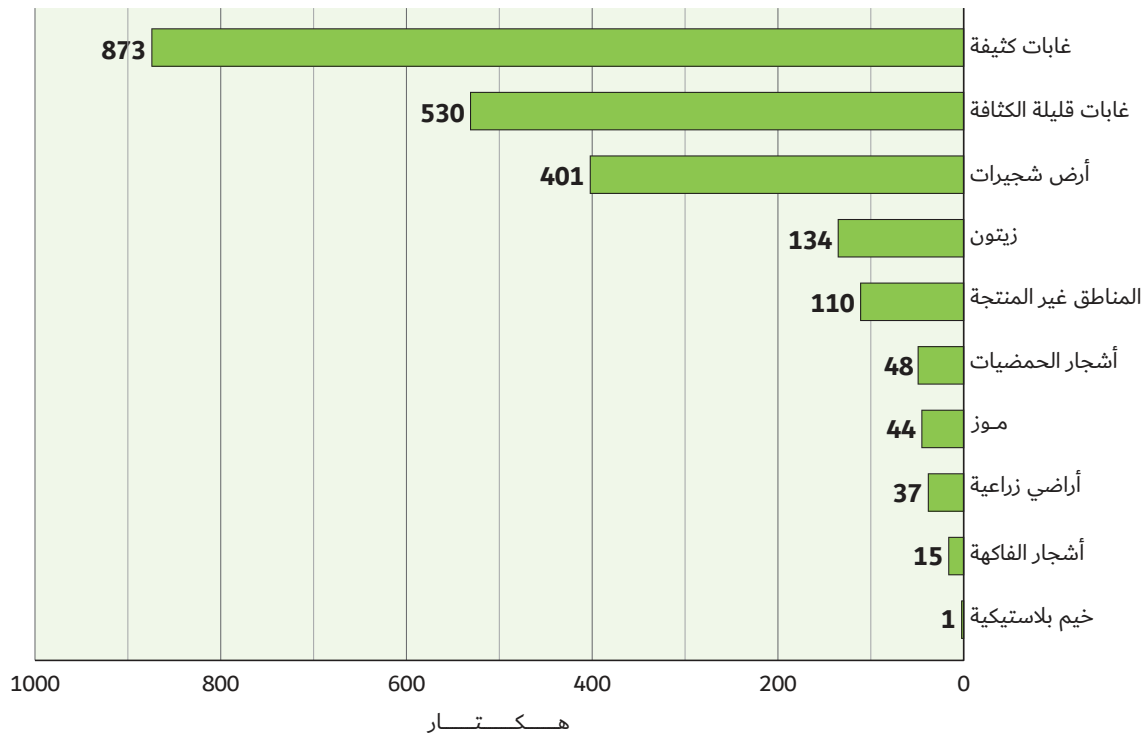
34 استُخدمت نسخة معدلة من هذه الخريطة في «العيش الكريم: تجاوز البيئات المُحالة» لمركز بيروت للفن، متاح على [https://archive.mosaicrooms.org/wp-content/uploads/Dignified\\_Life\\_Outliving\\_Impossible\\_Ecologies\\_LOWRES.pdf](https://archive.mosaicrooms.org/wp-content/uploads/Dignified_Life_Outliving_Impossible_Ecologies_LOWRES.pdf)

35 المجلس الوطني للبحوث العلميّة، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية.

تشرين الأول/أكتوبر 2025.<sup>38</sup> كما تشير أرقام وزارة الصحة اللبنانية أن 10,66% من الإصابات ناجمة عن الفوسفور منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى 20 آب/أغسطس 2024.<sup>39</sup> وقد أحرقت الهجمات الفوسفورية 20% من المساحات الزراعية - وبالتالي محاصيلها - والحرجية في 55 قرية بحسب مصادر مؤسسة جهاد البناء.<sup>40</sup> كما تبين من خلال رصدنا استهداف إسرائيل للغابات والأحراج بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والمزارع في حوالي 80 منطقة عقارية. وقد استهدفت بشكلٍ شبه حصري في جنوب لبنان.

بين مواقع الاستهداف بالفوسفور بمواقع الأحراج والأراضي الزراعية. وبلغ إجمالي المساحة المحروقة 2,192 هكتارًا،<sup>36</sup> بينها 873 هكتار من الغابات الكثيفة التي تضمّ أشجار صمغية ومساحات شاسعة مغطاة بأشجار البلوط والصنوبر، و530 هكتار من الغابات قليلة الكثافة، و134 هكتار من الزيتون، بالإضافة إلى أشجار الحمضيات والموز والأراضي الزراعية وأشجار الفاكهة والبيوت البلاستيكية.<sup>37</sup> والحرائق ما زالت مستمرة حتى بعد وقف إطلاق النار، إذ بلغت المساحات المحروقة جراء الاعتداءات الإسرائيلية حوالي 162 هكتارًا خلال الفترة الممتدة بين 18 آب/أغسطس و21

## الشكل 5. المساحات المحروقة بالهكتار بحسب أنواع الغطاء النباتي



المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية

جنوب لبنان نحو 38% من محصول الزيتون في البلاد،<sup>41</sup> لكن الاعتداءات الإسرائيلية أحرقت ما لا يقل عن 65 ألف شجرة زيتون من ضمنها أشجار معمرة، وقدرت الخسائر في قطاع

ولا بدّ هنا من تسليط الضوء على كروم الزيتون التي كانت من أبرز ما استهدفه القصف، حيث تعمدت إسرائيل قصف الكروم ذاتها، للتأكد أنّ لا زيتون بقي لمقاومتها. تنتج منطقة

36 - اثنا عشر هكتارًا مرتفع الشدة و248 متوسط إلى مرتفع.

37 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية.

38 المركز الوطني للمخاطر الطبيعية والإنذار المبكر، «الحرائق التي اندلعت في بعض المناطق الجنوبية بسبب الاعتداءات الإسرائيلية»، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على [https://www.facebook.com/permalink.php?story\\_fbid=pfbid02GZwxGnGofuMoUDHqSE4WoK8pWUsvTUg93f9RtApXwf15WKKKSqe9KN1NAQDR#kzcl&id=100084473773626&rid=QQNCqgTMTzCOMRlj](https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02GZwxGnGofuMoUDHqSE4WoK8pWUsvTUg93f9RtApXwf15WKKKSqe9KN1NAQDR#kzcl&id=100084473773626&rid=QQNCqgTMTzCOMRlj)

39 نورهان شرف الدين، «تصحّر قسري في لبنان قصف إسرائيلي بالفوسفور يقضي على الرقعة الزراعية»، أريج، آذار/مارس 2025، متاح على <https://arij.net/reports/phosphorus/?tztc=1> (نورهان شرف الدين، تصحّر قسري في لبنان قصف إسرائيلي بالفوسفور يقضي على الرقعة الزراعية).

40 حسين شعبان، «عدوان الفسفور الأبيض: تدمير وإبادة وسلاح نفسي»، المفكرة القانونية، تموز/يوليو 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/pvjhv62r>

41 Lebanon's Second National Communication Ministry of Environment/ UNDP, "Climate change vulnerability and adaptation agriculture", 2011, available at <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=33>

العنقودية التي قُصفت بكثافة في عدوان تموز/ يوليو 2006،<sup>49</sup> والتي تبين أيضًا أنها استخدمت في الحرب الأخيرة،<sup>50</sup> وظلت تحصد ضحايا ولوثت حقول الناس، وما يؤثر أيضًا في القدرة على الوصول إلى الحقول بسبب خطر انفجار هذه المواد.<sup>51</sup>

من جهةٍ أخرى، يحذر الباحثون والخبراء اللبنانيون من أن أساليب إسرائيل تلحق أضرارًا طويلة الأمد، وربما لا رجعة فيها.<sup>52</sup> فيمكن أن تعاني النباتات من آثار ضارة بما في ذلك الجفاف وتلف الجذور والذبول واليباس والموت الرجعي وتوقف النمو، ما قد يؤثر في الموسم الزراعي الحالي ومواسم الإنتاج المستقبلية، بعد خسارة القرى كامل مواسمها الزراعية خلال الحرب. كما أن الاستهداف المتكرر بالفوسفور إلى جانب القصف المكثف بشتى أنواع الصواريخ والقذائف يُشيع التربة بمواد ملوثة تتسبب بتدهورها، وتهدد الأراضي بالتصحر أو التآكل أو التعرية. ويمكن أن يتسبب تراكم حمض الفوسفوريك بالإضافة إلى المعادن الثقيلة كالسيوم والرصاص والزنك الشديدة السمية بتقليل التنوع الميكروبي واستنفاد التربة من خصوبتها وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية وانخفاض قابلية تسويق المنتجات من المناطق الملوثة وفقدان أراضي الرعي للماشية. فقد يصبح الفوسفور كالمقاتل الصامت، يتسرب إلى الطعام والماء والهواء ويلحق الضرر تدريجيًا على مر السنين. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة البيئة في كانون الثاني/يناير 2024 وجود مستويات مرتفعة من المعادن الثقيلة وتركيز من الفوسفور يتجاوز الحد الطبيعي بـ 900 ضعف في تربة مناطق جنوبية، وذلك استنادًا إلى فحوصات أجريت على 5 عينات من مواقع تعرضت لقذائف، بينها الفوسفور الأبيض.<sup>53</sup> من جهتها، أخذت وزارة الزراعة، بعد اتفاقية وقف إطلاق النار، عينات عبر مصلحة الأبحاث الزراعية والمنظمات الدولية، وتسلمت اليونيفيل جزءًا منها. وقد أتت النتائج المتعلقة بأثر الفوسفور مطمئنة، ولكنّ ضرر الفوسفور كان بالحرائق المباشرة، لكن لم تؤخذ عينات للكشف عن أثر المعادن الثقيلة مثل اليورانيوم.<sup>54</sup>

49 تقدر الأمم المتحدة أن إسرائيل زرعت ما لا يقل عن 40 ألف لغم على طول «الخط الأزرق» قبل انسحابها عام 2000 وما يتراوح بين 2,6 و 4 ملايين ذخيرة عنقودية في الأيام الأخيرة من حرب تموز/ يوليو 2006، ووفقًا لإحصاءات حديثة، ظلّ حوالي 24 مليون متر مربع من الأراضي - التي يمكن استخدامها 75% منها للزراعة - ملوثًا بالألغام بحلول نهاية عام 2023 بعد تطهير 84% منها.

50 المدن، «ذي غارديان توتق استخدام إسرائيل لقنابل عنقودية في لبنان»، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/3rup5csm>

51 أخبار الأمم المتحدة، «جهود أممية لتطهير جنوب لبنان من مخلفات الحرب وتمهيد الطريق للتعافي»، نيسان/أبريل 2025، متاح على: <https://news.un.org/1140461/04/ar/story/2025>

52 Justin Salhani, Israel's toxic legacy: White phosphorus bombs on south Lebanon.

53 William Christou, "Lebanese government finds soil polluted by Israel's white phosphorus, artillery shells", The New Arab, January 2024, available at [https://www.newarab.com/news/lebanese-government-finds-soil-polluted-israeli-munitions?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.newarab.com/news/lebanese-government-finds-soil-polluted-israeli-munitions?utm_source=chatgpt.com)

54 غوى كنعان، «موسم الزيتون في الجنوب بين فتك الحرب وتحديّ البقاء»، مناطق، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/d9z4ps54>، غوى كنعان، موسم الزيتون في الجنوب بين فتك الحرب وتحديّ البقاء.

الزيتون حتى نهاية عام 2024 بأكثر من 236 مليون دولار نتيجة تعطيل القطاف.<sup>42</sup> تولّد زراعة الزيتون دخلًا لا غنى عنه للمجتمعات المحلية، لكنها ترتبط أيضًا بالممارسات الثقافية والاجتماعية المحلية التي تنتقل من جيل إلى جيل. بالتالي، يُستهدف الزيتون في لبنان كما في فلسطين لأنه مصدر حياة ويمثل ارتباطًا عميقًا بالأرض وشكلًا من أشكال التعلّق بها.

على المدى الأبعد، يوجد القليل من الدراسات عن الأثر البيئي للفوسفور الأبيض المستخدم بهذه الكثافة والتركيز. الجهات الوحيدة التي أجرت هكذا دراسات هي الجهات التي تُوفر الفوسفور الأبيض، والجيش الأميركي، وبعض ضحاياها، منهم باحثون/ات من غزة<sup>43</sup> يؤكّدون أنّ الفوسفور الأبيض، بالكميات التي نراها، ضار إذا بقي لفترة طويلة في التربة. وبالاستناد إلى تجارب دول أخرى، ثمة عدة محاولات لإصلاح النظم الإيكولوجية وإزالة التلوث. لكن، لم توضع بعد تدابير شاملة خاصة بالفوسفور الأبيض، وتبيّن بعض الدراسات بصدد العامل البرتقالي في فيتنام،<sup>44</sup> والفوسفور الأبيض في الولايات المتحدة الأميركية،<sup>45</sup> والفوسفور الأبيض في أوكرانيا<sup>46</sup> مدى تعقيد العملية وارتفاع كلفتها.<sup>47</sup>

من جهة، يترك استخدام «هذه الذخائر 10% من الفوسفور في التربة أو الماء»،<sup>48</sup> ويُعتقد أنه يبقى نشطًا وسامًا للغاية وقابلًا للاشتعال في أي وقت يتعرّض فيه للأوكسجين ولفترة أطول بكثير مما تشير إليه المعلومات المتوفرة حول الموضوع، ما يعيد للأذهان تجربة الناس المرّة مع القنابل

42 الوكالة الوطنية للإعلام، «هاني في إطلاق مشروع «معاً لزيتون لبنان» لإعادة إحياء المزارع المتضررة: سنطلق قريبًا حملة وطنية لتسليط الضوء على أهمية الزراعة ودورها المحوري في الاقتصاد»، نيسان/أبريل 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/yjnkr478>

43 Justin Salhani, "Israel's toxic legacy: White phosphorus bombs on south Lebanon", ALJAZEERA, March 2024, available at [www.aljazeera.com/features/longform/202425/3//israels-toxic-legacy-bombing-southern-lebanon-with-white-phosphorus](http://www.aljazeera.com/features/longform/202425/3//israels-toxic-legacy-bombing-southern-lebanon-with-white-phosphorus) (Justin Salhani, Israel's toxic legacy: White phosphorus bombs on south Lebanon).

44 لا يزال الاستخدام العسكري الأميركي للعامل البرتقالي خلال حرب فيتنام يحمل آثارًا ضارة على الطبيعة والبشر. خصّصت حكومة الولايات المتحدة 400 مليون دولار للإصلاح البيئي. تُستخدم مدافن النفايات للتخلص من التربة والرواسب الملوثة، وتُعالج التربة الملوثة بشدة باستخدام التسخين الموصل حراريًا.

45 أُعلن إيغل ريفر فلاتس، وهو مستنقع ملحي في الأسكا، كموقع شديد السمية بعد سنوات من اختبار ذخائر الفوسفور الأبيض من قبل الجيش الأميركي. استمرت الجهود المبذولة لتنظيفه عن طريق ضخ البرك وتجفيف الرواسب من عام 1982 إلى عام 2006.

46 استخدمت روسيا ذخائر الفوسفور الأبيض ضد أوكرانيا، ما تسبب في تلوث واسع النطاق للتربة والمياه والحقول الزراعية والغابات، تجري أوكرانيا حاليًا تحقيقًا في الأضرار البيئية الناجمة عن الحرب للمطالبة بالتعويض. ويقوم الباحثون بجمع البيانات بدعم من المجتمعات المحلية. تظهر النتائج الأولية أن قطع الأراضي تتطلب وضع استراتيجية لإعادة زراعتها، في حين تحتاج المسطحات المائية إلى إزالة التلوث.

47 أنطوان الكلاب وليلا روسا معوض، الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفوسفور الأبيض في جنوب لبنان: تحليل واستراتيجيات الحد من المخاطر.

48 صبا مروّة، «الجنوبيون محاصرون بالفوسفور الأبيض... إسرائيل تتسبب بكارثة بيئية وإنسانية تهدد المستقبل»، رصيف 22، حزيران/يونيو 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/yt2e5sta>

قد تكون ملوثة بمواد خطرة قد تتسرب إلى النهر، وهذا ما ستبيته العينات المقبلة.<sup>60</sup>

في هذا السياق أيضًا، حدّرت وزارة الزراعة اللبنانية من استخدام مياه بركة جنعم في خراج شبعاء قضاء حاصبيا،<sup>61</sup> سواء أكان لري المزروعات أم سقي المواشي، وذلك بعد أن تبدلت هيئتها بفعل موادّ مجهولة ألقتهها قوّات الاحتلال الإسرائيلي في البركة. كما وثّق مزارع من خلال مشاهداته بعد الحرب، تراجعًا في أعداد طيور اليمام التي كانت توجد بكثرة في مناطق الجنوب اللبناني.<sup>62</sup> سبق أن تطرقت لهذا الأمر جمعية الجنوبيون الخضر التي وثقت تعرّض مسارات الطيور ومواقع استراحتها خلال 3 هجرات موسمية منذ أكتوبر 2023 ولغاية أيلول/سبتمبر 2024 لأضرار جسيمة في غير منطقة من أفضية مرجعيون وحاصبيا والنبطية وبنّت جبيل وصور جراء الاستخدام المكثف والعشوائي للفوسفور الأبيض، ولهذا تداعيات خطيرة تطال سلامة الطيور وسلوكها وقد تؤثر في تكاثرها ووظائفها الحيوية.<sup>63</sup> وهو ما يؤكده أيضًا مراقب الطيور شادي سعد، إذ أكّد أنّ خط الهجرة بين لبنان وفلسطين يعاني من اضطرابات منذ عامين نتيجة الحروب الإسرائيلية، أسفر عن تراجع أعداد الطيور المهاجرة بشكل كبير ونزوحها عن مواطنها الأصلية بحثًا عن ملاذات آمنة، ما يزيد من مخاطر تعرضها للجوع والموت.<sup>64</sup>

بذا، يتّضح أنّ إسرائيل تستخدم الفوسفور الأبيض كسلاح نفسيّ استراتيجي ممارسةً بذلك الإرهاب البيئي الممنهج. وقد تسبّب استخدامه المتعمّد، كما سبق وأشرنا، إلى جانب شتى الأسلحة والوسائل الأخرى، بحرق الأحراج والمحميّات الطبيعية والمناطق الحساسة بيئيًا والمراعي والأراضي والمحاصيل الزراعية في منطقة خصبة تتمتع بظروف مناخية وغنى بيئي مؤاتين للزراعة، ويعتمد أهلها على الزراعة كمصدر أساسي للعيش. كما أسفر عن قتل الحيوانات والحشرات والطيور والزواحف أو تدمير موائلها بما يضرب التنوع في المنطقة. وعلى المدى الأبعد، قد يسبّب تسمّم الأرض بترباتها ومائها، بما يسهم في تميزيق النظام البيئي، ويشلّ الاقتصاد المحلي، ويبتز الصلة بين الناس وأرضهم وقدرتهم على الصمود والعودة وإعادة بناء حياتهم. فهو ليس عملاً منعزلًا بل يأتي في سياق عدوان أوسع لفرض التهجير والنزوح الجماعي القسري للناس.

بالنسبة لتأثير الفوسفور على مصادر المياه، ففي الأماكن التي كان فيها استخدام الفوسفور مرتفعًا، تسبّب ذلك بتلوث المياه العذبة. وبالفعل، أصبحت مصادر المياه في جنوب لبنان، من مياه جوفية ونباييع وبرك، وذلك بفعل القنابل الفوسفورية التي ألقته إسرائيل على القرى والبلدات الحدودية، تشكّل خطرًا على النبات والإنسان، ومصائد الأسماك القريبة والطيور والكائنات المائية والبرمائيات والثدييات الصغيرة والمحاصيل الزراعية التي تُروى بمياه اختلطت بعناصره. وبالتالي يمتد تأثير الإنسان هذا عن طريق الاستهلاك، ويهدّد الأمن الغذائي على المستوى المحلي ويؤثّر في صحّة الإنسان، ويقوّض الاقتصاد المحلي.<sup>55</sup>

فقد تبين وفقًا لإحصاءاتٍ تقديرية ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان في الجنوب كنتيجة مباشرة للحروب،<sup>56</sup> خاصةً بين الأطفال في المناطق التي تعرضت لقصف مكثف خلال حرب تموز/يوليو في 2006.<sup>57</sup> وقد ربطت تقارير طبية بين استخدام إسرائيل للأسلحة غير التقليدية، وزيادة معدلات التشوهات الخلقية والإجهاض، وأشارت دراسة صادرة عن الجامعة الأميركية في بيروت إلى أن التلوث الناتج عن الحرب رفع مستويات المواد المسرطنة في الهواء والتربة والمياه، ما يُضاعف خطر الإصابة بالأمراض السرطانية على مدى العقود القادمة. وكانت بلدة حولا من أكثر البلدات الحدودية التي انتشرت فيها حالات السرطان بعد حرب تموز/يوليو 2006.<sup>58</sup>

وقد وصل الاستهداف الإسرائيلي إلى نهر الليطاني وهو ما أثار في لونه والرائحة المنبعثة من مجراه. فقد أكّدت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، من خلال العينات التي جمعتها في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، ارتفاع ملحوظ في مستويات الفوسفور والفوسفات، بما يقارب 20 ضعف المعدل خلال السنوات الخمس الماضية.<sup>59</sup> يُعزى هذا الارتفاع إلى الحرب، إذ يُرجح أن القصف والتفجيرات أدّى إلى تسرب هذه المواد إلى النهر إما مباشرة أو من خلال التربة الملوثة. كما أظهرت العينات أنّ تركيز الرصاص والكادميوم تخطى الحد الأقصى المسموح به، وهذه يعود وجودها لانتشار الغبار والمواد المتفجرة الناتجة عن انفجار الصواريخ وانجراف التربة الملوثة إلى النهر، إلخ. لكن، بحسب مصلحة الليطاني، بدأت المعدلات تنخفض وتعود إلى مستوياتها السابقة بعد عملية تجدد النهر ومصبه في البحر، لكن لا شك أن التربة على أطراف النهر

60 بحسب مقابلة مع رئيس مصلحة الليطاني سامي علوية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

61 Megaphonnews، «الاحتلال الإسرائيلي ألقى موادّ مجهولة في بركة شبعاء، 17 حزيران/يونيو 2025، متاح على [https://www.instagram.com/p/DLARXaQRSgJ/?img\\_index=1&igsh=bzlvCW1tdHV3Y3Z3](https://www.instagram.com/p/DLARXaQRSgJ/?img_index=1&igsh=bzlvCW1tdHV3Y3Z3)

62 Manateq، «طيور الجنوب بعد الحرب ناقفة ومصابة ومهجّرة»، آذار/مارس 2025، متاح على [https://www.instagram.com/p/DHoroJ9M1Xx/?img\\_index=1&igsh=aHQ2YjVjMDNrNTZy](https://www.instagram.com/p/DHoroJ9M1Xx/?img_index=1&igsh=aHQ2YjVjMDNrNTZy)

63 kateab.org - أخبار، «حتى هجرة الطيور في جنوب لبنان أصبحت بخطرًا»، أيلول/سبتمبر 2024، متاح على <https://tinyurl.com/2xh4ft4c>

64 كريستين حبيب، «عصافير على خط النار من لبنان إلى غزة والسودان... حتى الطيور تدفع ثمن الحرب»، الشرق الأوسط، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/Seejy5ws>

55 نورهان شرف الدين، تصحر قسري في لبنان قصف إسرائيلي بالفوسفور يقضي على الرقعة الزراعية.

56 مايا الخوري، «السرطان نتيجة مباشرة للحرب... لا تهملوا الفحوصات الدورية والعلاج»، نداء الوطن، كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/3bna8br7>

57 ندى عبد الرزاق، «في اليوم العالمي للسرطان... أرقام مُرعبة في لبنان في ظلّ واقع صخّي مأزوم!»، الديار، شباط/فبراير 2025، متاح على:

<https://tinyurl.com/2rcz8ajv>

58 داني الأمين، «السرطان يفتك في حولا»، الأخبار، أيار/مايو 2011، متاح على <https://www.al-akhbar.com/Community/88580>

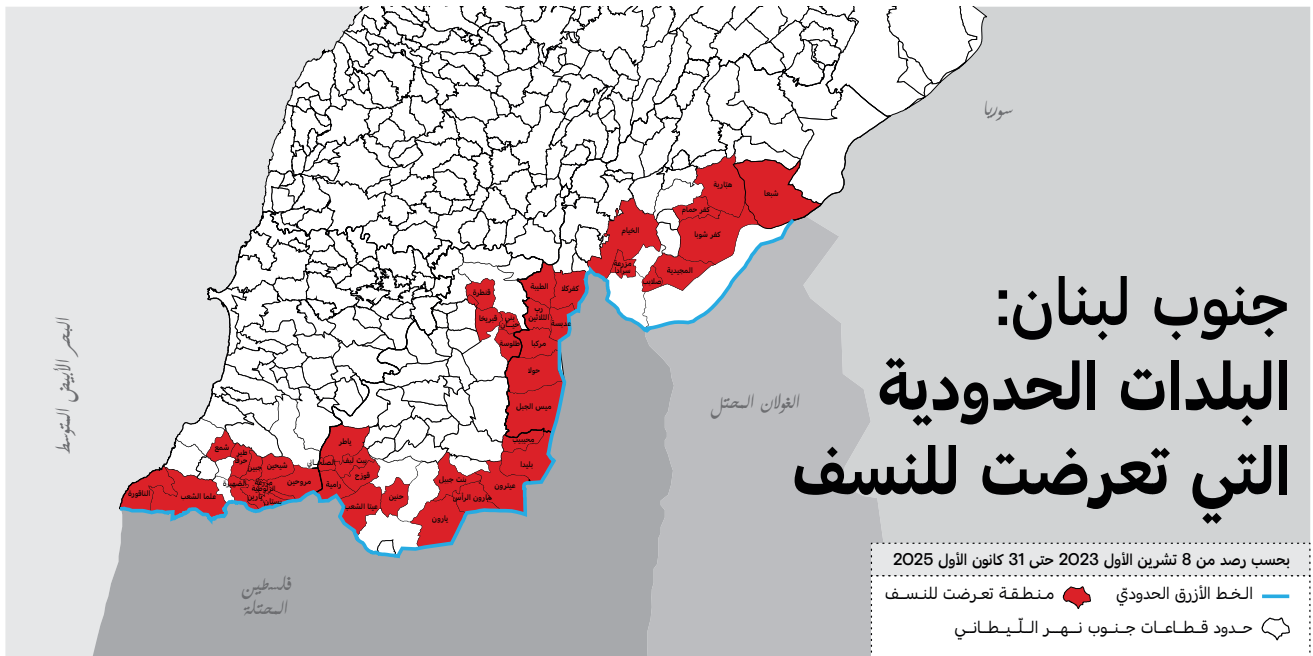
59 الجديد، «ارتفاع الفوسفور.. نتائج تحاليل «خطيرة» لمياه الليطاني»، كانون الثاني/يناير 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/3aje4s46>

وقد وجدت منظمة العفو الدولية «أمستي» التي قامت بتحليل صور الأقمار الاصطناعية للبلديات الـ 26 الواقعة على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، أن معظم عمليات التدمير وقعت حين كان الجيش الإسرائيلي يسيطر على تلك المناطق، وهو مؤشر قوي على أن الدمار حدث خارج سياق القتال الفعلي، وفي غياب الضرورة العسكرية الملحة كما يقتضي القانون الدولي الإنساني، داعية إلى التحقيق بذلك باعتباره «جريمة حرب».<sup>65</sup> وبحسب «الشركة الدولية للمعلومات»، دُمّرت 22 قرية من ضمن 29 قرية على الشريط الحدودي من الناقورة غربًا إلى شبعًا شرقًا، بالكامل تقريبًا، من بينها كفر كلا.<sup>66</sup>

## منع العودة في القرى الحدودية وتحويل الأرض إلى منطقة عازلة

لم تكن القنابل الفوسفورية والقنابل الحارقة وغيرها من الذخائر الوسائل الوحيدة المستخدمة لتدمير البيئة وقطع علاقة الجنوبيين بأرضهم، فقد استخدمت إسرائيل شتى الأساليب الأخرى من ضمنها التفجير والتجريف والإحراق واستخدام أداة النسف الجماعي في الأحياء وتدميرها بالكامل في حوالي 45 بلدة جنوبية خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار، كما تجريف الأراضي الزراعية وما عليها من أشجار ونباتات.

الشكل 6. البلدات الحدودية التي تعرضت للنسف<sup>67</sup>



## جنوب لبنان: البلدات الحدودية التي تعرضت للنسف

بحسب رصد من 8 تشرين الأول 2023 حتى 31 كانون الأول 2025  
الخط الأزرق الحدودي  
منطقة تعرضت للنسف  
حدود قطاعات جنوب نهر الليطاني

المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

الحياة الطبيعية. فمنذ 10 آذار/مارس 2025، كُثف الاحتلال الإسرائيلي استهدافه للبيوت الجاهزة والمنشآت المدنية في قرى الجنوب اللبناني، فقد فتش وقصف وأحرق، ودمّر منازل جاهزة في كلٍّ من رامية وكفر كلا وبارون وشيحين والناقورة وحولا وعيتا الشعب والبستان والزلوطية ومحيبيب وميس الجبل.

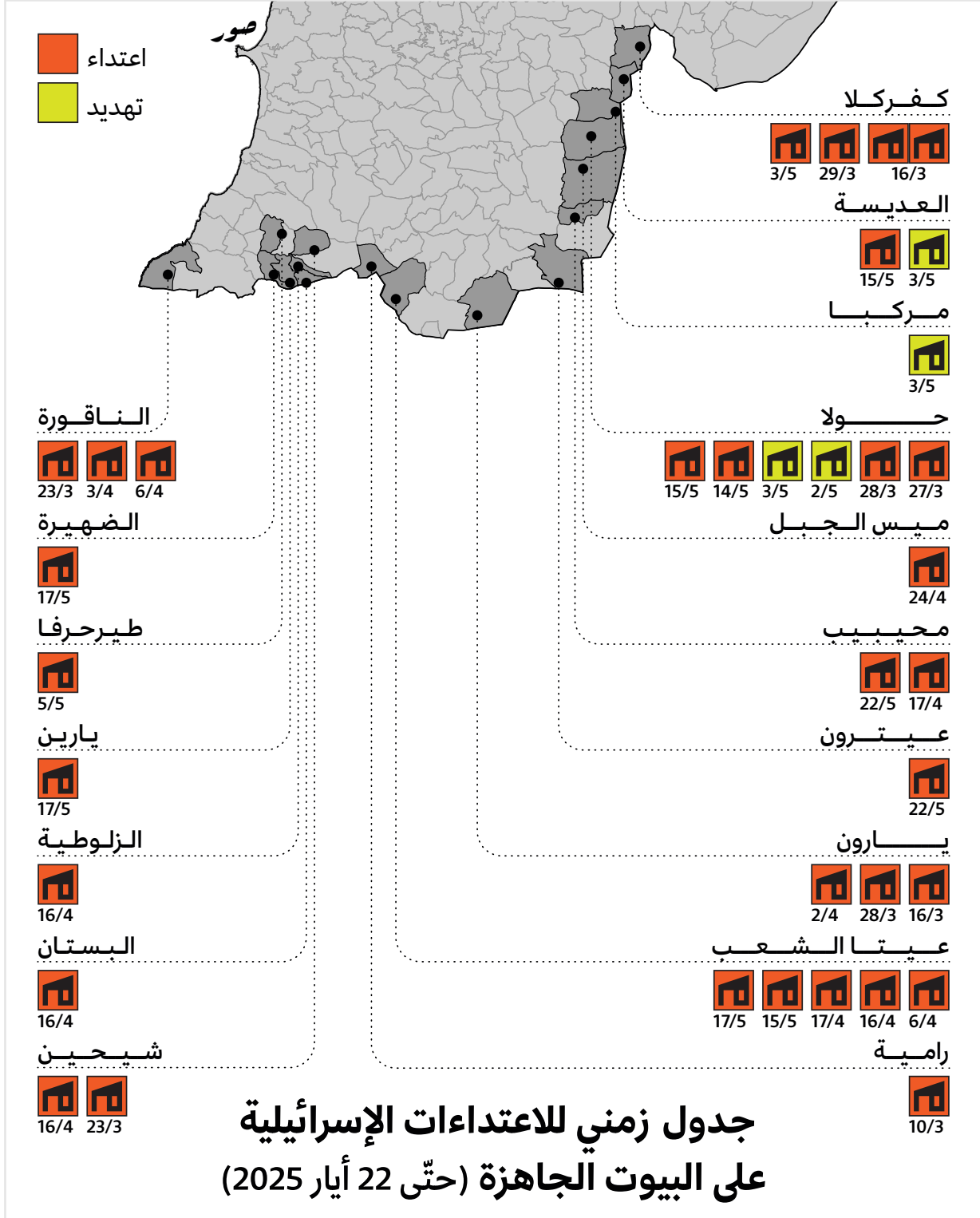
يستمر العدو حتى اليوم في خرق اتفاق وقف إطلاق النار من خلال اعتداءات يومية تستهدف المدنيين وتهدف إلى منع عودة سكان القرى الحدودية المدمّرة. فبالرغم من عدم وجود منازل يعود إليها السكان، تستهدف إسرائيل البيوت الجاهزة المؤقتة التي يُجهزها المواطنون/ات كسكن مؤقت أو المزارعين لوضع معداتهم، إضافةً إلى المنشآت الحيوية المؤقتة مثل خزانات المياه ومراكز الإسعاف والمقاهي هادفةً إلى إحباط أي محاول لإزالة الردم وزيارة المنازل ومحاول جمع ما تبقى من مقتنيات السكان واستعادة

65 منظمة العفو الدولية، «لا مكان نعود إليه»، آب/أغسطس 2025، متاح على <https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2025/israel-lebanon-extensive-/08/> destruction -/ (منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه).

66 لبنان 24، «إعادة إعمار قرى جنوب لبنان المدمّرة.. هل الأمر صعب؟»، آذار/مارس 2025، متاح على <https://tinyurl.com/swxan3cs>

67 استُخدمت نسخة معدلة من هذه الخريطة في «العيش الكريم: تجاوز البيئات المُحالة» لمركز بيروت للفن، متاح على [https://archive.mosaicrooms.org/wp-content/uploads/Dignified\\_Life\\_Outliving\\_Impossible\\_Ecologies\\_LOWRES.pdf](https://archive.mosaicrooms.org/wp-content/uploads/Dignified_Life_Outliving_Impossible_Ecologies_LOWRES.pdf)

## الشكل 7. استهداف البيوت الجاهزة في جنوب لبنان



المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

بيئية محدودة.<sup>71</sup> مع العلم أنّ جميع التجارب التاريخية، مع هذا النوع من «المناطق الاقتصادية العازلة»، تُظهر أن الوظيفة الاقتصادية تسقط على الدوام مع الزمن، لتبقى الوظيفة الأمنية العازلة فقط.<sup>72</sup> كما يُذكر أنّ فكرة تحويل المناطق الملوثة بعد الحروب إلى مناطق صناعية ليست جديدة،<sup>73</sup> وهو ما حصل في أوروبا الغربية، مع وضع مزيد من الجهود لاستعادة النشاط الزراعي غالبًا بكلفة كبيرة في المناطق الزراعية الريفية في إيطاليا وبلجيكا وأوروبا الشرقية، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى والثانية.

## قراءة الضرر في ضوء مفهوم الإبادة البيئية

أكدت وزيرة البيئة بعد جولة عند الحدود اللبنانية الفلسطينية في 8 أيار/مايو 2025، أنّ معاينة نتائج العدوان الإسرائيلي عن قرب تعطي بعدًا آخر لمعنى إبادة المدن والجرائم البيئية التي ارتكبتها العدو في جنوب لبنان والذي أحرق ملايين الأمتار بالقصف والقنابل الحارقة والفسفورية، واستكمل فيها أعمال التجريف بعد وقف إطلاق النار من دون أن ننسى اقتلاع وسرقة المئات من أشجار الزيتون المعمر. كما عادت وأكدت ذلك لأول مرة من خلال مستند رسمي تحت عنوان «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» من إعداد وزارة البيئة بتكليف من رئيس مجلس الوزراء في 16 كانون الأول/ديسمبر 2025، جازمة أنّ العدو الإسرائيلي حوّل جنوب لبنان إلى محيط حيوي حربي (Biosphere of War) بغية تعطيل الحياة فيه.<sup>74</sup>

تُعرّف «الإبادة البيئية» (Ecocide) بأنها «أفعال غير قانونية أو متعمدة تُرتكب مع العلم بوجود احتمال كبير لحدوث أضرار جسيمة وواسعة النطاق أو طويلة الأمد للبيئة نتيجة لهذه الأفعال».<sup>75</sup> وقد صاغ هذا التعريف في عام 2021 فريق مستقل من الخبراء القانونيين العالميين، بدعوة من مؤسسة «أوقفوا الإبادة البيئية» (Stop Ecocide Foundation). يُقصد

حاليًا، يحتلّ الجيش الإسرائيلي 5 مواقع تُعرف بالنقاط الخمس ويعمل على تحصينها وتدعيمها وتثبيتها، كما استحدث موقعًا جديدًا في خلة المحافر جنوب بلدة عديسة.<sup>68</sup> وفي كفر كلا أبقى على دشمة حراسة محصنة على الجدار. لكن فعليًا، النقاط الخمس نقاط وهمية أمام واقع الاحتلال غير المعلن لكلّ أطراف القرى المحاذية للحدود. في 14 آب/أغسطس 2025، ثبتت إسرائيل للمرة الأولى هذه المنطقة العازلة المحتلة في جنوب لبنان كـ«منطقة أمنية محظورة» وحزام أمني مُقفّل من خلال مناشير تتضمن منطقة باللون الأحمر، يُمنع على اللبنانيين الاقتراب منها. تبلغ المساحة التي يشملها الإجراء الإسرائيلي الجديد نحو 50 كيلومترًا مربعًا<sup>69</sup> وتمتد من رأس الناقورة حتى مرتفعات جبل الشيخ بعمق يصل أحيانًا إلى 3 كم (500 متر إلى 3 كم)، ويتحرك فيها جيش العدو بحرية مطلقة كقوة مشاة أو عبر آليات صغيرة ويمنع فيها تحريك أية آلية لإزالة الردم أو البناء، إلّا بطلب إذن من الجيش اللبناني.

بالتالي، تسعى الاعتداءات الإسرائيلية إلى تحويل المنطقة الحدودية التي تصنفها «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»<sup>70</sup> مناطق ذات ثروة زراعية بأهمية وطنية، أو أودية وغابات ومناطق تواصل طبيعي، إلى أرض قاحلة ومحروقة وغير مأهولة ومكشوفة أمام إسرائيل عسكريًا، ومنطقة عازلة غير صالحة للحياة البشرية والطبيعية ومستحيلة للزراعة، وهو ما لا يمكن أن نراه إلا امتدادًا للمشروع الصهيوني المعادي لهذه الأرض وأهلها والساعي للسيطرة عليها. ويأتي مقترح المقاربة العقارية لإدارة ترامب لتحويل قرى جنوب لبنان إلى منطقة اقتصادية من خلال تحويل الأرض إلى مشاع والسطو عليها، ليتقاطع مع الخطة الإسرائيلية التنفيذية لتهجير سكان المنطقة الحدودية اللبنانية. تمتد هذه المنطقة من الناقورة إلى بلدات في قضاء مرجعيون، وتشمل أراضي نحو 27 بلدة ذات غالبية شيعية وسنية ومسيحية. ويقضي المشروع بتهجير السكان مقابل تعويضات مالية مغرية، من دون ضمان أي سيادة لبنانية على المنطقة، على أن تكون المنطقة تحت إدارة أمنية أميركية مباشرة، تضم نحو 1,500 إلى 2,000 جندي أميركي، مع تنسيق أمني مع الجيشين اللبناني والإسرائيلي، والسماح لإسرائيل بإقامة نقاط مراقبة وحتى التوغل داخل المنطقة عند الحاجة. كما يشمل المشروع إقامة منشآت للطاقة الشمسية، وزراعة واسعة النطاق، وصناعات تكنولوجية، بالإضافة إلى مشاريع سياحية

71 رضوان عقيل، «منطقة ترامب الاقتصادية» في الجنوب... إدارة أميركية تُهجر 27 بلدة؟»، النهار، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/2fwafydb>

72 علي نور الدين، «منطقة «اقتصادية عازلة» جنوب لبنان: تاريخ من التجارب الفاشلة»، المدن، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/28cbmfyc>

73 بحسب مقابلة مع وائل يمين من - تراب للتربية البيئية لبنان.

74 وزارة البيئة، «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار»، كانون الأول/ديسمبر 2025، متاح على <https://media.al-akhbar.com/store/archive/file/2026-485e-b431-19c6340d-cf70/7/1/com/store/archive/file/2026-4f0c8f175f97.pdf> (وزارة البيئة، الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار).

75 STOPECOCIDEFOUNDATION, Independent Expert Panel for the Legal Definition of Ecocide - Commentary and core text, June 2021, available at <https://static1.squarespace.com/static/5ca2608ab914493c64ef1f6d/t/67f539d588e95447927009211744124385734//SE%2BFoundation%2BCommentary%2BAnd%2Bcore%2Btext%2B2025.pdf> (STOPECOCIDEFOUNDATION, Independent Expert Panel for the Legal Definition of Ecocide - Commentary and core text).

68 - لبنان ON، «بالصور - بعد تلة الحمامص.. الاحتلال يحصن موقعًا له في جبل الباط جنوب عيترون!»، آب/أغسطس 2025، متاح على <https://www.lebanonon.com/news/340421>

69 الوكالة الوطنية للإعلام، «الشرق الأوسط: إسرائيل ترسم منطقة عازلة في جنوب لبنان وترمي خرائطها للسكان تتركز في شبعاء... وتشمل الموقع السابق لـ«خيمة حزب الله»»، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/3zknj69r>

70 تشكّل «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»، الصادرة بموجب المرسوم رقم 2366 عام 2009، وثيقة أساسية للتنمية المستدامة والتخطيط في لبنان. تُعدّ هذه الخطة الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني واستخدامات الأراضي، إذ يجب على التصاميم التوجيهية والتفصيلية للمدن والبلدات أن تلتزم بتوجيهاتها وتسترشد بها.

الدولي والقانون الجنائي الدولي القائمة غير فعالة وغير كافية للحد من هذا النوع من التدمير.<sup>83</sup> وبالتوازي مع هذا المسار القانوني المحدود على الصعيد الدولي، عُمِّم مفهوم الإبادة البيئية على نطاق أوسع في خطاب المجتمع المدني والحركات البيئية والحقوقية وبعض الدول<sup>84</sup> التي تدفع نحو الاعتراف بها كجريمة دولية مستقلة، في ظل قصور الأطر القانونية الحالية عن محاسبة التدمير البيئي المتعمد، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة.

عودةً إلى لبنان، إن ما كشفناه من أضرار موثقة بالأرقام، وما عايناه من آثار ملموسة على الأرض والناس والموارد الطبيعية، لا يترك مجالاً للشك بأن الاعتداءات الإسرائيلية المتعمدة على البيئة في الجنوب اللبناني شكّلت فعل إبادة بيئية ممنهج. فالخسائر الجسيمة والواسعة النطاق لم تقتصر على البنية البيئية والزراعية، بل طالت صلة الناس بأرضهم وذاكرتهم وسبل عيشهم، وحوّلت الطبيعة إلى مسرحٍ للتدمير والتهجير على المدى الطويل.

## كفرkla نموذجاً<sup>85</sup>

بعد استعراض حجم الدمار البيئي والزراعي الذي نتج عن الإبادة البيئية التي تعرّضت لها القرى الجنوبية، وتحديد الأدوات والآليات التي ساهمت في تحقيق هذا الدمار، نسلط الضوء فيما يلي على بلدة كفرkla كنموذج للقرى الحدودية الجنوبية. انطلاقاً من معاينة حياة سكان كفرkla وعلاقتهم بأرضهم وممارساتهم الزراعية قبل الحرب، تكشف حالة كفرkla عن الآليات المنهجية للإبادة البيئية على المستوى المحلي، وتبرز بوضوح كيفية تقاطع سياسات القصف والإحراق والتجريف مع الإجراءات التي تمنع إعادة السكان إلى قراهم. ومن هذا المنظور، تعكس كفرkla العلاقة المباشرة بين العمليات العسكرية الممنهجة والأثر البيئي الاجتماعي والاقتصادي طويل المدى على الأرض وسكانها.

## عن كفرkla قبل الحرب

كفرkla أو «قرية العرائس»<sup>86</sup> بلدة جنوبية حدودية «مسيجة بالزيتون» تقع ضمن قضاء مرجعيون، محافظة النبطية. تبلغ مساحتها حوالي 5,000 دونم (5 كم<sup>2</sup>). وهي تقع على منحدر يواجه فلسطين، وتُعتبر الأكثر ملامسة للحدود<sup>87</sup> من دون أدنى

بـ«متعمدة» (Wanton) اللامبالاة الجسيمة إزاء الأضرار التي تكون واضحة التفاوت مقارنةً بالمنافع العسكرية المتوقعة، وبـ«جسيمة» (Severe) أنّ الأضرار تُحدث تغييرات خطيرة للغاية، أو تعطيلًا أو ضررًا لأي عنصر من عناصر البيئة، بما في ذلك التأثيرات الجسيمة في حياة الإنسان أو الموارد الطبيعية أو الثقافية أو الاقتصادية، وبـ«واسعة النطاق» (Widespread) أنّ الأضرار تتجاوز منطقة جغرافية محدودة، أو تعبر حدود الدول، أو تؤثر في نظام بيئي كامل أو نوع من الكائنات الحية أو عدد كبير من البشر. وتشير عبارة «طويلة الأمد» (Long-term) إلى أضرار لا عودة عنها أو لا يمكن إصلاحها من خلال التعافي الطبيعي خلال فترة زمنية معقولة<sup>76</sup>.

في هذا السياق، ظهر مفهوم «الإبادة البيئية» لأول مرة عام 1970 في سياق الحرب الكيميائية في فيتنام،<sup>77</sup> تعبيرًا عن القلق من التدمير البيئي واسع النطاق بوصفه جريمة شبيهة بالإبادة الجماعية. وترتبط جذور المفهوم أساسًا بالنزاعات العسكرية،<sup>78</sup> إذ خلفت الحربان العالميتان والحروب الأخرى<sup>79</sup> وسباق التسلح أضرارًا بيئية جسيمة، نتيجة استخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد الكيميائية وإزالة الغابات وتخريب النظم البيئية والتهجير القسري والدائم للكائنات الحية لأهدافٍ عسكرية، ما تسبّب بخسارة التنوع البيولوجي وتلوّث الموارد الحيوية، وتعرض المجتمعات البشرية للخطر وعرقلة الحياة الاعتيادية للسكان.

أقرّ القانون الدولي تدريجيًا، على الرغم من محدودية الاعتراف القانوني به، بأهمية حماية البيئة، إذ أكّدت محكمة العدل الدولية عام 1997 أنّ «البيئة ليست مجرد مفهوم نظري، بل تمثل الحيز الحيوي ونوعية الحياة وصحة البشر، بمن فيهم الأجيال القادمة»،<sup>80</sup> وأدرج الضرر البيئي كجريمة حرب في نظام روما الأساسي عام 1998،<sup>81</sup> وإن بشروط صارمة<sup>82</sup> تجعل تطبيقه نادرًا. لكن على الرغم من الأدلة المتراكمة، لا يزال التدمير البيئي المتعمد أثناء الحروب يُنظر إليه باعتباره نتيجة ثانوية مؤسفة، وقد ثبت أن قواعد القانون الإنساني

76 STOPECOCIDFOUNDATION,- Independent Expert Panel for the Legal Definition of Commentary and core text.

77 Nathalie de Pompignan, "Ecocide", Science Po, November 2007, available at <https://www.sciencespo.fr/mass-violence-war-massacre-resistance/en/document/ecocide.html> (Nathalie de Pompignan, Ecocide).

78 Nathalie de Pompignan, Ecocide.

79 على مثال حرب فيتنام، وحرب الخليج، وغزو العراق.

80 International Court of Justice, Case concerning the Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary/Slovakia), September 1997, available at <https://api.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/92-092/19970925-JUD-0100--EN.pdf>

81 يصنف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 جريمة حرب كل الأعمال التي تلحق ضررًا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدًا بالبيئة الطبيعية وينتهك مبدأ التناسب. وتحظر أحكام خاصة أخرى تدمير الأراضي الزراعية ومرافق مياه الشرب قصد إلحاق أضرار بالسكان المدنيين.

82 أن يكون مستوى الضرر مرتفعًا جدًا وأن يكون «متعمدًا، وواسع النطاق، وطويل الأمد، وجسيمًا» في الوقت نفسه، وأن تفوق الأضرار البيئية بشكل واضح الفوائد العسكرية المتوقعة، ما يجعل إثبات الجريمة صعبًا. فحتى الآن، لم تُوجّه أي اتهامات استنادًا إلى هذا المواد.

83 Steven Freeland, "Crimes against the environment and international criminal law", International Bar Association, May 2025, available at <https://www.ibanet.org/article/6d983066-bcdb-481a-8c79-bd47362bdb49>

84 اقترحت دول جزر المحيط الهادئ الاعتراف بالإبادة البيئية كجريمة دولية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

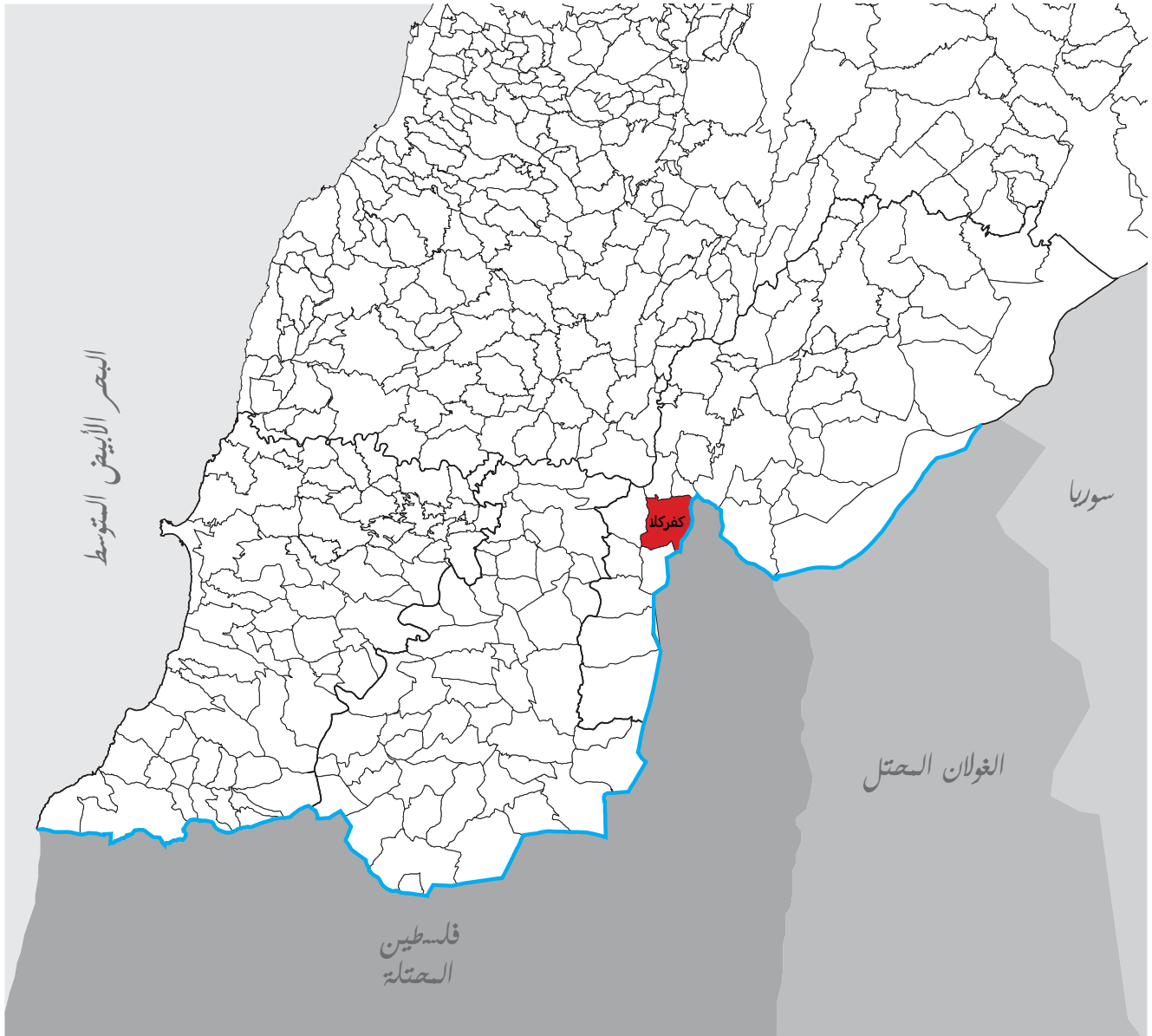
85 تستند بعض معلومات هذا الجزء على ورشة العمل «تداعيات الإبادة المكانية والبيئية في كفرkla».

86 حسين سعد، «كفرkla: قرية العروس وبوابة فاطمة.. والمعبر «الرسمي» إلى فلسطين»، المدن، حزيران/يونيو 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/yc6tpj2f>

87 على مسافة تقل عن كيلومتر واحد عن بلدة المطلة الإسرائيلية.

تضاريس معوّقة.<sup>88</sup> يفصل أراضيها ومنازلها عن مستوطنة المطلة شرقاً الجدار الفاصل الذي أنشأته إسرائيل بعد تحرير الجنوب عام 2000 بعد أن انسحب عبر بوابته (بوابة فاطمة في كفر كلا) آخر جندي إسرائيلي في 25 أيار/مايو، واستكملت إعادة توسيعه بعد حرب تموز/يوليو عام 2006.<sup>89</sup>

## الشكل 8. موقع بلدة كفر كلا



إلى تلة الظهر متلاقية مع أصبع جبل الجليل الفلسطيني، وتلتف صوب تلة سرده ومستعمرة المطلة، وتنتهي جنوباً بتلال القبوغة والوزاني وتصل إلى بلدة عديسة. بهذا، نشأت كفر كلا أساساً (الضيعة القديمة) في منطقة مرتفعة تتركز فيها عيون المياه، وتوسعت البلدة تدريجياً باتجاه المنطقة

لا يمكن فهم كفر كلا إلا بالنظر إلى تضاريسها والمنحدرات التي تتميز بها، والتي كانت أساساً لتكوّن البلدة ونموها على الشكل الذي عرفناه، فهي تقع في حوض جبل العويدي، تبدأ شمالاً من تلة العزية التي تحد بلدة دير ميماس، وتمر غرباً في خط مستقيم بتلة الشخروب وتحد بلدة الطيبة، وتصل شرقاً

88 كامل جابر، «كفر كلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948»، مناطق، آب/أغسطس 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/mrttfc43> (كامل جابر، كفر كلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948).

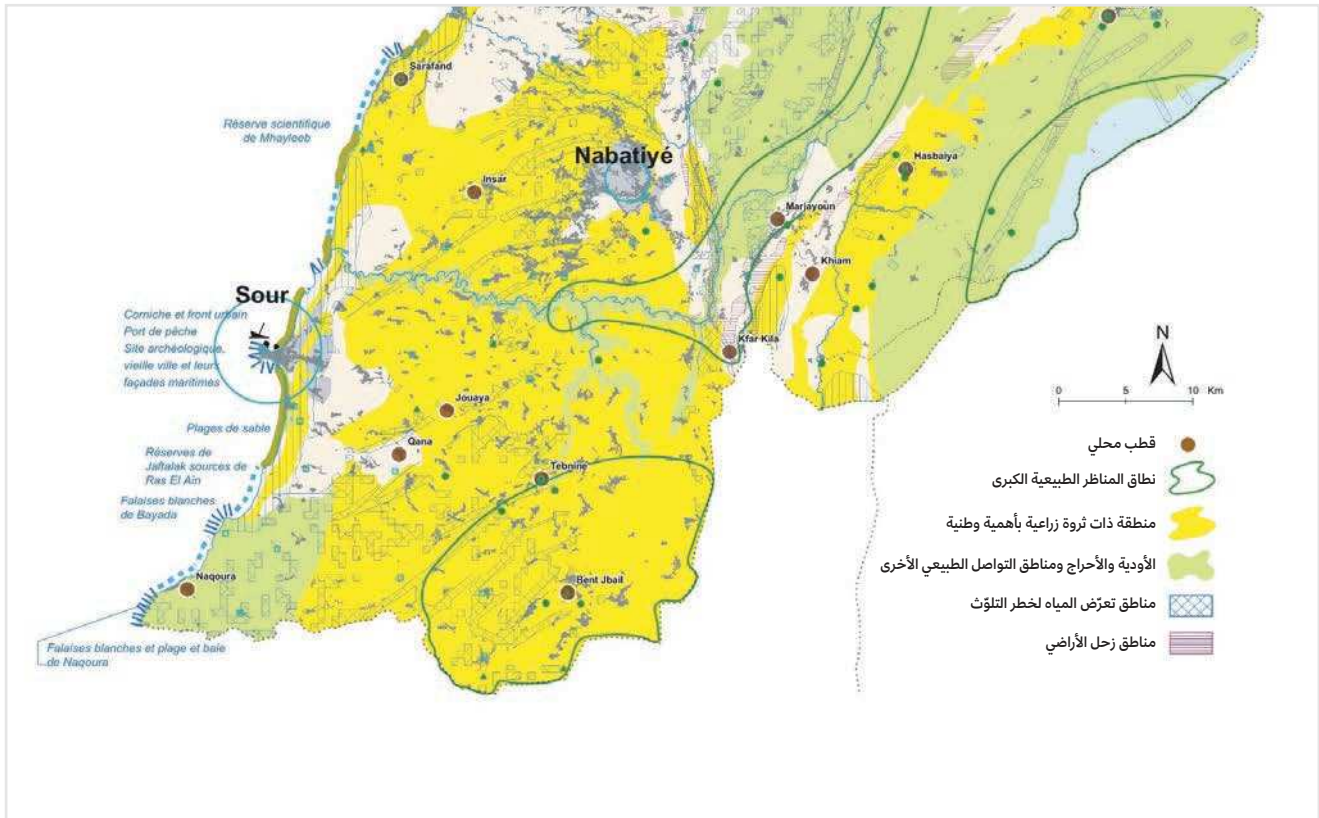
89 أحمد منتش، «كفر كلا الحدودية جنوب لبنان أمّ البلدات المدمرة... والعودة إلى الحياة الطبيعية «قصة طويلة» (صور وفيديو)»، النهار، شباط/فبراير 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/34m3y3xz> (أحمد منتش، كفر كلا الحدودية جنوب لبنان أمّ البلدات المدمرة... والعودة إلى الحياة الطبيعية «قصة طويلة» (صور وفيديو)).

تتميز البلدة بتربتها الحمراء، وكون المساحات الخضراء فيها تتخطى الـ70% من مساحة البلدة، وأراضيها بغالبيتها (4,500 دونم) صالحة للزراعة. فبحسب «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»، كفرkla منطقة ريفية تشكل قطب محلي من ضمن 12 قطبًا في محافظة النبطية. كما تضمّ بجزئها الغربي منطقة واسعة ذات ثروة زراعية بأهمية وطنية.

المسطحة نسبيًا المجاورة للحدود.

يبلغ عدد سكان كفرkla صيفًا شتاءً حوالي 5,500 نسمة.<sup>90</sup> يعمل جزء منهم في القطاع الزراعي، ويعمل الجزء الآخر في التجارة الخرسانية والمقاولات في ورش البناء، والمهن الحرة والمهن الحرفية، وفي القطاع الحكومي (قوى الأمن أو الجيش).

## الشكل 9. تصنيف بلدة كفرkla واستعمالات الأراضي فيها



المصدر: الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

منازلهم المؤلفة من طابقين إلى ثلاث طوابق ضمن أرض كبيرة في الامتداد خارج الضيعة القديمة، تُستعمل المساحة المتبقية منها لزراعة الزيتون والخضار. وفي جوار كلّ منزل تُزرع شجرة رمان وليمون وشجرة جوز «إسرائيلي» - جوز أميركي البيكان (Pecan) - كما يسميه الأهالي. ويعود سبب هذا النمط من البناء والزراعة لكون المنطقة ريفية وغير منظمة، مع العلم أنّ كفرkla بلدة ممسوحة منذ حوالي العام

أما القطاع الزراعي، فُيعد الزيتون والحبوب (القمح) والحمضيات والفواكه والخضراوات أكثر المنتجات المزروعة شيوعًا في هذه المنطقة. تنتشر زراعة الزيتون في عموم أراضي كفرkla وضمن حدودها العقارية، وتُزرع المحاصيل الأخرى ضمن سهل الخيام (أو سهل مرجعيون)، حيث تنقسم الملكيات بين ملكيات خاصة وعامة<sup>91</sup> وأوقاف وملكيات الوكالة اليهودية.<sup>92</sup> أما الزراعة ضمن كفرkla، فعادةً ما يبني السكان

90 بحسب مقابلة مع رئيس بلدية كفرkla.

91 بحسب مزارع يدفع مبلغ 20\$ سنويًا لكلّ دونم (1000 م<sup>2</sup>) لاستعمال أراضي الدولة للزراعة.

92 رصدنا 90 عقارًا ملك الشركة اليهودية الاستعمارية الفلسطينية ضمن منطقة الخيام العقارية وهو ما يبيّن الطمع التاريخي الإسرائيلي بهذا السهل الزراعي، كما تظهر وثائق من الأرشيف الفرنسي عام 1934، استحوذت جمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية على مساحة تُقدّر بـ 380 هكتارًا في كفرkla وإبل والمطلة (القسم اللبناني) وأبل القمح والخيام.

2006.93

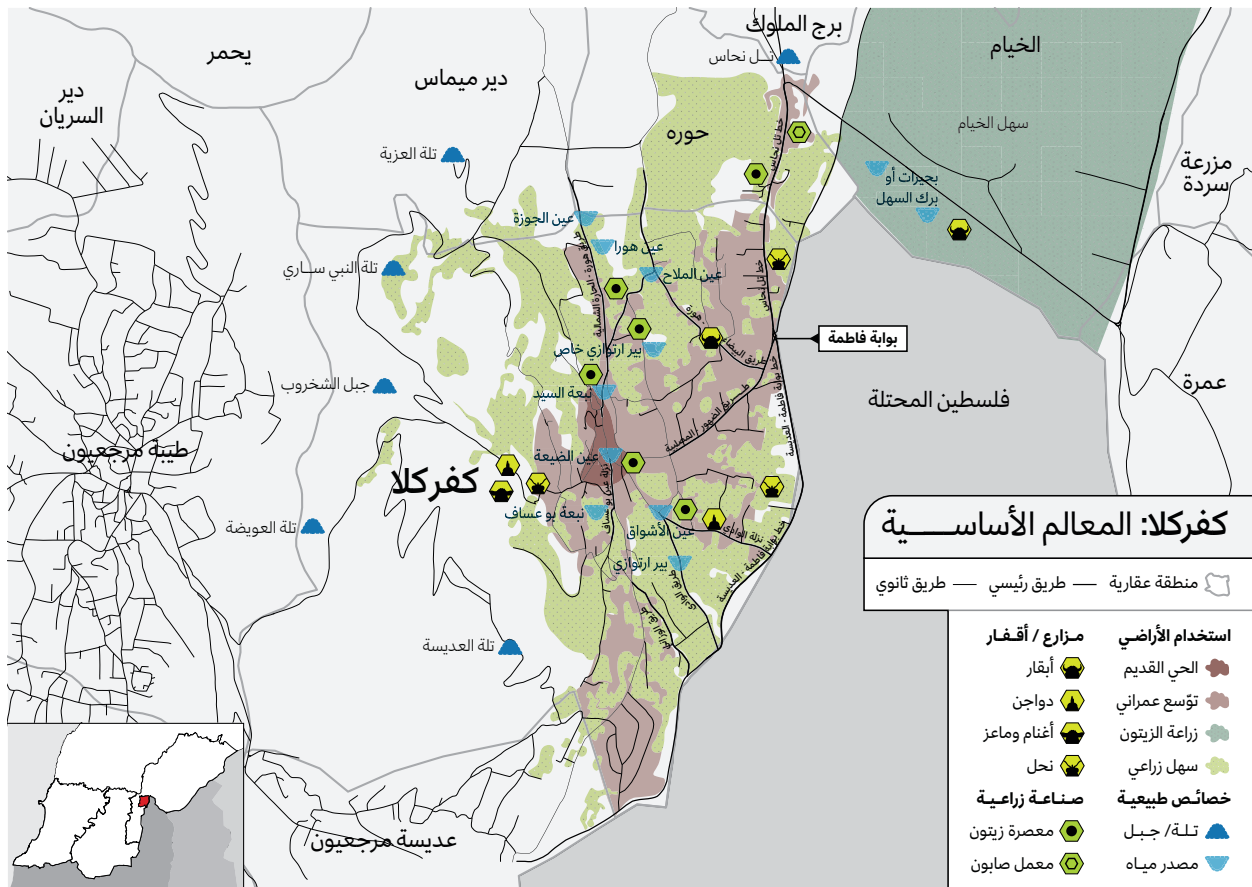
والصناعية.<sup>95</sup> وأقامت علاقات تجارية مع القرى المجاورة، وتعتمد عليها في تسويق معظم إنتاجها الزراعي والصناعي. كما تُسوّق المنتجات في سوق البلدة الذي يُقام كل سبت، ويجذب المشتريين من القرى المجاورة.

أما المياه، فقد كانت أساسًا لنشوء البلدة، فهي تحتوي على خزان للمياه الجوفية ويمر نهرٌ جوفي تحتها يرفد نهر الليطاني، وتضمّ البلدة القديمة 6 عيون مياه، وتعتمد على بئر ارتوازي ومشروع الطيبة لتوفير المياه. لكن، وبحسب الخطة الشاملة، كفرkla منطقة تتعرّض لهشاشة في الموارد المائية، ومياهها معرضة أصلاً للخطر قبل بدء الحرب، ويجب حمايتها من التلوث الزراعي الأصل المنتشر في المنطقة. كما تعاني كفرkla من عدة مشاكل بيئية أخرى، منها غياب شبكة عامة للصرف الصحي، وسوء شبكة المياه وانتشار الآبار الارتوازية العشوائية وسوء إدارة النفايات الصلبة بسبب عدم وجود مكب تُجمّع فيه النفايات الصلبة وتُحرق.

وزيت كفرkla من أجود أنواع زيت الزيتون، شأنه شأن زيت جارتها دير ميماس، المصنّف أفضل زيت في العالم لعام 2023.<sup>94</sup> ويعود ذلك للمقومات البيئية المتوفرة من نوع التربة والمناخ والمياه، إلخ. وقد انتشرت زراعة الزيتون في البلدة لاستبدال زراعة شجرة التين حين بدأ أبنائها بالهجرة إلى أفريقيا، فشجرة الزيتون شجرة معمرة لا تحتاج إلى الاهتمام المستمرّ عكس شجرة التين. كما تنتج كفرkla مجموعة من المنتجات الزراعية والصناعية من الصابون والبرغل ودقيق القمح والفريك والزعتر. ويقوم سكان كفرkla بتربية المواشي من أبقار وأغنام وماعز والنحل. وتنتج كمية من الحليب يوميًا، يستهلكها سكان البلدة، ويُباع الباقي إلى البلدات المجاورة، وخاصة النبطية. وقد كانت البلدة تتمتع بشبه اكتفاء ذاتي على الصعيد الزراعي والاقتصادي.

كذلك، تتميز كفرkla بالعديد من الأنشطة الحرفية والتجارية

## الشكل 10. المعالم الأساسية في بلدة كفرkla



93 إن نظام البناء في المناطق الريفية غير المنظمة وغير الموضوعية تحت الدرس على الشكل التالي: استثمار سطحي 20%، استثمار عام 0.4 ارتفاع 7م، القطع الصالحة للبناء 750م<sup>2</sup> وإفراز 1200م<sup>2</sup>.

94 فرح نصور، «لبنانية تحصد الميدالية الذهبية لأفضل زيت زيتون لعام 2023» في نيويورك... «دير ميماس الأصل»، النهار، نيسان/أبريل 2023، متاح على: <https://tinyurl.com/zbbtm3ca>

95 يوجد في البلدة معامل الرخام والبلاط والحجر الإسمنتي ومؤسسة جمعة التجارية.

## التداعيات البيئية والزراعية للحرب على كفرkla ومزارعيها

تكثيف الغارات التي تستهدف كفرkla وتطال كل حركة فيها حتى باتت الإقامة فيها مستحيلة. وهو ما لم تشهد البلدة في تاريخها (نزوح كلي وجماعي). حتى آخر حزيران/يونيو 2025، لم يعد سوى شخص واحد إلى البلدة بسبب وقوع منزله إلى جانب قاعدة للقوات الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل)، كما عاد إمام البلدة للسكن فيها. وفي أول أيلول/سبتمبر، كانت 6 عائلات قد عادت إلى كفرkla بشكل دائم،<sup>101</sup> في حين يتفقد آخرون أملاكهم وأطلال منازلهم من وقت لآخر ليعودوا بعدها إلى أماكن نزوحهم.

حتى 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، بلغت نسبة المباني المدمرة بالكامل في كفرkla 72% بمساحة 251,594 م<sup>2</sup>، ونسبة المباني المتضررة جزئياً 13.13%.<sup>102</sup> وقد كانت كفرkla من بين القرى الخمس الأكثر تضرراً في قضاء مرجعيون. أما بحسب أرقام أولية لرئيس البلدية في حزيران/يونيو 2025، فقد بلغت نسبة الدمار في البلدة 85%، ومن أصل 1,450 مبنى، بقي حوالي 280 إلى 290 مبنى قائماً، بينها 50 - 60 مبنى متضرر بشكل يستدعي الهدم، فما لم يُدمر بالكامل أصيب بأضرار كبيرة. بينت أرقام أخرى في آب/أغسطس 2025، استندت إلى مقابلات مع رؤساء بلديات في ظل غياب الإحصاءات الرسمية، أنّ عدد الوحدات المدمرة كلياً في كفرkla يبلغ 2,100 (87.5%)، أما الوحدات المدمرة جزئياً فيبلغ عددها 300 وحدة.<sup>103</sup> وفي آخر إحصاءات المجلس الوطني للبحوث العلمية تبين أنّ نسبة الدمار وصلت إلى 88% في كفرkla خلال الحرب وبعد وقف إطلاق النار لغاية 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.<sup>104</sup> وقد كان واضحاً أن نسبة التدمير تزايدت بعد بدء سريان اتفاق وقف النار فجر 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (26.5% من المباني دُمّرت بعد وقف إطلاق النار). فبحسب منظمة العفو الدولية «أمستي»، واصلت القوات الإسرائيلية تدمير أجزاء من كفرkla حتى فترة متأخرة من كانون الثاني/يناير 2025.<sup>105</sup>

خلال حرب تموز/يوليو 2006، وعلى مدى 33 يوماً، لم يستطع العدو احتلال كفرkla، بل صمد فيها 150 من سكانها ما بين رجال ونساء ظلوا مع المقاومين يخبزون لهم «المرقوق» ويزودونهم من مؤونة بيوتهم، ويجمعون لهم الفواكه والخضار من حدائقهم. ولم تتعرض كفرkla لأي ضرر، لأنها كانت خارج دائرة الاستهداف.<sup>96</sup>

أما في الحرب الأخيرة، فقد كانت أول غارة للطيران الحربي الإسرائيلي بعد انطلاق الحرب موجهة نحو كفرkla، ومسبوقة بقصف مدفعي ورميات من الرشاشات الثقيلة. وكانت كفرkla هدفاً مركزاً لغارات الطيران الاسرائيلي والقصف المدفعي المتواصل. وقد مارس العدو عدواناً منهجياً تجاه البلدة طال مختلف أحيائها، وتلالها وبساتينها وحقولها، من دون أن تسلم زاوية منها. بحسب رصدنا للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان،<sup>97</sup> تعرّضت كفرkla ل338 يوم من القصف، بينها 131 يوماً من الغارات الجوية، و130 يوماً من القذائف المدفعية، و16 يوماً من القنابل المضيفة، و26 يوماً من الفسفوري، و44 يوماً من التفجير من خلال متفجرات زُرعت يدوياً، و24 يوماً من التمشيط بالأسلحة، و5 أيام من التجريف، و13 يوماً من التوغل البري، و4 أيام من الإحراق حتى 2 كانون الثاني/يناير 2025. وقد كانت كفرkla البلدة الثالثة من حيث عدد الاستهدافات في قضاء مرجعيون بعد الخيام وحولا والخامسة على صعيد لبنان.<sup>98</sup> وقد استهدفت الغابات والأحراج والجبانة ومزارع الدواجن والمناطق الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت كفرkla إلى أقوى هجوم مساء 13 من آب/أغسطس 2024، حين أغارت الطائرات الإسرائيلية على البلدة مستخدمة 3 قنابل ارتجاجية ثقيلة خارقة للتحصينات، سُمع دوي انفجارها في مختلف مناطق الجنوب.<sup>99</sup>

وقد أجبر ذلك حوالي 500 عائلة مقيمة إقامة دائمة في البلدة على النزوح على مراحل<sup>100</sup> والتشتت ضمن مناطق النزوح المختلفة، تحت وابل القصف والاعتداءات شبه اليومية، ومع

101 فراس خليفة، «أهالي القرى الأمامية: هاتوا دولة وانزعوا حتى السكاكين!»، الخيام، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على <https://khiyam.com/news/article.php?articleID=52180>

102 National Center for Natural Hazards & Early Warning - NCNE, Damage assessment, - January 2025, - available at <https://www.facebook.com/photo/?fbid=580817291410725&set=a.122457163913409>

103 Manateq، «بالأرقام: الوحدات السكنية المدمرة في 19 قرية حدودية»، آب/أغسطس 2025، متاح على [https://www.instagram.com/p/DN3EpUn2Gus/?img\\_index=1&igsh=MWFiNHJqYW5lOHlNA%3D%3D](https://www.instagram.com/p/DN3EpUn2Gus/?img_index=1&igsh=MWFiNHJqYW5lOHlNA%3D%3D)

104 Legal.agenda، «الأضرار في القرى الحدودية الجنوبية خلال الحرب وبعد وقف إطلاق النار حتى 3/11/2025»، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على [https://www.instagram.com/p/DRALhkAiGYH/?hl=en&img\\_index=1](https://www.instagram.com/p/DRALhkAiGYH/?hl=en&img_index=1)

105 منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه.

96 غالب سرحان، «عن كفرkla.. وأخواته»، الخيام، تشرين الأول/أكتوبر 2024، متاح على <https://khiyam.com/news/article.php?articleID=50025>

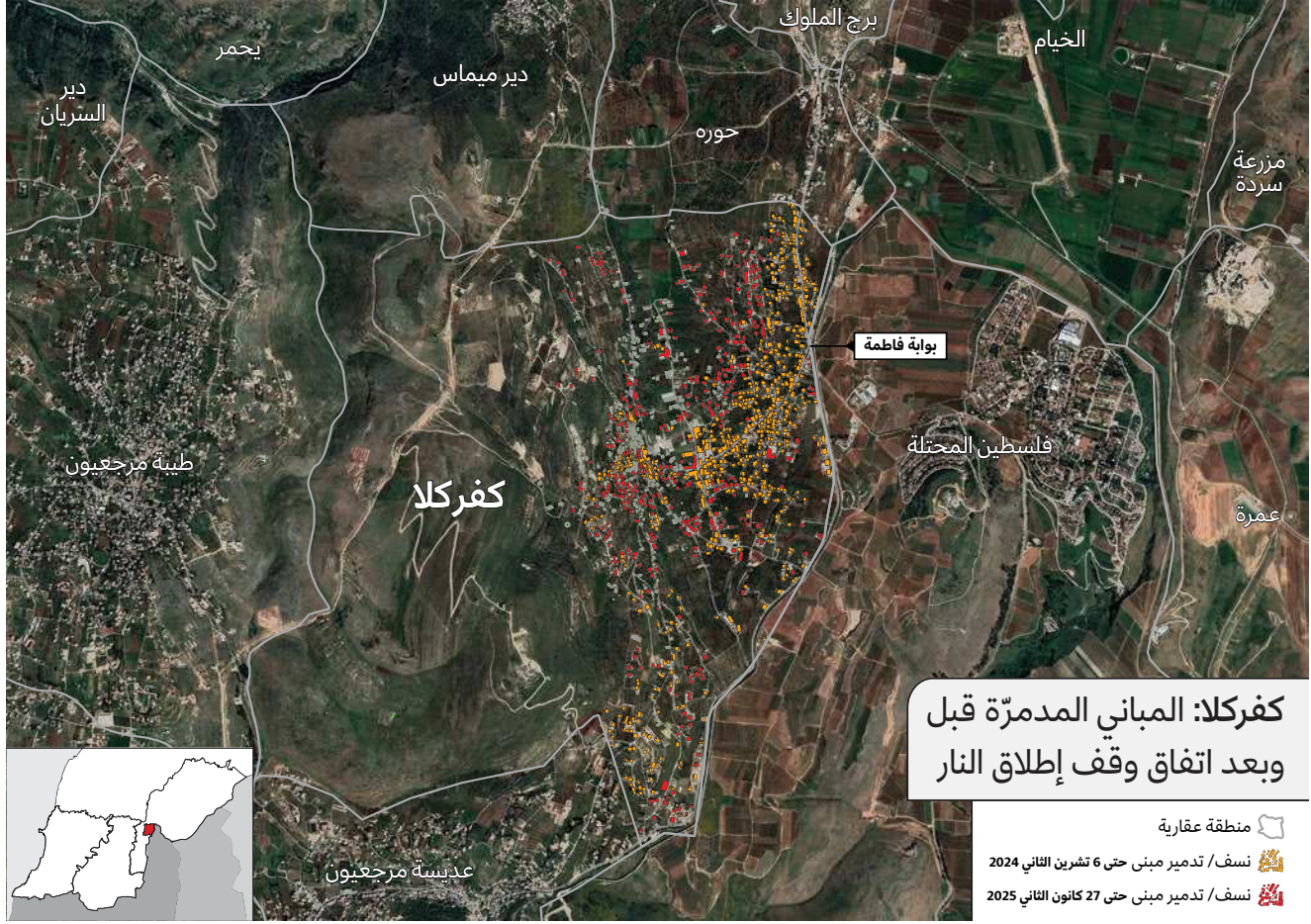
97 استديو أشغال عامة، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان: أشكال القصف، نوعية الأهداف.

98 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية.

99 كامل جابر، كفرkla تدفع فاتورة الحدود منذ 1948.

100 كامل جابر، كفرkla تدفع فاتورة الحدود منذ 1948.

## الشكل 11. المباني المدمّرة في كفر كلا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و 27 كانون الثاني/يناير 2025



بالتالي، طال الدمار كل ما في كفر كلا من بيوت ومحال تجارية ومرافق عامة وخاصة بفعل عمليات النسف والقصف والهدم والتفجير والجرف والإحراق الواسعة إلى جانب أعمال سرقة ممنهجة<sup>106</sup> في العديد من المنازل والمحلات قبل تدميرها وحرقتها. ولم يقتصر الدمار على البيوت والمحال التجارية، بل طال كل ما في البلدة من خدمات عامة، بحيث عملت الجرافات الضخمة على تخريب الطرق الرئيسية والداخلية والبنى التحتية من شبكات مياه وكهرباء وجرفها.

فكما يتصل بالقطاع الزراعي، فمع تصاعد العدوان لم يعد بإمكان المزارعين الوصول إلى أراضيهم إذ باتت، ومنذ البداية، في دائرة الاستهداف المباشر، فلا مجال لقطاف أيّ من ثمار المواسم، والأشجار بدأت باليباس، وكانت الأراضي في مرمى المدفعية ومرمى المدافع الرشاشة الثقيلة المستمرة التي

تتقصد المزارعين كلّما توجّهوا نحو البساتين لريّها أو الاهتمام بها.<sup>107</sup> مع توسع رقعة الحرب، تعرض القطاع الزراعي لأضرار بفعل الحرق والتجريف وغياب الأهالي، وقد جُرفت المزارعات وحقول الزيتون المعمّرة، أحرق بعضها الآخر أو جرى اقتلاعها من جذورها.<sup>108</sup> بحسب منظمة العفو الدولية «أمنستي»، تعرض أكثر من 133 فداناً (54 هكتاراً) من البساتين لأضرار جسيمة أو للتدمير في كفر كلا وذلك بين 26 أيلول/سبتمبر 2024 و 27 كانون الثاني/يناير 2025.<sup>109</sup>

تكبّد مربو النحل خسائر فادحة، إذ فقدت جميع خلايا النحل الخاصة بهم، كما فقد مربو الطيور طيورهم وأجبروا على بيعها بسبب النزوح وعدم قدرتهم على نقلها. وسُرقت الأدوات الزراعية، وأحرقت معاصر الزيتون والجاروشة والمخازن وفقد علف الحيوانات والمعدات والآليات الزراعية. بالتالي، خسر

106 أحمد منتش، كفر كلا الحدودية جنوب لبنان أمّ البلدات المدمرة... والعودة إلى الحياة الطبيعية «قصة طويلة» (صور وفيديو).

107 كامل جابر، كفر كلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948.

108 جُرف الزيتون في المنطقة المحتلة العازلة، وحُرق في باقي كفر كلا، فشجرة الزيتون مقاومة للجفاف والأمراض والحرائق ونظامها الجذري قادر على تجديد الشجرة حتى لو دُمّر هيكلها الأرضي، وبالتالي يعتمد الإسرائيليون على جرف الزيتون للتأكد من عدم تجدد الشجرة.

109 منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه.

أكثر من 10 سنوات.<sup>113</sup> لقد حرق الفسفور، بصورة مباشرة، المحاصيل الزراعية وأوقع أضرارًا في المنازل، لكن حتى الآن، ليس واضحًا للأهالي والمزارعين إذا تعرّضت أراضيهم للقصف بالفسفور الأبيض، وليس واضحًا لهم تأثيره ومدى تضرر التربة، وكيفية معالجتها، في ظل غياب الدولة عن أخذ العينات من التربة من جهة، وعدم قدرة المزارعين على معاينة أراضيهم من جهة أخرى بحكم الأوضاع الأمنية. أما أصحاب المواشي، فقد تعرّضت بعض المزارع مباشرة للفسفور الأبيض في منطقة المرج، وتنتج عن ذلك موت الأبقار أو تضررها المباشر، وبالنسبة لأبقار التي لم تمت فقد ظهرت عليها بعض التدايعات المتوسطة المدى، إذ كانت نسبة التشوه والموت في أجنة المواشي مرتفعة. ولم يتلقّ المزارعون أي نوع من الإرشاد حول كيفية التعامل مع أراضيهم، ومحاصيلهم أو المواشي لا سيما من تعرّض منها للفسفور الأبيض.

ولا تزال أجزاء واسعة من أراضي كفر كلا الملاصقة للجدار الفاصل والمشرفة مباشرة على مستوطنة المطلة، والممتدة من مثلث تل النحاس حتى العديسة، تحت سيطرة الاحتلال على عمق يتراوح عرضه من 300-500 م،<sup>114</sup> يُمنع على أي شخص الاقتراب منها، بما في ذلك القوة الدولية والجيش اللبناني، وطال الهدم الكامل فيها المباني والبساتين، وجُرف الطريق الرئيسي المحاذي للشريط وحُوّل إلى أرضٍ مجرّوفة وخنادق. ولا يزال الإسرائيليون يدخلون إلى المنطقة خلف الجدار ويخرجون منها، ويتمركزون في 3 نقاط غير ثابتة داخل الأراضي اللبنانية وهي نقاط مختلفة عن النقاط الخمس المتداولة على الإعلام. كما عُرّلت البلدة عن العديسة وباقي قرى المنطقة الحدودية الواقعة في قضاء بنت جبيل وأغلقت الردميات الطرقات الزراعية والممرات السكنية، وقضت مساحات شاسعة من الأراضي. بالنسبة لأهالي كفر كلا، لم تنتهِ الحرب بعد، ولا تزال كامل بلدتهم منطقة عازلة يُمنعون من البقاء فيها وقتًا طويلًا، إذ تستهدف الأهالي والمزارعين قنابل صوتية وتلاحقهم الطائرات المسيّرة عند زيارة البلدة أو أراضيهم وأنقاض منازلهم، ولو زيارة قصيرة.

بعد وقف إطلاق النار وحتى الآن، كان الاحتلال يراقب كيف تحاول البلدة استعادة شيء من عافيتها، بحيث استهدفت إسرائيل التجمعات في الساحة وعند بوابة فاطمة. وتعرّضت المنطقة باستمرار، لاعتداءات بالقنابل الصوتية والمتفجرة واستهدفت الغرف الجاهزة التي استقدمها بعض الأهالي لاستخدامها كمنازل أو محالّ، وكل من يقترب من الجدار

المزارعون وأبناء البلدة المواسم المختلفة منذ عام 2023. ولا تزال هذه الخسارة مستمرة، في ظلّ عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم، إن كان ضمن البلدة أو في منطقة المرج، وتستمر هذه الخسارة مستقبلاً، فالمزارعون لا يستطيعون الوصول لأراضيهم حتى اليوم، والأشجار إذا زرعت من جديد، ولا سيما أشجار الزيتون، فإنها تحتاج إلى ما لا يقلّ عن 10 سنوات لتنتج من جديد. كما لا يوجد ما يعوّض عن الأشجار المعمرة بعد اقتلاعها. وبات أغلب المزارعين حاليًا بلا أعمال ومصالح في ظلّ صعوبة ضمان الأراضي في مناطق أخرى، فضلًا عن تضرّر مصالحهم التي بنوها عبر السنين وفقدان معداتهم وعدم توفّر رأس مال للبدء من جديد. في هذا السياق، سُمح للمزارعين في القرى الحدودية، من ضمنها كفر كلا، خلال موسم الزيتون 2025 بالقطاف لكن بتصاريح مسبقة وقيود أمنية، لكن الموسم كان ضئيلاً لا سيما مع فقدان عدد من الأشجار.<sup>110</sup>

وبسبب أعمال التجريف أيضًا، باتت المساحات المفتوحة بلا حدود واضحة، والأراضي بمثابة كتلة واحدة بلا معالم تفصلها عن بعضها،<sup>111</sup> لدرجة أنّ الناس لا يستطيع إيجاد موقع منزلها وأرضها عند زيارة المكان. وباتت بحاجة إلى إعادة ترسيم الحدود. كما دُمّر التجريف البنى التحتية وشبكات المياه والكهرباء وساهم بتدمير الجور الصحية لمياه الصرف الصحي ما تسبّب في تسرب هذه المياه وتلويث المياه الجوفية.

وقد جاءت كفر كلا في المرتبة الثانية من حيث الاستهداف بالفسفور، وفي المرتبة الرابعة من حيث الحرائق التي سببتها الاعتداءات الإسرائيلية. ويقدر رئيس بلدية كفر كلا أنه خلال الهجوم بالفسفور الأبيض في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان نحو 70-50% من السكان ما يزالون يعيشون هناك.<sup>112</sup> وقد وثّق القصف بالفسفور في كفر كلا لأكثر من 26 يومًا، وتركز (92%) بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى 24 أيلول/سبتمبر 2024 (تاريخ بدء التصعيد)، فعقب دخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان تراجع استخدام الفوسفور وأظهرت تحاليل في 8 مواقع تعرّضت لعدة ضربات من القنابل الفوسفورية في البلدة، منها أراضي زراعية، أراضي تضمّ منازل، وحقول، وجود بقايا فوسفور بصورته غير المتفاعلة في الطبيعة، ما يضع خطرًا دائمًا على السكان قد يصل إلى

113 بحسب تقرير غير نهائي وغير منشور في كانون الثاني/يناير 2025 لأحد الجمعيات البيئية في المنطقة الذي أجرى فحوصات مخبرية لثمان عينات أخذت من مواقع مختلفة في البلدة. تُظهر الأدلة المخبرية أن بقايا الفوسفور الأبيض تبقى في البيئة بشكلها العنصري شديد السمية (P4)، ما يُظهر ثباتًا بيئيًا طويل الأمد. هذا الثبات، إلى جانب سمية الفوسفور الأبيض الشديدة على البشر والحياة البرية والنظم البيئية، يتماشى مع خصائص الأسلحة الكيميائية أكثر من خصائص الأجهزة الحارقة أو الدخانية. وتؤكد الأدلة قدرة الفوسفور الأبيض على التسبب في تلوث مُطول، مما يُشكل مخاطر كبيرة على جودة التربة والمياه والهواء، بالإضافة إلى صحة الأشخاص المُعرّضين لبقاياها.

114 منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه.

110 سُكينة السمرة، «قطاف زيتون الجنوب بتصاريح مسبقة وقيود أمنية»، مناطق، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/2xm6uj72>

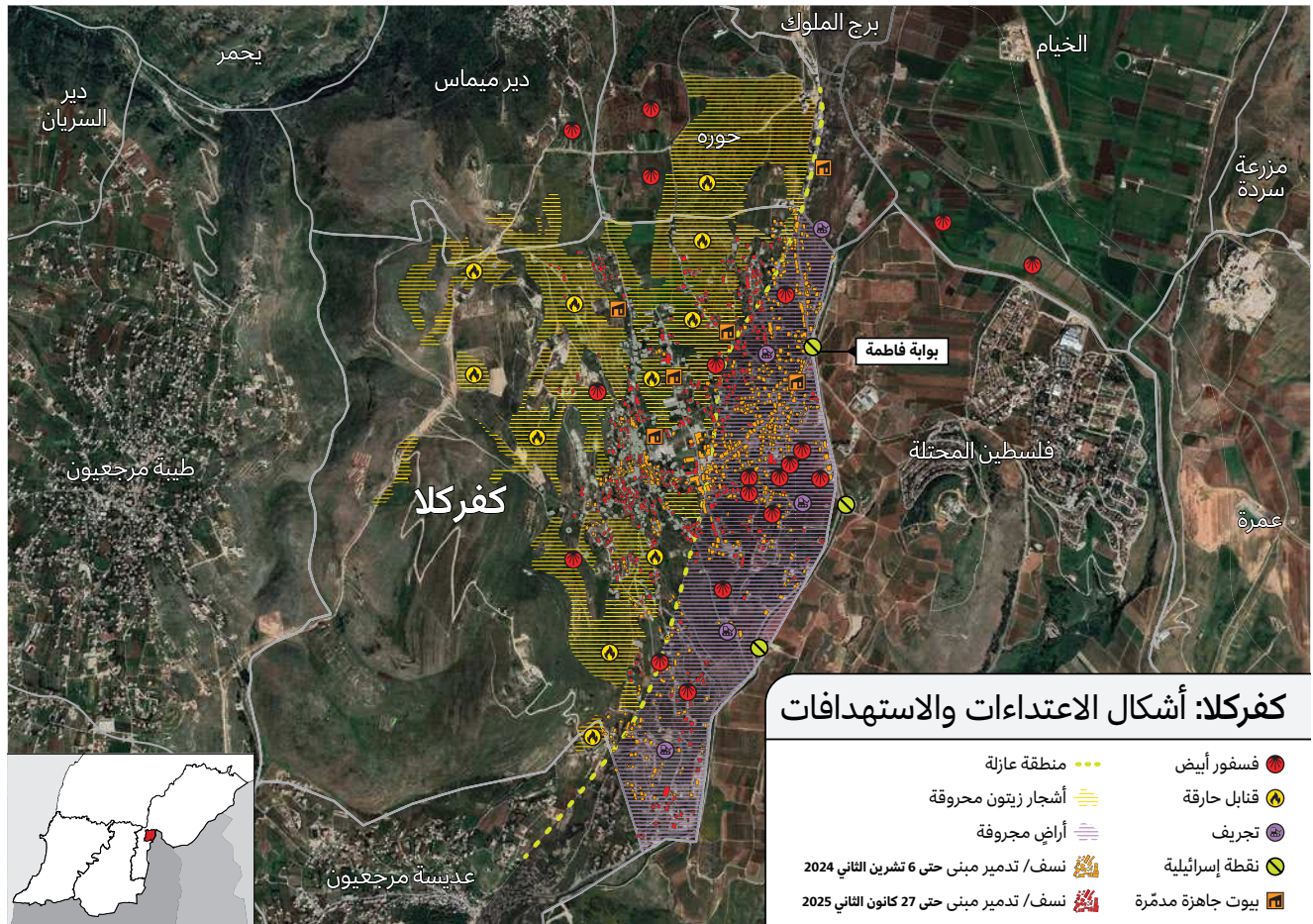
111 نغم ربيع، «إعادة الإعمار والمشاكل العقارية: الحاجة لترسيم الحدود من الصفر»، النهار، آذار/مارس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/p8h3wvxh>

112 هيومن رايتس ووتش، لبنان: استخدام الفوسفور الأبيض من قبل إسرائيل يهدد المدنيين، حزيران/يونيو 2024، متاح على <https://www.hrw.org/ar/lebanon-israels-white-phosphorous-use-risks-/05/06/news/2024-civilian-harm>

تجهيزها بالأثاث والمفروشات، لتُقصف حينها، ما دفع الأهالي لإخراج الجرافات والآليات المستقدمة إلى خارج البلدة. في هذا الإطار، تواصلت جمعية تعمل في سياق الكوارث والحروب مع رئيس البلدية واتفقت معه على تركيب حوالي 70 بيت جاهز، ثم عادت واعتذرت عن المشروع.

الفصل يتعرّض للقنابل. أما البيوت الجاهزة، فقد استهدف الاحتلال عددًا منها، من بينها بيت أقامه مجلس الجنوب لخدمة الأهالي والبلدة وبيت لمهندس قرب محطة البنزين، وبيت ثالث بناه صاحبه من بقايا حديد بيته. ولم يكن الأمر استهدافًا عشوائيًا، بل رسالة تمنع أي محاولة لترميم الحياة، فالقصف لا يطالها فور إقامتها، بل ينتظر انتهاء أصحابها من

## الشكل 12. أشكال الدمار والاستهدافات في بلدة كفر كلا



لحق بالقرى الجنوبية، لتغدو البلدة نموذجًا يوضح آليات تطبيق سياسات الإبادة البيئية، وبصورة أوسع، الإبادة المكانية على المستوى المحلي. كما تمثل كفر كلا حالة بارزة للقرى الحدودية التي استُخدمت فيها أدوات عسكرية متعددة أحدثت مستويات من التدمير أشد عمقًا واتساعًا مقارنة بغيرها من القرى الجنوبية. تجاوزت آثار الإبادة البيئية والمكانية في كفر كلا حدود الدمار المادي المباشر لتصيب الاقتصاد المحلي، وتدمر الممارسات الزراعية وتُبعد المزارعين عن أراضيهم، وتُفوّض الروابط الاجتماعية نتيجة تشتت سكان البلدة في مناطق النزوح المختلفة مع ما يحمله ذلك من آثار طويلة الأمد قد تمتد لعقود. كما تتقاطع هذه العمليات بوضوح مع سياسات منظمة هدفت إلى منع عودة السكان وإعاقة إعادة البناء، وذلك من خلال إقامة

يُشكل العامل الأمني حاليًا العائق الأساسي أمام عودة السكان إلى جانب عدم توفّر المياه والكهرباء والبنى التحتية الضرورية للحياة. على الصعيد الرسمي، لم تكن قد بدأت فعليًا أعمال إزالة الردم، لأن أعمال المسح من قبل مجلس الجنوب لم تكن قد بدأت بعد، لكن المجلس فتح الطرقات الرئيسية. وقد عبّ المزارعون استمارات وزارة الزراعة حول الأضرار الزراعية، من دون أي نتائج فعلية حتى الآن. أما مؤسسة جهاد البناء، فقد قامت بأعمال المسح، كما أمنت في وقت سابق كمية من الأعلاف لمربي المواشي، لكنها لم تكن كافية. وقد أعطت مؤسسة قرض الحسن بدل أثاث وبدل إيواء عن سنة واحدة.

تُقدّم حالة كفر كلا مثالًا معممًا للدمار البيئي والزراعي الذي

## إنجاز تقييمات بيئية مبكرة وشاملة

أظهرت تجربة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006 أهمية التقييم البيئي المبكر كمدخل أساسي لفهم حجم الأضرار وتحديد أولويات التدخل. أتاح توقف الأعمال العدائية آنذاك، وهو ما يختلف عن الوضع الحالي اليوم، إجراء المسوحات الميدانية والانطلاق بعمليات التقييم من دون عوائق أمنية مباشرة. غير أنه لا يمكن فصل سرعة تكليف وزارة البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بإجراء تقييم بيئي لما بعد الحرب في لبنان<sup>115</sup> عن محدودية القدرات التقنية للدولة اللبنانية آنذاك في التعامل مع أزمة بيئية بهذا الحجم والتعقيد، ولا سيما فيما يتصل بالتلوث البحري الواسع النطاق جراء تسرب النفط، وما خلفته الاعتداءات من مخلفات حربية وتلوث للتربة والمياه.<sup>116</sup> لم يُتاح ذلك إنتاج معرفة علمية موثوقة فقط، بل أسس أيضاً لمسار التعاون الذي انعكس لاحقاً في خطة وزارة البيئة لمعالجة التلوث النفطي وإدارة تداعياته، مستندة إلى نتائج هذا التقييم.<sup>117</sup> وقد دعا التقرير إلى اعتماد نهج تعافٍ محوره الإنسان والبيئة، قائم على الرصد المستمر، والإدارة الفعّالة للأنقاض والنفايات الخطرة، وتأهيل المناطق الساحلية والزراعية، وتعزيز الحوكمة البيئية والتنسيق المؤسسي لضمان استجابة شاملة ومستدامة.

إلى جانب ذلك، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقرير تناول الأضرار التي لحقت بالزراعة وسبل العيش.<sup>118</sup> وقد خلص إلى ضرورة تفعيل آليات وطنية لإدارة التعويضات البيئية والزراعية، بما يضمن حقوق المتضررين/ات، ويعزز المساءلة.<sup>119</sup> وأظهر أن التعافي يتطلب تدخلات عاجلة تشمل الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والمصايد، مع أهمية التنسيق بين الجهات الرسمية والجهات الدولية والمنظمات المحلية.<sup>120</sup> كما صدر تقرير أكثر شمولية للأثر الاقتصادي والبيئي للحرب عن البنك الدولي بتكليف من وزارة البيئة، وشكّل بدوره مرجعية تقنية استُخدمت في

مناطق عازلة، وتشديد مراقبة الحركة، وتهديد الأهالي بالعنف المباشر عند محاولتهم العودة، وهو ما حوّل التهجير المؤقت إلى تهديد فعلي بالتهجير الدائم، لا سيما للفئات الشبابية التي بدأت بالفعل بتأسيس حياة جديدة في مناطق النزوح. وتؤكد تجارب الحروب السابقة أنّ النزوح المقرون بتضرر الأراضي الزراعية غالباً ما ينتهي بهجر الأراضي وتحويلها إلى مساحات غير مستعملة بفعل صعوبة استصلاحها، أو يجعلها عرضةً للاستحواذ من قبل مستثمرين (محليين وخارجيين).

يُظهر الوضع الحالي أن غياب أي دعم رسمي أو توثيق، إلى جانب نقص الإرشاد والتعويض العادل، يزيد من هشاشة السكان النازحين والمزارعين المتروكين لمصيرهم في ظل استمرار التهديد الأمني والاحتلال الفعلي للأراضي. وهو ما يضع تحديات جسيمة أمام جهود التعافي البيئي والزراعي وإعادة الإعمار، علماً أن استعادة الممارسات الزراعية تُشكّل ركيزة أساسية لضمان عودة السكان وقدرتهم على الصمود والبقاء في أرضهم، بما يؤكد مركزية الزراعة والبيئة في أي مسار للتعافي وإعادة الإعمار.

## أشكال الاستجابة البيئية

تمثّل حالة كفر كلا نموذجاً لما تعرضت له البلدات الحدودية والجنوب من مستويات غير مسبقة من التدمير البيئي والزراعي والمكاني، وما يرافق ذلك من غياب شبه كامل لأطر الدعم والإرشاد والتعويض. من هنا، تبرز الحاجة إلى فهم وعرض مفصّل للاستجابة الحالية على الصعيد الرسمي وعلى صعيد المنظمات الدولية والجمعيات المحلية والمبادرات المجتمعية، وتبيان إشكالياتها. لكن قبل ذلك، سوف نقدم في هذا القسم تجربة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006، لا سيما من ناحية التعامل الرسمي مع تداعيات الحرب على البيئة، لاستخلاص الدروس منها.

## الدروس المستفادة من الاستجابة البيئية والقانونية بعد حرب تموز 2006

يهدف تحليل الاستجابة البيئية والمسار القانوني الدولي الذي خاضه لبنان بعد حرب تموز/يوليو 2006 إلى إبراز أنماط التدخل الفاعلة التي يمكن البناء عليها، مقابل إخفاقات أسهمت في إعاقة التعافي البيئي والزراعي وتستدعي تفادي تكرارها اليوم. وعليه، نعيد تناول تجربة 2006 بوصفها مرجعاً يسمح بفهم أعمق للفجوة القائمة بين حجم الأضرار، وطبيعة السياسات والاستجابات المعتمدة، بما يسهم في بلورة توصيات حالية نحو المسارات الممكنة للتعافي، والمخاطر المترتبة على استمرار المقاربات ذاتها في التعامل مع الدمار البيئي والزراعي الحالي.

115 United Nations Environment Programme, Lebanon: Post-Conflict Environmental Assessment, - 2007, available at <https://wedocs.unep.org/items/9142876d-cfab-41b3-8058-044b2cc5d396> (United Nations Environment Programme, Lebanon: Post-Conflict Environmental Assessment).

116 United Nations Environment Programme, Lebanon: Post-Conflict Environmental Assessment.

117 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006 يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

118 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry, 2006, available at <http://data.infopro.com.lb/file/FAO%20impact%20assessment%20report.pdf> (FAO, Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry).

119 FAO, Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry.

120 FAO, Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry.

يُدمج ضمن سياسة عامة واضحة المعالم، لا حين يُختزل في استجابات ظرفية تعالج الأثر المباشر من دون معالجة أسباب الهشاشة القائمة التي فاقت تداعيات الحرب.

## معالجة التسرب النفطي والتقاضي البيئي

شكّل التسرب النفطي الناتج عن قصف خزانات الوقود في معمل الجية خلال حرب تموز/يوليو 2006 أحد أخطر الكوارث البيئية البحرية في لبنان والمنطقة، إذ امتد التلوث على نحو 150 كيلومتراً من الساحل اللبناني، ملوّثاً أكثر من 70 موقعاً بحرياً وساحلياً، مع تجاوز أثره الحدود الوطنية ووصوله إلى الساحل السوري.<sup>123</sup> وقد منح هذا الامتداد الجغرافي الكارثة بُعداً إقليمياً، وعزز الحاجة إلى استجابة دولية منسقة.

في مواجهة هذه الكارثة، بادرت وزارة البيئة اللبنانية إلى طلب دعم دولي واسع، شمل أكثر من 31 دولة وعدداً كبيراً من المنظمات الدولية والمحلية، أبرزها مركز الاستجابة لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط (REMPEC). ونظراً لمحدودية الموارد، اعتمدت خطة استجابة على مرحلتين، شملت المرحلة الأولى تنظيف نحو 70 موقعاً ملوّثاً، فيما ركزت المرحلة الثانية على إجراء مسوحات شاملة، وإعداد خرائط للمواقع المتضررة، وتحديد أولويات التدخل بالتنسيق مع الجهات المانحة.<sup>124</sup> كما شملت التدخلات إدارة النفايات الناتجة عن عمليات التنظيف، وتخزينها في مواقع آمنة، ومعالجتها. وأظهرت المسوحات اللاحقة أن نسبة التلوث المتبقية انخفضت إلى نحو 4%، ما يعكس الأثر الإيجابي للتدخلات البيئية المنفذة.<sup>125</sup>

على المستوى المؤسسي، أسهمت هذه الاستجابة في تطوير آليات تنسيق جديدة، لا سيما من خلال التعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO)، إحدى الشركاء الأساسيين في تعبئة الدعم التقني واللوجستي.<sup>126</sup> وقد توج هذا المسار بعقد مؤتمر دولي في اليونان في 6 أيلول/سبتمبر 2006، جمع دولاً مانحة ودولاً متأثرة، إلى جانب منظمات أممية، وأسفر عن تبني خطة لتخفيف الأضرار أعتها وزارة البيئة، شكّلت خارطة طريق للاستجابة، وأتاحت للبنان الحصول على معدات متخصصة ومنح مالية، إلى جانب إنشاء كيان تنسيقي مستقل لمتابعة تنفيذ الخطة أطلق عليه اسم مركز تنسيق عمليات الاستجابة لحوادث التلوث النفطي (OSOCC).<sup>127</sup>

بالتوازي مع الاستجابة التقنية، اتخذت الدولة اللبنانية قراراً سياسياً بإطلاق مسار تقاضٍ دولي للمطالبة بالحقوق البيئية.

مسارات التمويل والتقاضي والتعويض.<sup>121</sup>

غير أن تعدد هذه التقارير، على أهميته، لم يُترجم إلى إطار وطني جامع قادر على توحيد البيانات وربط الأثر البيئي والزراعي والاقتصادي ضمن رؤية شاملة رسمية للتعافي. وتُبرز المقارنة مع الواقع الراهن أنّ التحدي الأساسي اليوم لا يتمثل بالضرورة في غياب التقييمات، بل في غياب دور حكومي فاعل يُنسّق بين الجهات المنتجة للمعرفة، ويحوّل البيانات المختلفة إلى تقييم وطني موحد يُشكّل أساساً للتخطيط، والمساءلة، والمطالبة بالحقوق. وتؤكد تجربة 2006 أن نجاح التقييم البيئي لا يرتبط بتوفر الخبرة الدولية وحدها، بل بقدرة الدولة على أداء دور المنسق والضامن لتكامل المعرفة وتحويلها إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ.

## تعبئة الدعم الدولي التقني والمؤسسي والمالي

شكّلت التقييمات البيئية والقطاعية المذكورة أعلاه، مدخلاً أساسياً لتعبئة دعم دولي واسع النطاق، شمل أبعاداً تقنية ومؤسسية ومالية، ولم تبقى حبيسة الإطار التقني. فقد أسهم توفر تقارير موثوقة صادرة عن جهات دولية في تعزيز ثقة المانحين وتوجيه تدخلاتهم، سواء لجهة معالجة التلوث البيئي أو دعم القطاع الزراعي أو إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة. وساعدت الحكومة في الإشراف على الأموال التي استقطبتها لبنان في مؤتمر الدول المانحة الذي عُقد في ستوكهولم في الصندوق اللبناني للنهوض (LRF).<sup>122</sup> غير أن هذه التعبئة كشفت في الوقت نفسه عن اعتماد كبير على المبادرات الخارجية، في ظل محدودية الأطر الوطنية القادرة على استيعاب هذا الدعم وتوجيهه ضمن خطة تعافٍ شاملة. فقد توّعت التدخلات بين مشاريع متفرقة وبرامج قصيرة الأمد، غالباً ما ارتبطت بأولويات الجهات المانحة أكثر مما ارتبطت برؤية وطنية متكاملة للتعافي البيئي والزراعي. كما أسفر ضعف التنسيق المؤسسي عن تكرار بعض الجهود، مقابل إهمال جوانب أخرى، ما حدّ من الأثر التراكمي للتدخلات على المدى المتوسط والبعيد.

تُبرز هذه التجربة أن تعبئة الدعم الدولي، رغم ضرورتها في سياق ما بعد الحروب، لا يمكن أن تشكّل بديلاً عن دور الدولة، بل تتطلب إطاراً وطنياً فاعلاً يحدّد الأولويات، ويضبط مسارات التمويل، ويضمن انسجام التدخلات مع احتياجات المجتمعات المتضررة. فالدعم الدولي يكون أكثر فاعلية حين

123 وزارة البيئة اللبنانية، «كارثة التسرب النفطي»، كانون الأول/ديسمبر 2025، متاح على - MOE - كارثة التسرب النفطي (وزارة البيئة اللبنانية، كارثة التسرب النفطي).

124 وزارة البيئة اللبنانية، كارثة التسرب النفطي.

125 وزارة البيئة اللبنانية، كارثة التسرب النفطي.

126 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

127 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

121 World Bank, "Lebanon: Economic assessment of environmental degradation due to the July 2006 hostilities (Report No. 39787-LB)", 2007, available at [https://documents1.worldbank.org/curated/en/951351468054863844/pdf/397870LB.pdf?utm\\_source=chatgpt.com](https://documents1.worldbank.org/curated/en/951351468054863844/pdf/397870LB.pdf?utm_source=chatgpt.com)

122 الموقع الرسمي لفؤاد السنيورة، الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة، كانون الثاني/يناير 2026، متاح على الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة | الموقع الرسمي - فؤاد السنيورة | PM Fuad Siniora (فؤاد السنيورة، الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة).

جرى الحديث عن تعويضات للمزارعين، لكن القطاع الزراعي استثنى حينها من الدعم المالي.<sup>132</sup>

بالتالي، اضطرت المزارعون والصيادون المتضررون أن يواجهوا تبعات هذه الحرب من دون تعويض فعلي. لقد اعترف رسميًا بحجم الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية والمواسم ومصادر الرزق البحرية، لكن لم تُترجم هذه الخسائر إلى إطار قانوني يضمن إنصاف المتضررين. واقتصر الدعم على مساعدات محدودة، ما عمق شعور الإقصاء لدى هذه الفئات، وكشف عن فجوة مستمرة في سياسات التعافي التي لم تضع الإنسان وسبل معيشتها في صلب الاستجابة.

كانت معظم المساعدات تأتي عبر وكالات دولية ومنظمات غير حكومية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي وفّرت مساعدات عينية لدعم العودة إلى الزراعة في الجنوب مع دفعات رمزية لم تشمل جميع الصيادين والمزارعين المتضررين.<sup>133</sup> ولم تصدر الدولة اللبنانية برنامجًا رسميًا لتعويض المتضررين عن الأضرار البيئية الكبيرة مثل التلوث النفطي أو تدمير الأراضي، وقد بقيت جهود المطالبات الدولية بالتعويض تتركز في الشق الدبلوماسي كالاستحصال على قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل بلا آلية تنفيذ تعويضات محلية لصالح المتضررين.

## أولوية ترميم البنى التحتية مع فشل بيئي متكرر في إدارة الردم

شهدت عملية التعافي بعد حرب تموز/يوليو 2006 تركيزًا واضحًا على إعادة تأهيل البنى التحتية. وقد انعكس هذا التركيز على البنية التحتية في قدرة السكان على العودة إلى بلداتهم واستئناف حياتهم اليومية، بما يؤكد أهمية إعطاء الأولوية لمشاريع تتيح حق العودة بعد الحروب. وقد نفّدت هذه المشاريع ضمن برنامج حكومي شامل أطلقته الحكومة آنذاك، ونسقت وحدة متخصصة في رئاسة الحكومة بين الجهات المحلية والدولية لضمان فاعلية تنفيذها، مستفيدة من التمويل الذي استقطبه لبنان.<sup>134</sup>

خلفت الحرب نحو 3 ملايين متر مكعب من الركام، وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إزالة الأنقاض من 101 بلدة جنوبية و4 مواقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، بالتعاون مع البلديات والمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية

اعتمد لبنان في هذه الدعوى على تقرير البنك الدولي للتقييم الشامل للأثر البيئي الذي شمل التسرب النفطي واستخدام القنابل الفوسفورية والعنقودية. واتبع لبنان مسارًا قانونيًا متعدد الأطراف شمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، وجامعة الدول العربية، ومجموعات الدول النامية (G70، G40، G20)، وصولًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع دور محوري للحكومة اللبنانية وخصوصًا وزارة البيئة التي نسقت إعداد الملف التقني بالتعاون مع جهات دولية ووزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية التي تابعت ولاحتت تقديم هذه الدعوى.<sup>128</sup> وقد توج هذا المسار باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا عام 2014 دعا إسرائيل إلى دفع 856,4 مليون دولار كتعويضات عن أضرار التسرب النفطي، وأعيد تأكيد هذا المطلب في قرار لاحق عام 2015، رغم عدم التزام إسرائيل بالدفع حتى اليوم.<sup>129</sup>

تبرز هذه التجربة كنموذج يجمع بين الاستجابة البيئية التقنية وبناء ملف قانوني دولي وتثبيت حق لبنان بالتعويضات البيئية على الصعيد الدولي، رغم محدودية نتائجه التنفيذية. وتشير هذه السابقة إلى أهمية التوثيق المنهجي، وتكامل القرار السياسي مع الجهود التقنية والدبلوماسية، بوصفها عناصر أساسية لأي مسار مستقبلي للمطالبة بالحقوق البيئية وتعزيز العدالة البيئية والاجتماعية.

## غياب إطار وطني للتعويضات البيئية والزراعية

من المهم الإشارة إلى أنه على الورق كان الموضوع الزراعي والبيئي حاضرًا، لكنّه هُمش بما يتعلق بالتمويل والتنفيذ، لتتركز جهود إعادة الإعمار في حينها على البنى التحتية وإعادة بناء المنازل من جهة، وتركز الاهتمام على معالجة التسرب النفطي في الشق البيئي من جهة أخرى، في حين أهمل موضوع التعويضات والتعافي الزراعي والبيئي الناتج عن الأضرار الأخرى، بحسب يعقوب الصراف، وزير البيئة آنذاك. كما كان هناك نقص في وضع آلية تعويض واضحة للمتضررين في الشق البيئي والزراعي ولم تُجر أي دراسة رسمية حول الآثار الطويلة الأمد لاستخدام الفوسفور على الرغم من توثيق استخدامه.<sup>130</sup>

كان لحرب 2006 آثارًا مدمرة على القطاع الزراعي والبيئة عامة. وعلى الرغم من إجراء مسوحات من جهات متعددة، من ضمنها جهات محلية مثل الاتحاد العام للنقابات الزراعية، امتنعت الدولة عن دفع التعويضات للمزارعين.<sup>131</sup> وقد أكد رئيس جمعية المزارعين أنه خلال حرب تموز/يوليو 2006،

128 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

129 United Nations General Assembly, - Resolution adopted by the General Assembly on 19 December 2014: 69212/ Oil slick on Lebanese shores, 2015, available at <https://docs.un.org/en/A/RES/69212/>

130 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

131 السفير، «مطالبة بدفع تعويضات للمزارعين»، تشرين الأول/أكتوبر 2008، متاح على- <https://archive.assafir.com/ssr/10042198.html>

132 أندريلا الشوفي، «زراعة لبنان... ضحية الحرب وإهمال الدولة»، العربي الجديد، كانون الثاني/يناير 2024، متاح على زراعة لبنان... ضحية الحرب وإهمال الدولة

133 Food and Agriculture Organization of the United Nations, "FAO achievements in Lebanon 1976-2011", July 2011, available at FAO Achievements in Lebanon (FAO, FAO achievements in Lebanon 1976-2011).

134 فؤاد السنيورة، الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة.

### التعافي الزراعي والبيئي.<sup>139</sup>

ارتبط تأخر نزع الألغام والقنابل بتأخر الوصول إلى الأراضي وإتاحتها، فتأخرت بالتالي عمليات إعادة التأهيل والتحريج وأعاقت التعافي البيئي والزراعي. وفي هذا السياق، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) خططًا لتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة شملت تزويد المزارعين بشتول عالية الجودة والأسمدة وإصلاح شبكات الري.<sup>140</sup> ورغم التحديات، أسهمت هذه الجهود في إعادة فتح آلاف الهكتارات تدريجيًا أمام السكان، بالتوازي مع إطلاق مبادرات محلية ودولية لإعادة تشجير المناطق المحروقة، من بينها مشروع منظمة الأغذية والزراعة عام 2008 لإدارة الحرائق وتقييم الغابات المتضررة وإعادة تأهيلها.<sup>141</sup>

تكشف هذه التجربة عن أن غياب التنسيق الوطني والتمويل الكافي أسفر عن تباطؤ كبير في استعادة الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية، على الرغم من توفر الخطط والدعم الدولي. كما أن أي خطة للتعافي البيئي والزراعي يجب أن تدمج إزالة المتفجرات بشكل مبكر وفعال، وإعادة تأهيل الأراضي مع دعم مباشر للمزارعين لضمان تعافي متوازن ومستدام.

في الختام تُبرز تجربة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006 دروسًا محورية تشمل أهمية التقييم البيئي المبكر، والتعبئة المنظمة للدعم الدولي، وإدماج إزالة المتفجرات كأولوية ضمن خطط التعافي، مع الربط بين إعادة البنى التحتية ودعم سبل العيش البيئية والزراعية. وفي المقابل، تكشف التجربة عن إخفاقات مستمرة، أبرزها غياب إطار وطني شامل للتعويضات، وضعف الحوكمة البيئية، وتشوّت الاستجابات نتيجة غياب رؤية متكاملة للتعافي. يعكس تكرار هذه الفجوات اليوم أزمة هيكلية في مقاربة الأضرار البيئية وسبل العيش في سياق الحرب، ويؤكد ضرورة ترسيخ آليات للمساءلة والتعويض، وإدماج المجتمع المحلي، وربط إعادة الإعمار بحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. كما تبقى تجربة لبنان في التفاوض البيئي مرجعًا أساسيًا، إذ تظهر إمكانية توحيد القرار السياسي مع الجهد التقني والدبلوماسي لإثبات المسؤولية البيئية على المستوى الدولي، رغم محدودية النتائج التنفيذية. ومن هنا، تبرز الحاجة اليوم إلى استثمار هذه السابقة، ليس بوصفها تجربة منتهية، بل كمسار قابل للتطوير، بما يضمن تثبيت الحقوق البيئية، وتعزيز فرص المطالبة بتعويضات عادلة في المستقبل، ووضع أسس أكثر صلابة لتعافي مستدام وعادل.

وعمليات المساعدة الإنسانية (ECHO).<sup>135</sup> لكن لم تتوافق هذه الاستجابة السريعة بأي خطة وطنية لإدارة نفايات الهدم والركام، لذا جرى التخلص من ملايين الأمتار المكعبة بطرائق غير مدروسة على اليابسة وفي البحر، فتسبب ذلك في تدهور بيئي ومخاطر صحية، بما فيها تفاقم الطلب على مواد البناء الجديدة بدل إعادة استخدام الركام.<sup>136</sup>

تكشف هذه التجربة عن توزيع أولويات غير متوازن، ففي حين حظيت البنية التحتية بالتمويل والدعم المكثف، غُيّبت المشاريع البيئية والزراعية عن الاهتمام، لتظل الفجوة قائمة في التعافي المستدام. فالمزارعون والصيادون، الذين تأثرت سبل عيشهم بشكل مباشر بالدمار، لم يحصلوا على دعم متكامل، بينما أنجزت عمليات إعادة التأهيل الزراعي والري بشكل محدود عبر منظمات دولية مثل الفاو.<sup>137</sup> من هنا، يجدر اليوم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تضمن عودة السكان، لكن يجب موازنتها مع دعم شامل للبيئة والزراعة لضمان تعافي مستدام ومتوازن.

### تعثر نزع الألغام وتأثيره في التعافي البيئي والزراعي

خلال حرب تموز/يوليو 2006 أطلقت القوات الإسرائيلية نحو 4 ملايين ذخيرة عنقودية، ولم ينفجر منها قرابة مليون قنبلة، فصار العديد من الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام لسنوات طويلة. وقد تولى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام (LMAC) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعيات محلية ودولية، وبتمويل من عدة دول مانحة، مهام المسح الهندسي وإزالة المتفجرات.

على الرغم من هذه الجهود، لم تُنظف سوى 67% من الأراضي الملوثة حتى عام 2024، في حين كان مقرّرًا الانتهاء من إزالة جميع الألغام والقنابل أواخر 2016.<sup>138</sup> وقد أسهمت عوامل عدة في هذا التأخر، أهمها نقص التمويل، وعدم تسليم إسرائيل للخرائط الدقيقة، والظروف الطبيعية التي دفنت بعض المتفجرات. كما تراجع عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال من 45 جمعية في عام 2006 إلى 6 جمعيات عام 2024، ما انعكس سلبيًا على سرعة وفعالية عمليات

135 United Nations Development Programme, "Rapid rehabilitation of key municipal infrastructure for local service delivery, 2013, available at [https://files.acquia.undp.org/public/migration/lb/Rapid\\_Rehab\\_English.pdf](https://files.acquia.undp.org/public/migration/lb/Rapid_Rehab_English.pdf)

136 استديو أشغال عامة، «بين إزالة الركام وأسمنت إعادة الإعمار: هل تُستكمل الإبادة البيئية الإسرائيلية في لبنان»، أيار/مايو 2025، متاح على <https://publicworksstudio.com/between-rubble-removal-and-reconstruction>

137 2011-FAO, FAO achievements in Lebanon 1976 137

139 بولين أبو شقرا، بعد 18 عاما على حرب تموز... أين أصبح التمويل لإزالة الألغام والقنابل الإسرائيلية؟

140 FAO, FAO achievements in Lebanon 19762011-.

141 FAO, FAO achievements in Lebanon 19762011-.

138 بولين أبو شقرا، «بعد 18 عاما على حرب تموز... أين أصبح التمويل لازالة الألغام والقنابل الاسرائيلية؟»، لبنان 24، أيار/مايو 2024، متاح على - بعد 18 عاما على حرب تموز... أين أصبح التمويل لازالة الألغام والقنابل الاسرائيلية؟ (بولين أبو شقرا، بعد 18 عاما على حرب تموز... أين أصبح التمويل لإزالة الألغام والقنابل الإسرائيلية؟).

## استجابة رسمية حالية مجتزأة أمام الكارثة البيئية والزراعية في الجنوب

رغم ضخامة الكارثة البيئية والزراعية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على القرى الجنوبية، تكشف الإجراءات الرسمية اللبنانية حتى اليوم عن استجابة بيئية شبه معدومة ومجتزأة وغير متناسبة مع حجم الدمار. فحتى أواخر أيلول/سبتمبر 2025، لم تكن قد انطلقت ورشة التعافي وإعادة الإعمار على نحو جدي، ولا يزال العديد من سكان البلدات والقرى في جنوب لبنان ومزارعيها غير قادرين على العودة إلى ما تبقى من منازلهم، ولا يزالون بانتظار تحقيق العدالة والحصول على التعويضات. وقد اقتصر التدابير الرسمية على تشكيل لجان، وإطلاق استثمارات، وإصدار بيانات وتقارير، وعقد مؤتمرات. ولم تترجم هذه الخطوات إلى سياسات أو خطط طوارئ فعّالة على الأرض.

على الصعيد التشريعي، صدر قانون الإعفاءات وإعادة إعمار المباني في 17 تموز/يوليو 2025. بغض النظر عن إشكاليته من حيث المضمون، فقد اختزل القانون الإعمار في الجانب المادي ولم يُقدّم مقارنة شاملة لإعادة الإعمار من منظور تعافٍ اجتماعي، اقتصادي وبيئي، ولم يُميّز بين أنواع الدمار، سواء كان ناتجاً عن القصف المباشر، أو تدمير البنية التحتية، أو الإبادة البيئية باستخدام الفسفور الأبيض، أو الإبادة المكانية التي تعرّضت لها القرى الحدودية، ما يحدّ من قدرته على الاستجابة الفعّالة.<sup>142</sup>

على صعيد الحكومة، فقد أكّدت مرارًا وتكرارًا ضمن بياناتها الوزارية<sup>143</sup> وفي خطابها التزامها بإعادة البناء والتعافي البيئي،<sup>144</sup> لكنها حتى الآن بقيت على مستوى الخطاب والتعهدات. ثم شكّلت في آذار/مارس 2025 لجنة وزارية لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزراء المالية، والطاقة والمياه، والشؤون الاجتماعية، والاتصالات، والأشغال العامة والنقل والبيئة، والأمين العام للهيئة العليا للإغاثة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار، ورئيس مجلس الجنوب. أوضحت هذه اللجنة في آب/أغسطس 2025 استراتيجيتها للتعافي والإعمار التي تركز على 3 مسارات متوازية، وهي النزوح والسكن، وإعادة إعمار

البنى التحتية، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.<sup>145</sup> ويبدو أنّ هذه المسارات الثلاث لا تتعاطى حتى الآن مع قضية القرى الحدودية التي تعرّضت للمحو الممنهج. وبالرغم من عضوية وزارة البيئة في هذه اللجنة، تخلو الاستراتيجية من أي ذكر للشأن البيئي ومعالجة آثار الإبادة البيئية. كما لا يمتاز عمل هذه اللجنة بالشفافية، إذ لم تشارك بعد خطتها على العلن ولا تضمّ ممثلين عن المتضررين لضمان مشاركتهم في عملية صنع القرارات التي تطالهم وسبل حياتهم بشكلٍ مباشر.

تمول هذه الاستراتيجية المنح والقروض والموازنة العامة. وقد رُصد حوالي نصف مليار دولار للمرحلة الأولى من إعادة الإعمار وجزء منها لإعادة إحياء مناطق زراعية في الجنوب.<sup>146</sup> في المقابل، وبالرغم من زعم الحكومة أنّها قد تعتمد على الموازنة العامة في تمويل عملية إعادة الإعمار والتعافي، تبين الوقائع عكس ذلك. بهذه الطريقة يأتي مشروع موازنة 2026 خاليًا من أيّ ذكر لمعالجة نتائج الحرب، ولم يرصد سوى 0,5% من الموازنة لإعادة الإعمار،<sup>147</sup> ورفع الردم، والتعويض عن المتضررين من الحرب.<sup>148</sup> يعيد ويؤكد هذا أنّ السلطة السياسية في لبنان تتخلّى عن مسؤوليتها في إعادة الإعمار مع الاعتماد شبه الكامل على القروض والمنح لإطلاق أي مبادرة، وتضع الملف تحت رحمة الجهات المانحة الخارجية وأجنداتها والشروط السياسية التي ترافقها، وهو ما ينطبق أيضًا على الشأن البيئي ويؤخر المباشرة الفعلية في تحقيق التعافي.

وخير مثال على ذلك نجده في قرض البنك الدولي البالغ 200 مليون دولار لتمويل مشروع التحوّل الأخضر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل التعافي الاقتصادي (GATE) الهادف إلى تحديث القطاع الزراعي، وتطوير البنية التحتية الريفية، ودعم المزارعين والمؤسسات الصغيرة. فقد جاء ضمن أسبابه الموجبة أنّه يستهدف جميع المناطق في لبنان مع إمكانية توجيه خاص للمناطق الزراعية التي تضررت بفعل العدوان الأخير. فهو يوقع لبنان مجددًا في مصيدة القروض، وشروطها الصارمة التي تقوّض سيادته، وتخدم عادةً متطلبات السوق العالمية كأولوية على حساب الأمن الغذائي المحلي والسيادة الغذائية والموارد الطبيعية، ما يكرّس تسليع الزراعة والغذاء ويعزز هيمنة الشركات العالمية الكبرى،<sup>149</sup> وسط مؤشرات على أن هذه الأموال لن تصل مباشرة إلى صغار المزارعين، بل ستذهب بمعظمها إلى مؤسسات وسيطة أو مشاريع بنية

145 الوكالة الوطنية للإعلام، «اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار اجتمعت برئاسة سلام: تنفيذ الاستراتيجية سيعتمد على المنح والقروض والموازنة العامة»، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/5bb368ad>

146 Mtv، نصف مليار دولار لإعادة الإعمار... وما كشفته السيّد لmtv، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/4d6amf9w>

147 فؤاد بزي، «مشروع موازنة عام 2026: كأنّ الحرب لم تقع»، الحوار نيوز، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/yvpxt4b8>

148 31 مليون دولار خُصص منها 25 مليون لمجلس الجنوب و6 ملايين للهيئة العليا للإغاثة.

149 أماني البعيني، «تساؤلات مشروعة حول قرض البنك الدولي: 200 مليون دولار تمّول مشروع التحوّل الأخضر»، المرصد البرلماني، حزيران/يونيو 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/5n6pbn4h>

142 استديو أشغال عامة، «قانون الإعفاءات وإعادة إعمار المباني: لا بدّيل عن خطة وطنية شاملة»، تموز/يوليو 2025، متاح على: <https://publicworksstudio.com/the-exemptions-and-reconstruction-law-not-an-alternative-to-a-comprehensive-national-plan>

143 شددت الحكومة ضمن بيانها الوزاري في 15 شباط/فبراير 2025 أنّها ستعمل على التعافي البيئي بجوانبه كافة وعلى التأهيل البيئي وبخاصة في المناطق التي تعرّضت للعدوان الإسرائيلي الذي احرق الآف الهكتارات من الأراضي الزراعية والغابات والأحراج واستخدم أسلحة تسببت بضرر طويل الأمد في الطبيعة والنظم الإيكولوجية. وضمن جهود إعادة الأعمار، ستُراعى الأبعاد البيئية، وذلك بدءًا من معالجة الردميات وصولاً إلى اعتماد خطط إعمار أكثر استدامة.

144 لبنان 24، «النص الكامل للبيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام»، شباط/فبراير 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/r6jxrehw>

بمنطق الطوارئ لا بمنهجية مستدامة.

كما أعدت الوزارة بتكليف من رئيس مجلس الوزراء، «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» في 16 كانون الأول/ديسمبر 2025، على إثر اجتماع تقني في وزارة البيئة مع مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة واتحاد بلديات الضاحية ومجلس الإنماء والإعمار وشركة خطيب علمي. يتضمن هذا الإطار منهجية وأولويات التدخل وآلية تحديد ودفع المساعدة عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي بعد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتلك التي نتجت عن انفجار مرفأ بيروت.<sup>156</sup> وقد جاء هذا الإطار متخاذلاً فيما يتعلّق بالقرى الحدودية، إذ يعتبر إعمار المنطقة الحدودية وترميم بنيتها التحتية أمراً صعباً، ويفتح المجال أمام استبدال إمكانية البناء في البلدات الحدودية بالتعويض المالي، ما يشكل ضرباً لمبدأ العودة. ورغم اعترافه بالأثر الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية في مختلف القطاعات، لم يتضمن أي نوع من الاستجابة لهذه الآثار على المستوى البيئي والزراعي. لم يُقرّ هذا الإطار بعد، لكن يجري بحثه ضمن مجلس الوزراء وإدخال التعديلات عليه تمهيداً لإقراره.<sup>157</sup>

على مستوى وزارة الزراعة، اكتفت الوزارة السابقة بتشكيل لجان للكشف عن الأضرار،<sup>158</sup> وتشمل الأضرار المباشرة (اقتلاع الأشجار وحرقها وقطعها)، إضافة إلى الخسائر غير المباشرة كعدم قدرة المزارعين على قطف الزيتون لمدة عامين متتاليين واستحالة وصول البعض إلى بساتينهم، ودعوة المزارعين لتعبئة الاستبيان الأوّلي حول الأضرار التي لحقت بهم. وقد وضعت الوزارة الحالية ضمن أولويات استراتيجية للقطاع الزراعي للعامين 2025-2026، الإغاثة الطارئة من خلال مساعدة أكثر من 50 ألف مزارع متضرر من النزاعات.<sup>159</sup> كما كررت الوعود بالتعويض فأنشأت فرق ميدانية في القرى المتضررة لتقييم الخسائر على صعيد كل قطاع: والهاواشي، والأشجار المثمرة، والحبوب، والمعدات الزراعية. وأرسل ملف مفصل ودقيق إلى البنك الدولي، مع تحديد رقم نهائيّ للتعويضات المطلوبة وأخذت عينات عبر مصلحة الأبحاث الزراعية والمنظمات الدولية.<sup>160</sup> وباشرت الوزارة بتنفيذ إجراءات لدعم القطاع الزراعي عبر برامج

تحتية عامة، ما يُبقي المزارعين الأكثر تضرراً خارج دائرة الدعم المباشر. كل ذلك عوضاً عن البحث عن البدائل الداعمة وفي ضوء استراتيجيات وطنية زراعية واضحة. في السياق نفسه يأتي مشروع المساعدة الطارئة للبنان (LEAP) من خلال قرض البنك الدولي البالغ 250 مليون دولار لرفع الأنقاض، وإعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة بالتدريج جغرافياً بدءاً بالمناطق الأكثر سكاناً. تُضاف إلى هذا القرض إشكالية اقتصراره على المناطق المأهولة، أي أن القرى الحدودية ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الغالب، لن تكون ضمن الأولويات القصوى لصرف التمويل. ونتيجة لذلك، تتأخر عمليات إزالة الأنقاض وإعادة بناء البنى التحتية فيها، لتتأخر بالتبعية العودة وبالتالي إبطاء وتيرة التعافي وزيادة هشاشة أهالي هذه القرى النازحين/ات.

على صعيد وزارة البيئة، أصدرت الوزارة تقريرين. يشكلّ الأوّل دليلاً<sup>150</sup> تنفيذياً للتخطيط المستدام لاستخدام الأراضي بعد الحرب،<sup>151</sup> ويتناول الثاني «الإدارة المستدامة للأنقاض بعد حرب 2023-2024 في لبنان».<sup>152</sup> على الرغم من أهمية هذه التقارير، فهي تبقى حتى الآن في الإطار النظري ولم تلامس بعد القضايا الملحة على الأرض. ويترجم ذلك لا سيما على صعيد إزالة الردم، بحيث تشوب عملية إزالة الركام إشكاليات جوهرية تبدأ لوجستياً وقانونياً وتقنيًا بغياب التنسيق بين المؤسسات وضعف الإطار التشريعي وضعف القدرات التقنية لدى الشركات المتعهدة، ولا تنتهي عند المخاطر الصحية والبيئية،<sup>153</sup> فضلاً عن التحديات المرتبطة بالتمويل والبنية التحتية. فرغم الكم الهائل من الركام، يعيد لبنان حتى الآن تدوير أقل من 5% من الأنقاض.<sup>154</sup> فشركات جمع النفايات والأنقاض تحصل على أرباح وفق الكمية المنقولة إلى المكبات، ما يجعلها غير مهتمة بإعادة التدوير. كما يهيمن على هذا القطاع مقاولون مرتبطون بالطبقة السياسية، وهذا يجعل الشفافية والمساءلة شبه معدومة. ولا يطبّق المقاولون إرشادات وزارة البيئة، لا سيما فيما يتعلّق بالتعامل مع المواد الخطرة، ويميلون للتخلّص من الردميات بحسب الملاءمة في ظلّ غياب عمليات التدقيق في مدى امتثالهم، كما لا يوجد تنسيق مركزي بين الجهات الفاعلة المتفرقة. وفي العديد من الحالات تُلقي الردميات في المواقع الساحلية والوديان.<sup>155</sup> بالتالي، لا تزال الأعمال تُدار

150 يقترح الدليل اعتماد المخططات التوجيهية العامة، كأداة محورية لتوحيد الجهود المبعثرة، ومنع النزاعات على الأراضي والتدهور البيئي والبناء غير المنظم، أثناء إعادة الإعمار.

151 المدن، «وزارة البيئة: دليل لاستخدام الأراضي بعد الحرب»، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/44nzdmmwv>

152 Ministry of Environment, Sustainable Rubble Management following the 2023-2024 War in Lebanon, September 2025, available at <https://tinyurl.com/nx3p8wp3>

153 مهدي كريمة، «إعادة التعمير: الدولة غائبة وشبهة حول تلزيم رفع الركام»، مناطق، تموز/يوليو 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/3yn2eyu4> (مهدي كريمة، إعادة التعمير: الدولة غائبة وشبهة حول تلزيم رفع الركام).

154 شفيق طاهر، «أزمة الأنقاض في لبنان: من الهدم إلى الأمل»، المدن، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/stfsdxap>

155 مهدي كريمة، إعادة التعمير: الدولة غائبة وشبهة حول تلزيم رفع الركام.

156 وزارة البيئة، الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار.

157 رئاسة مجلس الوزراء، «جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا أقرت معظم بنود جدول الأعمال»، كانون الثاني/يناير 2026، متاح على <http://pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=26693>

158 تعديل القرار رقم (1-6-2025) في شباط/فبراير 2025، الذي يقوم على تشكيل لجنة محافظة الجنوب للكشف على الأضرار الزراعية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي، مهامها الإشراف على عمل لجان الأفضية والفرق الميدانية؛ متابعة عمليات الكشف وتوثيق الأضرار؛ واقتراح إجراءات الطوارئ لمعالجة الأضرار الملحة ومتابعة خطة عمل مسح الأضرار.

159 المدن، «لا دعم أميركياً للقطاع الزراعي اللبناني: للوزارة استراتيجيتها للعمل»، آذار/مارس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/mpdujstn>

160 غوى كنعان، موسم الزيتون في الجنوب بين فتك الحرب وتحدي البقاء.

البيئية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية للتعافي. كما أن غياب التدخل الفعلي على الأرض، بما فيها إزالة الركام ومعالجة التربة الملوثة والإرشاد الزراعي المباشر، إلى جانب غياب التعويضات الفعلية للمزارعين والمتضررين، يزيد من هشاشة السكان ويؤخر عودة المزارعين إلى أراضيهم، ويحوّل التعافي الزراعي إلى عملية مؤجلة وطويلة وغير مضمونة النتائج.

الإرشاد الزراعي.<sup>161</sup> كما تعمل على تقديم غراس زيتون مجانية للمزارعين في الجنوب.

على أرض الواقع، لم تلامس تدخلات وزارتي الزراعة والبيئة القضايا الملحة المرتبطة بالردم، والسموم الكيميائية، والفوسفور الأبيض، والتربة الملوثة، كما لم تشمل الإرشاد الفعلي للمزارعين ومربي الماشية حول كيفية التعامل مع الأراضي، والمحاصيل الزراعية والحيوانية الملوثة أو المتضررة. واكتفت الوزارتان بتصريحات متناقضة وطمأنة مبكرة حول سلامة المحاصيل، من دون إجراء دراسات علمية معمّقة أو نشر بيانات شفافة حول حالة التربة والمياه. كما لم يتم تقديم أي نوع من الدعم أو التعويض العيني أو المالي للمزارعين. كما ليس واضح ارتباط عمل هاتين الوزارتين باستراتيجية إعادة الإعمار المعتمدة من الحكومة.

وأخيراً، تمثّل الشق القانوني-الدبلوماسي في الشكوى أمام مجلس الأمن في تموز/يوليو 2024 التي استندت إلى أرقام دقيقة حول الحرائق والدمار الناتج عن استخدام الفوسفور الأبيض.<sup>162</sup> ورغم أهمية هذه الخطوة في توثيق الانتهاكات على المستوى الدولي، ظلت محدودة ولم تُستكمل بحملة قانونية أو دبلوماسية أوسع تترجم الاتهام إلى ضغط سياسي أو مساءلة دولية للمطالبة بتعويضات. ولم تمنح الحكومة اللبنانية بعد المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية لإجراء تحقيقات اللازمة على أراضيها.

من جهته، اقترح المجلس الوطني للبحوث العلمية «دعم تعافي وترميم النظم البيئية المتأثرة بالحرب في لبنان» في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) في أبو ظبي بين 9-16 تشرين الأول/أكتوبر 2025، واعترف المؤتمر رسمياً بتدمير النظم البيئية في لبنان نتيجة العدوان المسلح بين عامي 2023-2024 أولوية بيئية دولية، بعد رفضين متتاليين واستثناف رسمي واحد. يفتح هذا المقترح باباً لجمع تبرعات مشتركة بقيمة 12 مليون دولار أميركي لدعم إعادة ترميم الغابات والتربة والسواحل والتنوّع البيولوجي في المناطق المتضررة.<sup>163</sup>

ختاماً، تكشف الحالة الراهنة للتعامل الرسمي مع الإبادة البيئية والزراعية في القرى الجنوبية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي، عن فجوة عميقة بين حجم الدمار وقدرة الاستجابة الرسمية. فالإجراءات المتخذة، سواء على المستوى التشريعي، الحكومي، أو الوزارات المعنية، تبقى جزئية، نظرية أو مرتبطة بالتمويل الخارجي تعيد إنتاج التبعية للجهات المانحة، وتفتقر إلى رؤية شاملة تراعي الأبعاد

161 المدن، «إطلاق برنامج الإرشاد الزراعي: تدريب المزارعين يعزّز القطاع»، آذار/مارس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/bpa4v5h3>

162 وسيم سيف الدين، «لبنان يتقدم بشكوى جديدة إلى مجلس الأمن الدولي ضد إسرائيل»، الأناضول، تموز/يوليو 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/3b6rz4sz>

163 Cnrs.lebanon, "Lebanon's Motion Adopted at the IUCN World Conservation Congress – Abu Dhabi 2025", October 2025, available at <https://www.instagram.com/p/DP34iq2jE3L/?hl=en>

## الشكل 13: أبرز الآليات المرتبطة بعمل الجهات الرسمية

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة	الإشكاليات في الآليات القائمة	الآلية المقفودة
مجلس النواب	تعزيز الحكمة البيئية والمؤسسية للتعافي	- إصدار قانون إعفاء المتضررين وإعادة البناء - الموافقة على قوانين القروض والهبات - الموافقة على الموازنة العامة	- لم يقدم القانون مقاربة شاملة لإعادة الإعمار من منظور تعافٍ اجتماعي، اقتصادي وبيئي، ولم يميّز بين أنواع الدمار أو تدمير البنية التحتية أو الإبادة البيئية والمكانية للقرى الحدودية، ما يحدّ من فعاليته	- تأخير الموافقة على قانون اتفاقية القرض مع البنك الدولي - الإشراف والمساءلة على عمل الحكومة في ملف إعادة الإعمار - تضمين القضايا البيئية والاجتماعية في التشريعات - إقرار القوانين الخاصة بالتعويضات
الحكومة	تعزيز الحكمة البيئية والمؤسسية للتعافي	- تشكيل لجنة لإعادة الإعمار - الموافقة على القروض والهبات - تلميم أعمال رفع الأتقاض - إقرار مشروع الموازنة العامة وإحالته إلى مجلس النواب - السعي لتنظيم مؤتمرات دولية لإعادة الإعمار	- عدم إعطاء الأولوية لملف إعادة الإعمار - لم تلحظ الموازنة الأموال الكافية لإعادة الإعمار	- إقرار موازنة تؤمن تمويل سيادي لأولويات إعادة الإعمار - إقرار وتنفيذ استراتيجية لإزالة الردم
اللجنة الحكومية لإعادة الإعمار (وزارات المالية، والطاقة والمياه، والشؤون الاجتماعية، والاتصالات، والأشغال العامة والنقل والبيئة، والهيئة العليا للإعانة، ومجلس الإنماء والإعمار، ومجلس الجنوب)	تعزيز الحكمة البيئية والمؤسسية للتعافي ضمان العودة إعادة التأهيل البيئي والزراعي دعم المزارعين والسكان التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	- وضع استراتيجية للتعافي والإعمار - دراسة آلية التعويض على المباني	- لا تتناول الخطة قضية القرى الحدودية التي تعرّضت للمحو الممنهج، وتغفل البعد البيئي - يفتقر عمل اللجنة إلى الشفافية، إذ لم تُعلن خططها بعد ولا تضم ممثلين عن المتضررين لضمان مشاركتهم في صنع القرارات - تعتمد الخطة بشكل شبه كامل على القروض والمنح، ما يضع الملف تحت تأثير الجهات المانحة ويؤخر عملية التعافي	- تأمين مصادر متنوعة لتمويل إعادة الإعمار، بما فيها الضرائب والرسوم - تحقيق الشفافية في عمل اللجنة عبر أطر واضحة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بعملها - مشاركة المجتمع المدني والمتضررين/ات في تحديد الأولويات وصياغة وتنفيذ الخطط. - وضع معالجة آثار الإبادة البيئية والقرى الحدودية على سلم أولويات اللجنة

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة	الإشكاليات في الآليات القائمة	الآلية المفقودة
وزارة البيئة والزراعي	إعادة التأهيل البيئي والمناطق الحدودية إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	- إصدار تعاميم تحدد آلية نقل الردم ومواقع التخلص منه - إعداد تقرير حول الإدارة المستدامة للأتقاضا بعد حرب 2023-2024 في لبنان - إصدار دليل تنفيذي للتخطيط المستدام لاستخدام الأراضي بعد الحرب - إعداد «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» بتكليف من رئيس الحكومة	- تبقى التقارير في الإطار النظري ولم تتناول القضايا الملحة على الأرض - غياب تنسيق مركزي بين الجهات الفاعلة في ملف الركام، ما يثير تساؤلات بيئية حول عملية إزالته - غياب تنسيق مركزي بين كل الجهات العاملة بالشأن البيئي	- إدراج معالجة آثار الإبادة البيئية ضمن خطة الحكومة - اقتراح وتنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية بناءً على نتائج المسوحات، بما يشمل الرصد المستمر وتوثيق آثار الحرب على المدى الطويل - تكوين الملف البيئي اللازم اتخاذ لمقاضاة إسرائيل والمطالبة بتعويضات عن الأضرار البيئية - تنسيق الإشراف على عملية رفع الركام وإدارة الأنقاض والردم وفقاً للشروط البيئية
وزارة الزراعة	إعادة التأهيل البيئي والزراعي دعم المزارعين والسكان التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- تشكيل لجان للكشف عن الأضرار - دعوة المزارعين لتعبئة الاستبيان الأولي حول الأضرار - تنفيذ برامج للإرشاد الزراعي لدعم القطاع - إدراج الإغاثة الطارئة ضمن أولويات استراتيجية 2025-2026 لمساعدة أكثر من 50 ألف مزارع متضرر - توزيع غراس الزيتون على المزارعين المسجلين في السجل الزراعي - تنظيم أنشطة إنتاج الأعلاف وتحسين الممارسات الزراعية	- لم يتم تأمين تعويضات للمزارعين عن خسائرهم - لم تتخذ إجراءات كافية لدعم المزارعين - لم تُنشر نتائج الكشف عن الأضرار - لم يُسجّل جميع المزارعين في السجل الزراعي أو الاستبيان الأولي حول الأضرار	- دعم المزارعين عينياً ومادياً - إرشاد المزارعين حول التعامل مع الأراضي والمحاصيل والمواشي الملوثة - المشاركة في اقتراح وتنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية والزراعية وفق نتائج المسوحات ومقومات المناطق المتضررة - تخفيض تأسيس ودعم التعاونيات الزراعية
وزارة الثقافة	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	-	-	- توثيق الأضرار في المباني والمواقع التراثية والأثرية والمواقع البيئية والقرى الحدودية المتضررة للحفاظ على الذاكرة الجماعية

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة	الإشكاليات في الآليات القائمة	الآلية المقفودة
وزارة العدل	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	-	-	- وضع استراتيجية للتقاضي ضد إسرائيل في المحافل الدولية - وضع معايير عامة لتوثيق جرائم الحرب وتشكيل ملف ضد إسرائيل - توجيه عمل النيابة العامة وفتح تحقيقات حول الحالات خاصة بجرائم الحرب
وزارة الخارجية	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	-	-	- الضغط للحصول على التعويضات المخصصة للبنان بعد حرب تموز 2006 - مقاضاة إسرائيل في المحافل الدولية ومتابعة القضية
وزارة المالية	تعزيز الحكومة البيئية والمؤسسية للتعافي	- وضع مشروع الموازنة العامة مع رصد الأموال المخصصة لإعادة الإعمار - تخصيص الاعتمادات المالية لدعم عمليات إعادة الإعمار	- لم ترصد موازنة 2026 سوى 0.5% لإعادة الإعمار ورفع الودم، وتعويض المتضررين من الحرب	- تأمين مصادر متنوعة لتمويل إعادة الإعمار وتخصيص ميزانيات كافية للبدء بإعادة الإعمار، بما يشمل التعافي البيئي
وزارة الأشغال العامة والنقل	ضمان العودة إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	- وضع خطة مشروع الدعم الطارئ للبنان مع مجلس الإنماء والإعمار التي تتضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة مشاركة أصحاب المصلحة - متابعة إنجاز دفاقر الشروط لأشغال تلزيم رفع الأنقاض	-	- المساهمة في إعداد مشاريع لإعادة تأهيل البنى التحتية - وضع التصاميم التوجيهية للمناطق المتضررة من الحرب ودعم التخطيط الشامل لها من خلال المجلس الأعلى للتنظيم المدني
وزارة الشؤون الاجتماعية	ضمان العودة دعم المزارعين والسكان إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	- تنفيذ خطة اللجنة الحكومية المتعلقة ببرنامح «النقد مقابل الإيجار» وبرنامح «التحويلات النقدية»	-	- وضع خطة للإيواء المؤقت لمنع التشتت الاجتماعي وتأمين الدعم لحين العودة بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة	الإشكاليات في الآليات القائمة	الآلية المقفودة
وزارة الطاقة والمياه	ضمان العودة	- تأهيل البنى التحتية من خلال مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي	-	- معالجة المياه الملوثة وإعادة تأهيل الموارد المائية
المجلس الوطني للبحوث العلميّة	إعادة التأهيل البيئي والزراعي التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- اقتراح مشروع «دعم تعافي وترميم النظم البيئية المتأثرة بالحرب في لبنان» في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة - مسح الخسائر وإصدار التقارير المتعلقة بها - التعاون مع البنك الدولي ومنظمة الفاو لإعداد تقارير حول الأضرار والخسائر وكلفة إعادة الإعمار - العمل مع وزارة الزراعة على توحيد آلية أخذ عينات التربة - العمل على مشروع بيوكونكت «BIOCONNECT» الهادف إلى تعزيز الحوكمة والإدارة الفعّالة للمواقع ذات الأهمية البيئية وتوسيع حماية التنوع البيولوجي في جنوب لبنان	-	- تأمين الطاقة البديلة وضمان استدامتها - تقديم الحلول التقنية لمعالجة التلوث والمشاركة في اقتراح وتنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية والزراعية وفق نتائج المسوحات ومقومات المناطق المتضررة - دعم التوثيق والمساءلة بشأن الأضرار البيئية والزراعية
مجلس الجنوب	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- مسح الأضرار على صعيد الجنوب - إعادة بناء وترميم المرافق والمؤسسات العامة - رفع الأتقاض في الجنوب وتقديم اقتراحات بشأن معالجتها - إنجاز المشاريع الإعمارية المستقبلية وفق فرض البنك الدولي	- غياب عمليات التدقيق لمتابعة امتثال متعهدي إزالة الردم بالشروط البيئية وإعادة التدوير والتخلص المناسب من الردم	- تعزيز الإشراف على عمليات إزالة الردم والتأكد من تطبيق الشروط البيئية
مجلس الإنماء والإعمار	ضمان العودة	- وضع خطة مشروع الدعم الطارئ للبنان مع وزارة الأشغال العامة والنقل التي تتضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة مشاركة أصحاب المصلحة	-	-

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة	الإشكاليات في الآليات القائمة	الآلية المقفودة
المديرية العامة لتنظيم المدني	إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	-	-	- وضع التصاميم التوجيهية للمناطق المتضررة من الحرب ودعم التخطيط الشامل لها وفقاً للخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية
النيابة العامة التمييزية	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	-	-	- فتح تحقيقات حول حالات خاصة بجرائم الحرب وفقاً لإرشادات وزارة العدل
الجيش اللبناني	ضمان العودة	-	-	- مواكبة عودة الأهالي إلى القرى الجنوبية واستعادة أراضيهم بما فيها الأراضي الزراعية
المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام (LMAC)	ضمان العودة	-	-	- إعطاء الأولوية للقرى الحدودية في أعمال الصيانة حين تسمح الظروف الأمنية
مؤسسة كهرباء لبنان	ضمان العودة	-	-	- إعطاء الأولوية للقرى الحدودية في أعمال الصيانة حين تسمح الظروف الأمنية
مؤسسة مياه لبنان الجنوبي	ضمان العودة	-	-	- المشاركة الفعالة في عملية التعافي البيئي والزراعي بالتنسيق مع الوزارة المختصة
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	-	-	- المشاركة الفعالة والتنسيق المحلي لعملية التعافي البيئي والزراعي بالتعاون مع الوزارة المختصة
المحافظين/ات	تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي ضمان العودة دعم المزارعين والسكان	-	- استجابة غير كافية، خاصة من الناحية البيئية، في ظل الإمكانيات المحدودة	- التنسيق مع البلديات والجهات الرسمية ومتابعة جهود التعافي المحلي

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة	الإشكاليات في الآليات القائمة	الآلية المفقودة
اتحادات البلديات	تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي ضمان العودة دعم المزارعين والسكان	- التنسيق على مستوى اتحاد بلديات صور ودعم النازحين من خلال مبادرات مشتركة مع الجمعيات وتشكيل لجنة الكوارث - المساهمة في إزالة الردم وفتح الطرقات بين المناطق - التعاون مع مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي في صيانة وإصلاح شبكات المياه والكهرباء - تنظيم ندوات زراعية وزيارات ميدانية لطبيب بيطري لبعض البلدات	- استجابة غير كافية، خاصة من الناحية البيئية، في ظل الإمكانيات المحدودة	- المشاركة الفعالة والتنسيق المحلي لعملية التعافي البيئي والزراعي بالتعاون مع الوزارة المختصة
البلديات	تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي ضمان العودة دعم المزارعين والسكان	- المساهمة في إزالة الردم وفتح الطرقات - التعاون مع مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي في صيانة وإصلاح شبكات المياه والكهرباء	- استجابة غير كافية، خاصة من الناحية البيئية، في ظل الإمكانيات المحدودة	- المشاركة الفعالة والتنسيق المحلي لعملية التعافي البيئي والزراعي بالتعاون مع الوزارة المختصة - تأمين أراضٍ للزراعة في مناطق النزوح بالتعاون مع الجهات المعنية

## الجهود المجتمعية المتناثرة في ظلّ تقصير الدولة

جنوب لبنان كحملات «معًا لزيتون لبنان»<sup>165</sup> و«للأرض... للجنوب»<sup>166</sup> للحركة الزراعية في لبنان والمجموعة العربية لحماية الطبيعة بالشراكة مع الشبكة العربية للسيادة على الغذاء، وعدد من الجمعيات الأهلية.<sup>167</sup>

تحتل مبادرات التوثيق، مثل عمل استديو أشغال عامة والمفكرة القانونية ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والجنوبيون الخضر وغيرها من المنظمات، موقعًا محوريًا في سياق المساءلة. فجمع البيانات حول الهجمات وأنماط القصف، وجرائم الحرب، ومواقع الاستهدافات بالفوسفور الأبيض لا يخدم البحث الأكاديمي وحده، على أهميته، بل يشكل توثيقًا مضادًا للرواية الرسمية الإسرائيلية، وأداة ضغط يمكن الاستناد إليها في المحافل الدولية. غير أن غياب آلية رسمية لدمج هذا التوثيق في المسار القانوني والمؤسسي للدولة اللبنانية يحوله إلى جهد معرفي معزول عن مسار العدالة المؤسسية التي يفترض أن تتولاها الدولة من دون تفعيله كأداة للمساءلة والمناصرة الدولية لتوظيف هذه المعطيات في المحافل الدولية.

على صعيد دعم النازحين برزت مبادرة بذور صور التي تنفذها الحركة الزراعية ومؤسسة عامل الدولية بالشراكة مع اتحاد بلديات صور وتؤمن هذه المبادرة أراضي تزرعها النساء النازحات جراء العدوان الأخير وتنتج من خلالها البذور والمحاصيل والمونة.<sup>168</sup>

أما من خلال تجمّع أبناء البلدات الحدودية، فبرزت ملامح تنظيم قاعدي يطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعويضات لأبناء القرى الحدودية والمزارعين، تحت شعار «عودة - أمان - إعمار».<sup>169</sup> يبقى هذا التجمع، تجمّع قيد التأسيس وليس له حتى الآن تأثير على الصعيد الرسمي في ظلّ التغييب المستمرّ للمتضررين عن النقاش حول إعادة الإعمار والتعافي.

على صعيد منظمات الأمم المتحدة، أصدرت عدة جهات تقارير حول الخسائر والأضرار، وقد سبق أن أشرنا إلى بعضها

بعد اتفاق وقف إطلاق النار، برزت مجموعة من المبادرات المحلية، الفردية والمدنية، تنوعت بين تأمين بدائل سكنية مؤقتة للمزارعين أو نقاط للتنسيق واللقاء، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمبادرات التقنية لمسح عينات التربة، وإنتاج مواد بديلة لإعادة البناء، والتوثيق الحقوقي كأداة للمساءلة وبناء الذاكرة، وتشكيل أطر مجتمعية لتمثيل المتضررين، إلخ. وقد حاولت هذه المبادرات الاستجابة لبعض الاحتياجات العاجلة للسكان ولبعض الأولويات البيئية والزراعية، في ظلّ تباطؤ التدخل الرسمي في هذا الإطار أو غيابها.

فقد أظهرت مبادرة «الوجه الحسن - الجهاد الزراعي» لجمعية «وتعاونوا» بُعدًا اجتماعيًا في مواجهة التدمير الواسع للبنى التحتية والمنازل في القرى الحدودية من خلال الاستجابة الطارئة لحاجاتها.<sup>164</sup> ففكرة البيوت الجاهزة متعددة الاستخدامات (منطقة وسطية، باحة خدمات تتضمن صيدلية، دكانة، حمامات، مكتب لرئيس البلدية والمختار أو مجلس الجنوب لمزاولة أعمال المسح، نقطة استراحة ولقاء، أو إقامة مؤقتة للمزارعين والسكان حيث يمكن للمزارعين توضيب معداتهم) تمثل حلًا مؤقتًا يراعي احتياجات القرى الحدودية ويسهّل عودة السكان ويواكبها.

وفي مواجهة الأضرار البيئية الخطيرة، ظهرت مبادرات تربط بين المعرفة المحلية والعلمية، مثل مشروع المزارع هادي عواضة بالتعاون مع منظمة جبال وتراب للتربية البيئية لبنان. وخبراء وداعمين من لبنان وخارجه لإنشاء مختبر جوال لفحص التربة ومعالجتها عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي، أو مبادرة لإنتاج مواد بناء بديلة عن المواد المتوفرة الملوثة للبيئة كالإسمنت من نبتة القنب، إمّا في سياق مؤقت أو دائم. كما ظهرت مبادرات لمسح عينات من التربة كمبادرات جمعية تراب للتربية البيئية لبنان، مبادرة مشروع التحريج في لبنان، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، فرسان مالطا، ومؤسسة عامل الدولية وغيرها من الجهات مع محاولة وزارة الزراعة عبر مشروع التحريج في لبنان والمجلس الوطني للبحوث العلمية توحيد طريقة أخذ العينات، أو توزيع محاصيل محلية لمبادرة مشروع التحريج في لبنان أو مبادرات توزيع شتول الزيتون البلدي المطعم (صوراني) والأشجار والنباتات المثمرة والبرية على المزارعين في القرى الجنوبية، وزرع أشغال زيتون في عدة حقول في

165 العربية لحماية الطبيعة، «معًا لزيتون لبنان»: مشروع لبناني عربي لإعادة إحياء مزارع الزيتون المتضررة في لبنان»، نيسان/أبريل 2025، متاح على <https://d9%85%d8%b9%d8%a7%d%25/04/agrimovement.org/20259%8b-%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%aa%d9%88%d9%86-%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86>

166 الحركة الزراعية في لبنان، «للأرض... للجنوب: توزيع أكثر من 14,742 غرسة.. والحملة مستمرة»، نيسان/أبريل 2025، متاح على <https://agrimovement.org/campaign-for-south-lebanon/23/04/org/2025>

167 شارك في حملة «معًا لزيتون لبنان» عدد من المؤسسات والجمعيات، من أبرزها: وزارة الزراعة اللبنانية، والحركة الزراعية في لبنان، ومجموعة العمل الاقتصادي والاجتماعي (سياق)، ومنظمة «لويك» - الكويت، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، ومؤسسة «دالة»، و«خلية معالجة الأزمات» في الجامعة اللبنانية.

168 الحركة الزراعية في لبنان، «بذور صور»، نيسان/أبريل 2025، متاح على <https://seeds-of-sour/23/04/agrimovement.org/2025>

169 حنان حمدان، «تجمّع مدني لأبناء جنوب لبنان للضغط باتجاه العودة للحدود مع إسرائيل»، الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2025، متاح على: <https://tinyurl.com/4wr7yd79>

164 أبو الفضل شومان، «مشروع الوجه الحسن»، شباط/فبراير 2025، متاح على <https://www.facebook.com/100069884035502/posts/9395522717171#7565/?mibextid=wwXlfr&rdid=NIESJkJM99vYJ3su>

في الجزء الأول من هذه الورقة. اعتمدت هذه التقارير على تقنيات الاستشعار عن بُعد نظرًا لخطورة وصعوبة القيام بالمسح الميداني. وتكمن أهميتها في أنها شملت عدّة قطاعات وقدمت تقديرات لكلفة التعافي من الناحية الاقتصادية، وفقًا لمصدر في وزارة البيئة. حاليًا، تتقدّم معظم هذه المنظمات بمشاريع تتعلق بالجنوب أو تتضمّن أنشطة مرتبطة به، وتشمل مشاريع متعلقة بالري، والمزارعين، وتدهور الأراضي. ولا يوجد تمويل بعد، لكن من المتوقع أن يصل لاحقًا، إذ تُعدّ مقترحات المشاريع في الوقت الراهن، ويستغرق اعتمادها ووصول التمويل عادةً من عام إلى عامين. كما يعمل البنك الدولي حاليًا على مسح عينات (sampling) مرتبطة باستخدام الفوسفور الأبيض.

يحدث التنسيق بين هذه المنظمات بشكل تلقائي لكنه غير منظم، وتممّر جميع المشاريع المقترحة عبر وزارة البيئة، نظرًا لاشتراط المانحين الحصول على موافقتها قبل التمويل، ما يسهم في الحدّ من الازدواجية في عمل هذه المنظمات. بيد أنّ هذا التنسيق لا يحدث بالقدر نفسه على صعيد منظمات المجتمع المدني، ولا على مستوى المركز الوطني للبحوث العلمية أو مجلس الإنماء والإعمار، ما يعكس فجوة واضحة في آليات التنسيق.

رغم تعدد الجهات المنخرطة في هذه المبادرات - من جمعيات مدنية وجامعات ومزارعين وأفراد - وما تبذله من جهود قيّمة في دعم السكان المتضررين على الصعيدين البيئي والزراعي، بوصفها نموذجًا للمبادرة المجتمعية والمحلية، فإنها تبقى استجابات مجرّاة ومحدودة الأثر، متناثرة ومحكّومة بنطاقات جغرافية ضيقة في ظلّ غياب رؤية وإطار وطني للعدالة البيئية والتعافي وإعادة الإعمار. وتكشف هذه المشهديات أيضًا عن ثغرات في ضعف التنسيق بين المبادرات القاعدية والمؤسسات الرسمية ومنظمات الأمم المتحدة، ما يسفر عن ازدواجية في العمل وتشتيت الجهود وإضعاف فعاليتها. فغياب قنوات واضحة للتنسيق بين البلديات والوزارات والمبادرات المجتمعية يمنع توحيد المعايير وتبادل الخبرات وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة، ويحول دون ضمان العدالة في توزيع الموارد ووصول الدعم إلى المتضررين، ما يجعل العديد من التدخلات عرضة للتكرار أو التعارض. كما أن غياب أي إطار تنسيقي أو مؤسسي فعّال يُبقي هذه المبادرات هامشية أو شكلية، ويحول دون بلورة استراتيجية موحّدة ومستدامة للتعافي. وفي ظل غياب خطة رسمية أو سياسة بيئية وطنية واضحة لمعالجة التلوث وإعادة تأهيل الأراضي المتضرّرة، وغياب دور فاعل لوزارة الزراعة والبيئة أو البلديات كجهات منسّقة، يُخشى أن تبقى هذه الجهود رمزية وتجريبية الطابع من دون أثر طويل الأمد. ففي النهاية، الشأن الزراعي ليس شأنًا فرديًا أو محليًا أو مسؤولية المجتمع المدني وحده، بل هو بحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة تكون هذه المبادرات جزءًا منها، وتتكامل في إطارها نحو تحقيق التعافي البيئي والزراعي المستدام.

الشكل 14: أبرز الآليات المرتبطة بعمل بعض منظمات الأمم المتحدة ودورها عام 2006

الجهة	الركائز ذات الصلة	الدور عام 2006	الآلية القائمة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	-	- إصدار تقرير حول تقييم تدمير المباني وكميات الأنقاض
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- إعداد تقييم بيئي سريع لتوجيه تنفيذ المشروعات البيئية والزراعية - إدارة صندوق لتمويل مشاريع التعافي - المساهمة في إعداد جزء من تقييم ما بعد النزاع الذي أعده الـ UNEP - إزالة التلوث البحري والساحلي الناتج عن قصف محطة الجية الحرارية ومعالجة التسرب النفطي بالتعاون مع UNEP ووزارة البيئة - دعم مشاريع ضمن الصندوق اللبناني للنهوض (LRF) لدعم الزراعة والممارسات البيئية بالتعاون مع الحكومة - إزالة الركام في 101 بلدة جنوبية و4 مواقع في ضاحية بيروت الجنوبية بالتعاون مع البلديات - المساهمة في مشروع إعادة التأهيل السريع للبنى التحتية وإزالة الأنقاض بالتعاون مع المفوضية الأوروبية (ECHO) - المساهمة في برنامج التعافي المبكر في جنوب لبنان طالت 143 بلدة جنوبية، من ناحية إزالة الأنقاض وإصلاح الطرق والمباني العامة وإنارة الشوارع وتنظيف الصرف الصحي وشراء معدات بلدية... إلخ، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية (ECHO) - تقييم وإصلاح البنى التحتية لمياه الشرب والري التي تضررت بالقصف (أنابيب وخزانات ومحطات ضخ... إلخ) بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه - إطلاق مشروع «إدارة البيئة بعد النزاعات» عام 2008 لتحسين القدرات المؤسسية في تقييم التلوث وإدارة النفايات والخطر البيئي بالتعاون مع وزارة البيئة، وتأسست بموجبه وحدة متخصصة في وزارة البيئة لرصد التلوث بعد الكوارث والحروب	- إصدار تقرير حول أثر الأعمال العدائية وظروف ما بعد التصعيد في البلديات المتضررة، مع التركيز على النزوح والأضرار في البنى التحتية والظروف الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات التعافي الأولية - إصدار تقرير حول الأضرار التي طالت قطاع الطاقة الشمسية جراء الحرب

الجهة	الركائز ذات الصلة	الدور عام 2006
قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL)	ضمان العودة ودعم المزارعين والسكان	- زرع 2,300 شجرة في فترة الثلاث أشهر الأولى وزرع 10,452 شجرة على المدى الأبعد بالتعاون مع بلدية شحور
خدمة الأمم المتحدة للعمل ضد الألغام (UNMAS)	ضمان العودة	- إزالة الألغام بالتعاون مع اليونيفيل والجيش اللبناني ومركز نزع الألغام اللبناني - تنفيذ مسوحات إزالة ذخائر وبرامج توعية وتنظيف أممي للمناطق الزراعية المتضررة ووضع علامات للمناطق الخطرة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- إجراء تقييم بيئي لما بعد النزاع في لبنان بتكليف من قبل وزارة البيئة - رصد القضايا البيئية المرتبطة بحرب تموز 2006 وإصدار توصيات في هذا الصدد - تقديم الدعم في مسار التقاضي البيئي - معالجة التسرب النفطي وإزالة التلوث البحري والساحلي الناتج عن قصف محطة الجبة الحرارية بالتعاون مع UNDP ووزارة البيئة - مراقبة تلوث التربة والمياه بالعناصر الثقيلة أو المواد السامة الناتجة عن الذخائر والقصف بالتعاون مع وزارة البيئة والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية - إجراء برنامج «مراقبة وإدارة المياه الملوثة ومراقبة الموارد البيئية» بين 2011 و2013 لأخذ عينات من آبار وشبكات مياه لتقييم آثار الحرب على نوعية المياه الجوفية والسطحية بالتعاون مع وزارة البيئة والاتحاد الأوروبي
الآلية القائمة		- مواكبة المزارعين في حصاد ما تبقى من أشجار الزيتون - مراقبة وقف الأعمال العدائية - مراقبة ودعم القوات اللبنانية في عملية الانتشار في جنوب لبنان - الإشراف على وصول المعونات للسكان المحليين وضمان العودة الطوعية الآمنة للنازحين - العمل مع الجيش اللبناني على إزالة الألغام - تسيير دوريات على طول الخط الأزرق، ووضع نقاط مراقبة ليلية غير ثابتة، واستكمال عمليات المراقبة وتوثيق الحروق - إجراء عمليات التفيتش لضمان الجودة لفرق نزع الألغام التابعة لليونيفيل وفق المعايير المعتمدة - دعم اليونيفيل والجيش اللبناني في إزالة الألغام

الجهة	الركائز ذات الصلة	الدور عام 2006	الآلية القائمة
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- تنفيذ برنامج «المياه من أجل الحياة» لتحسين معالجة مياه الصرف الصحي في القرى الجنوبية، بدعم من UNDP وبالتعاون مع البلديات	-
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	ضمان العودة	-	- مسح أعداد النازحين/ات وإصدار التقارير المتعلقة بهم
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي دعم المزارعين والسكان	- إجراء تقييمات للخسائر في الزراعة والأحراج والأسمك. - تقديم مساعدات أولية للمزارعين بالتعاون مع وزارة الزراعة - تقييم وإعادة تأهيل أراضٍ وغابات	- مسح الأضرار الزراعية واحتياجات التعافي، وإصدار تقرير حولها - تقديم مساعدات نقدية للمزارعين
برنامج الأغذية العالمي (WFP)	دعم المزارعين والسكان	-	- تقديم مساعدات نقدية للمزارعين
فريق الأمم المتحدة لإدارة الأنقاض UN DEBRIS TASKFORCE UN-Habitat, UNEP, UNDP, ILO, OCHA, UNMAS, UNESCO, IOM, FAO, and UNOPS	ضمان العودة إعادة التأهيل البيئي والزراعي	-	- تنسيق نهج مستدام قائم على حقوق الإنسان لإدارة الأنقاض
البنك الدولي (World Bank)	تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي	- إجراء تقييم حول تأثيرات الحرب على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية بعد حرب تموز 2006	- تمويل مشاريع التحوّل الأخضر وإعادة بناء البنى التحتية من خلال القروض - إصدار تقرير شامل حول الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي - مسح عينات (sampling) مرتبطة باستخدام الفوسفور الأبيض
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- التعاون مع صندوق البيئة في تنفيذ 30 مبادرة بيئية	-

### الشكل 15: أبرز الآليات المرتبطة بعمل بعض الجمعيات والمؤسسات والمبادرات المحلية

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة
منظمة المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)	ضمان العودة	- إزالة مخلفات الحرب وتحديد نطاق التلوث الجديد - البحث عن الذخائر غير المنفجرة في أنقاض المباني
مؤسسة عامل الدولية (AMEL)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- مسح عينات التربة
تراپ (SOILS)	دعم المزارعين والسكان	- مبادرة «بذور صور»: تأمين أراضٍ للنساء النازحات لزراعتها وإنتاج البذور والمحاصيل والمونة.
جمعية التحريج في لبنان (LRI)	المسح وإعادة التأهيل البيئي والزراعي	- مسح عينات التربة
	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- مسح عينات التربة
	دعم المزارعين والسكان	- توزيع المحاصيل المحلية والمعدات الزراعية
		- إعادة تحريج بعض الغابات في الجنوب
		- التعاون مع وزارة الزراعة على توحيد آلية أخذ عينات التربة
		- تنظيم ورشة عمل لتعريف فرق وزارة الزراعة في الجنوب والنبطية بأهم ملوثات التربة وأساليب استعادتها، وتحديد مواقع أخذ العينات وجمعها
فرسان مالطا (SMOM)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- مسح عينات التربة
الحركة الزراعية في لبنان (Agri-movement)	دعم المزارعين والسكان	- توزيع شتول الزيتون البلدي والأشجار والنباتات المثمرة والبرية على المزارعين
		- زرع أشغال الزيتون في عدة حقول في جنوب لبنان
		- مبادرة «بذور صور»: تأمين أراضٍ للنساء النازحات لزراعتها وإنتاج البذور والمحاصيل والمونة
جبال (Jibal)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- دعم مشروع إنشاء مختبر جوال لفحص التربة ومعالجتها عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي
الجنوبيون الخضرون (Green Southerners)	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- أخذ عينات من بقايا قنابل فوسفورية
	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- توثيق استخدام الفوسفور الأبيض على الخرائط والصور والفيديوات
		- توثيق صور وفيديوات حول الاعتداءات
بذورنا جذورنا (Buzuruna)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- دعم مشروع إنشاء مختبر جوال لفحص التربة ومعالجتها عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي
جمعية وتعاونوا (Juzuruna)	ضمان العودة	- إطلاق مبادرة «الوجه الحسن - الجهاد الزراعي» عبر استخدام بيوت جاهزة متعددة الاستخدامات لتسهيل عودة السكان في القرى الحدودية
	دعم المزارعين والسكان	

الجهة	الركائز ذات الصلة	الآلية القائمة
جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- إعادة تأهيل مناطق نظام الجمي في جنوب لبنان
استديو أشغال عامة (PW)	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- توثيق الهجمات وأنماط القصف وأنواع الاستهدافات - رصد وتحليل المعلومات المتعلقة بجهود التعافي وإعادة الإعمار وإنشاء قاعدة بيانات متاحة لجميع الأطراف المعنية
المفكرة القانونية (LA)	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- توثيق الإبادة المكانية في القرى الحدودية وجرائم الحرب
منظمة العفو الدولية (Amnesty International)	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- إصدار تقارير حول جرائم الحرب
هيومن رايتس ووتش (HRW)	التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	- توثيق استخدام الفوسفور الأبيض
مؤسسة شيلد (SHIELD Foundation)	دعم المزارعين والسكان	- إصدار تقارير حول جرائم الحرب
جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- تنظيم نشاط توعوي حول مخاطر الأعغام والقنابل العنقودية، والتعرف عليها والتعامل الآمن معها، بالإضافة إلى تدريب على النباتات العطرية وإدارة المشاريع الصغيرة
وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU)	دعم المزارعين والسكان	- مسح الأضرار الزراعية
مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) (NCC)	إعادة التأهيل البيئي والزراعي	- تقديم علف للمزارعين
نقابة المهندسين	إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	- مسح عينات التربة
خطيب وعلمي	ضمان العودة	- تنظيم ورش عمل لتعريف فرق وزارة الزراعة في الجنوب والنبطية بأهم ملوثات التربة وأساليب استعادتها، وتحديد مواقع أخذ العينات وجمعها
متعهدي إزالة الردم	ضمان العودة	- إصدار تقرير حول الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفوسفور الأبيض في جنوب لبنان
المتعهدين المحليين لإزالة الردم	ضمان العودة	- تطوير استراتيجية لرصد، تطهير، فرز، وإعادة تدوير الأنقاض إلى مواد بناء قابلة لإعادة الاستخدام بالشراكة مع البلديات والمقاولين المحليين
تجمع أبناء البلديات الحدودية	تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي	- عقد ندوات ومؤتمرات حول إعادة الإعمار والتعافي
		- الإشراف على عملية إزالة الردم (مكتب استشاري)
		- إزالة الردم من الأملاك العامة والخاصة
		- إزالة الردم من الأملاك الخاصة
		- نقل مطالب المتضررين والضغط على صناعات القرار والمؤسسات المعنية

## الركائز والتوصيات: نحو استجابة متكاملة لمعالجة أضرار الإبادة البيئية في جنوب لبنان

انطلاقاً مما سبق، تُبنى الركائز والتوصيات على مقارنة تكاملية تجمع بين استعادة البيئة والزراعة، وضمان عودة السكان الآمنة، وإعادة إعمار القرى والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية من جهة، وتحليل مسؤوليات الجهات الرسمية والدولية والمجتمعية، والثغرات والإشكاليات القائمة من جهةٍ أخرى.

تأتي التوصيات التالية التي نعتبرها أساسية لمواجهة الإبادة البيئية والزراعية وتعزيز مسارات التعافي والعودة. وهي توصيات قابلة للتعديل والتطوير إيماناً منا بأنّ أيّ إنتاج لتوصيات لا بد أنّ يكون عملية تفاعلية مع جهات عدة. من هنا، نطرح مسار شامل يعالج من وجهة نظرنا الأولويات والركائز التالية: (1) العودة، (2) إعادة التأهيل البيئي والزراعي، (3) دعم المزارعين، (4) التوثيق والمساءلة، (5) تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي، (6) إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية، بما يضمن حق السكان في تعافٍ عادل وإعادة بناء بيئتهم وموارد رزقهم وحياتهم. وقد استُخدمت هذه الأولويات في الجداول السابقة لتصنيف الآليات المرتبطة بعمل الجهات الرسمية، ومنظمات الأمم المتحدة والجمعيات والمؤسسات والمبادرات المحلية ضمن هذه الأولويات. وسوف يتبع إطلاق التقرير مساراً تفاعلياً ينتج عنه تطويراً محتملاً للتوصيات ومقاربة مشتركة للدفاع عن هذه الركائز والضغط باتجاهها.

### ضمان العودة

تبقى الحرب الإسرائيلية المستمرة التحدي الأساسي أمام عودة السكان، إذ تتطلب تأمين الحماية الفعلية للقرى الحدودية، ووقف الاعتداءات، وإزالة نقاط المراقبة الإسرائيلية، وغيرها من التهديدات. وهو تحدٍ يستلزم تحرك الحكومة دفاعاً عن سيادة لبنان وأرضه. وتقرّ وثيقة «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» أنّ القرى الحدودية والمتضررة بشكل كبير لا تزال تتعرض لاعتداءات تمنع عودة السكان أو المباشرة ببعض التدخلات العمرارية بشكل فوري، لكن الإطار نفسه المقدم من قبل وزارة البيئة - لا يقدم اقتراحات في هذا الشأن. لكننا نرى أنّ إحدى وسائل الحكومة للتحرّك دفاعاً عن الأرض إرساء إجراءات وآليات تتحدى هذا الواقع، مثل مؤازرة العودة الآمنة للسكان وإجراء مسوحات شاملة للمخلفات الحربية وبقايا المتفجرات وإزالتها ورفع الركام كأولوية قصوى، وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية من الطرقات وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات الضرورية لإعادة الحياة إلى المناطق. كما يستدعي ذلك إعادة النشاط الاقتصادي وإرجاع الناس إلى سكنها ونشاطها، وبالتحديد المزارعين، من خلال تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية. وفي المرحلة الانتقالية، يُعد إنشاء مساحات لقاء مؤقتة للمزارعين والسكان خطوة أساسية لتنسيق الخدمات الزراعية والاجتماعية ريثما تتحقق العودة الكاملة وإعادة الإعمار. إنّ هكذا تحرك حكومي ووزاري متعدد المستويات لن يسمح للاحتلال أن يستفرد ويستهدف المبادرات المحلية، الرسمية منها وغير الرسمية.

بالرغم من أنّ تركيز هذه الورقة ينصبّ على الإبادة البيئية والزراعية، لا يمكن تناول الأولويات البيئية والزراعية بمعزل عن مسألة إعادة الإعمار بشكل عام وعودة النازحين والنازحات، ولا سيّما سكان القرى الحدودية. فاستعادة البيئة الزراعية لا تقتصر على إزالة الملوثات أو إعادة تأهيل الأراضي، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعودة السكان إلى أراضيهم وسكنهم واستئناف أنماط حياتهم وممارساتهم الإنتاجية. كما أنّ أيّ عملية إعادة إعمار أو تعافٍ بيئي وزراعي تبقى منقوصة ما لم تُدمج فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن حق السكان في العودة الآمنة، واستعادة موارد رزقهم، والمشاركة في رسم مستقبل قراهم. وعليه، يشكّل تبني مقاربة شاملة للتعافي تشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية و التكامل بين المسار البيئي والزراعي ومسار العودة وإعادة الإعمار والتعافي الشامل قاعدة أساسية، لا تكون بموجبه إعادة الإعمار مجرد إعادة لبنى التحتية، بل إعادة للحياة وللعلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي دُمّرتها الحرب.

من جهةٍ أخرى، تكشف قراءة المشهد الراهن للتعافي البيئي والزراعي في الجنوب عن فجوة واسعة بين حجم الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي وبين محدودية فعالية الاستجابة الرسمية. فعلى الرغم من التقارير واللجان والبيانات والمبادرات المتفرقة الصادرة عن الجهات الحكومية والوزارات، لا تزال الاستجابة محصورة في إجراءات شكلية غير مترجمة إلى خطط تنفيذية، وغير قادرة على وقف التدهور البيئي، أو دعم المزارعين والسكان، أو تأمين مقومات العودة للقرى الحدودية، وقد تبين هذا مجدداً في «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار»، كما ذكرنا سابقاً. وفي المقابل، وفي المقابل، ورغم أهمية المبادرات المجتمعية المتناثرة، تبقى هذه الجهود محدودة الأثر، وغائبة عن إطار وطني شامل، وتفتقر إلى التنسيق الكفيل بتحويلها إلى قوة فاعلة في عملية التعافي.

من هنا، لا بد من التركيز على مسؤولية الدولة محورية في قيادة عملية التعافي بمستوياته المختلفة، ما يستدعي مواجهة خطاب العجز والاعتراف بدورها في حماية السكان وإعادة إعمار المناطق المتضررة، إذ تؤكد المرحلة الراهنة أنّ تحمّل الدولة لمسؤوليتها لا يرتبط دائماً بتوافر الموارد المالية، بل بقدرتها على المبادرة والتوجيه والتنسيق واتخاذ المواقف الرسمية والعسكرية الواضحة تجاه إعادة الإعمار بشكل عام، وتعزيز الحضور الرسمي على الأرض في المناطق الجنوبية، وفي المنطقة الحدودية بشكل خاص لمواجهة خطط تحويلها إلى منطقة عازلة أو منطقة اقتصادية.

استراتيجية مستدامة للتعامل مع أنقاض الحرب من جهة أخرى، إلى جانب متابعة تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات لضمان تطبيقها بشكل فعال ومستدام ووفق المبادئ التوجيهية المعتمدة.

### تنسيق وتحديث أعمال المسح عبر جهة مركزية، وفق منهجية ومعايير موحدة

يُعدّ وجود جهة مركزية مسؤولة عن تنسيق أعمال المسح أمرًا حيويًا لضمان توحيد البيانات ودقتها عبر القطاعات والمناطق المختلفة. إذ يسمح هذا التنسيق بإنشاء قاعدة بيانات وطنية وتجنب التكرار والازدواجية، ويضمن أن تُجمع المعلومات وفق معايير منهجية واضحة، ما يسهّل تحليل الأضرار ووضع خطط التدخل المناسبة. كما يُعدّ التحديث الدوري للمسوحات وإجراء تحاليل دورية تشمل جمع عينات من التربة والمياه، على أعماق مختلفة وعلى مدى سنوات متتالية وقياس مستويات الملوثات وتحديد مواقع المواد السامة، أمرًا أساسيًا في رصد التغيرات البيئية والزراعية بمرور الوقت ومع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، ما يمكّن الجهات المعنية من تقييم فعالية التدخلات وتعديلها وفق التطورات الميدانية.

### وضع معالجة آثار الإبادة البيئية على سلم أولويات اللجنة الحكومية

يقع على عاتق وزارة البيئة، بصفتها عضوًا في اللجنة الحكومية لإعادة الإعمار، أن تضع معالجة الإبادة البيئية ضمن أولويات عمل اللجنة، بما يضمن توجيه الموارد والقرارات نحو المعالجة الفعلية للأضرار البيئية. كما يعكس ذلك التزامًا سياسيًا ورسميًا بحماية البيئة وصحة السكان وسبل عيشهم.

### تنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية استنادًا إلى نتائج المسوحات

وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعافي البيئي والزراعي وتنفيذها استنادًا إلى نتائج المسوحات، بما يأخذ في الاعتبار التداعيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى للحرب، وذلك بقيادة وزارة البيئة وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، وبالتعاون مع السلطات المحلية وجمعيات المجتمع المدني في التنفيذ. تركز هذه الاستراتيجية على مبادئ العدالة والاستدامة والسيادة الغذائية، مع إعطاء أولوية خاصة للقرى والبلدات المتضررة التي يعتمد اقتصادها على الزراعة، على أن تتضمن إجراءات مثل إعادة التحريج عند الحاجة، ومعالجة التربة عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي وإنشاء مرافق اختبار محلية لرصد مستويات التلوث، وإعادة تأهيل مناطق نظام الجَمى... إلخ.

### إزالة الألغام والمخلفات الحربية

تشكل الألغام والمخلفات الحربية غير المنفجرة خطرًا مباشرًا على حياة السكان وتمنع عودتهم الآمنة إلى قراهم وأراضيهم. وتُعدّ إزالتها أولوية قصوى تتطلب تنسيقًا بين الدولة والجهات المختصة والمنظمات الدولية، وفق معايير السلامة المعتمدة.

### إزالة الركام

يُعيق الركام حركة السكان ويحول دون إعادة استخدام المساكن والأراضي، كما يشكّل خطرًا صحيًا وبيئيًا. وتستلزم إزالته خططًا منمّطة تفتح المجال أمام بدء عملية إعادة الإعمار.

### تأهيل البنى التحتية

يشكّل تأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق شرطًا أساسيًا لعودة السكان واستقرارهم، إذ أظهرت البيانات أنّ نسبة العائدين كانت أعلى في المناطق التي لم تُدمّر فيها الشبكات بالكامل. ويبرز هذا أهمية استعادة البنى التحتية كأساس لإعادة الحياة الطبيعية وضمان استدامة العودة.

### تأمين باحات خدمات مؤقتة

تُعدّ باحات الخدمات المؤقتة ضرورية لتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان العائدين في المراحل الأولى، مثل الخدمات الصحية ومركز البلدية وصيدلية ودكان... إلخ. وتسهم هذه الباحات في دعم الاستقرار التدريجي وتشجّع على العودة إلى حين استكمال إعادة تأهيل البنى الدائمة.

### تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية

يُعدّ الوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية شرطًا لاستعادة سبل العيش وضمان الأمن الغذائي للسكان، لا سيما في القرى التي يعتمد أهلها على الزراعة. ويتطلب ذلك فتح الطرق الزراعية وإزالة العوائق والمخاطر وتأهيل أنظمة الري لضمان العودة إلى الإنتاج واستدامته.

### إعادة التأهيل البيئي والزراعي

تتطلب الاستجابة الفعّالة للأضرار البيئية والزراعية تنسيقًا مركزيًا لأعمال المسح وفق منهجية ومعايير موحدة، لضمان دقة البيانات وتوحيدها عبر القطاعات والمناطق، وإتاحة قاعدة بيانات وطنية لمتابعة الأضرار وتحليلها واتخاذ القرارات البيئية المناسبة. كما تبرز في هذا الإطار أهمية إدراج معالجة الإبادة البيئية ضمن أولويات اللجنة الحكومية لإعادة الإعمار، وما يلي ذلك من وضع استراتيجيات وخطط فعّالة لمعالجة الأضرار البيئية وفق نتائج المسوحات من جهة، واعتماد

## تبنى وتنفيذ استراتيجية لرصد و الانقراض وفرزها وإعادة تدويرها

يُعد تبنّي وتنفيذ استراتيجية وطنية لرصد الانقراض وفرزها وإعادة تدويرها مدخلًا أساسيًا لربط إعادة الإعمار بالإدارة المستدامة للموارد والحد من المخاطر البيئية والصحية. وتبرز في هذا السياق الحاجة إلى وضع هذه الاستراتيجية لتحديد أدوار الجهات المختلفة بوضوح، وتعزيز التنسيق الإداري، وتأمين آليات رقابة بيئية فعّالة، إلى جانب إدماج البلديات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في عمليات المتابعة والتنفيذ. كما يُفترض أن تشكّل هذه الاستراتيجية إطارًا عمليًا يضمن الانتقال من الخطط الورقية إلى التطبيق الميداني الفعّال، وبحول دون تكرار تجارب سابقة اتسمت بهدر الموارد وسوء إدارة مواقع الردم، بما يجعل إدارة الانقراض ركيزة حقيقية للتعافي البيئي والعمراني، بدل أن تتحوّل إلى مصدر إضافي للتدهور.

## تأمين أراضي للزراعة في مناطق النزوح

باتتظار تأمين عودة السكان، بمن فيهم المزارعون، إلى قراهم وبلداتهم وأراضيهم الزراعية، وخلال فترة إعادة الإعمار الانتقالية، لا بد من تأمين نفاذ مؤقت للمزارعين إلى أراضي زراعية في مناطق النزوح، بما يساهم في الحفاظ على سبل العيش، واستمرارية النشاط الاقتصادي، وصون مهنة الزراعة، والحد من التحول القسري إلى أعمال غير مستقرة أو الاعتماد الكامل على المساعدات. وفي هذا السياق، يمكن للبلديات أن تؤدي دورًا محوريًا من خلال جرد الأراضي الصالحة والمتاحة للزراعة، سواء العامة أو الخاصة، ضمن نطاقها، وبالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية وأصحاب الأراضي، بما يضمن وصولًا ميسرًا وعادلًا للمزارعين إليها، ويدعم صمودهم الاقتصادي والاجتماعي إلى حين استكمال مسار العودة وإعادة الإعمار.

## إرشاد المزارعين حول التعامل مع الأراضي والمحاصيل والمواشي الملوثة

يُعد إرشاد المزارعين حول كيفية التعامل مع الأراضي المتضررة خطوة أساسية لتقليل المخاطر الصحية، وحماية الصحة العامة وسبل العيش، واستعادة النشاط الزراعي في المناطق المتضررة، بما يدعم تعافيًا زراعيًا أكثر أمانًا واستدامة. ويتطلب ذلك رفع مستوى الوعي وبناء القدرات المحلية من خلال توعية المزارعين بمخاطر التلوث، ولا سيما الناتج عن الفوسفور الأبيض والمعادن الثقيلة، وتدريبهم على ممارسات التعامل الآمن معها والحد من انتقال الملوثات، إضافةً إلى رصد مؤشرات التلوث في التربة والمحاصيل والمواشي والإبلاغ عنها.

## تحفيز تأسيس ودعم التعاونيات الزراعية وإرشادها

يشكّل إنشاء التعاونيات الزراعية ركيزة أساسية لتعافي القطاع الزراعي وتعزيز صمود المزارعين على المدى المتوسط والبعيد. إذ يساهم دعم تأسيس التعاونيات الجديدة أو تفعيل القائم منها، وتأمين التمويل اللازم لها، في تنظيم الإنتاج المحلي وخفض الكلفة وتحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التفاوضية للمزارعين. كما تتيح التعاونيات حماية حقوق أعضائها، وتشجيع تبادل المعرفة والإرشاد الزراعي، ودعم التحول نحو ممارسات إنتاج مستدامة. ومن خلال بناء شبكات إنتاج محلية مترابطة، تساهم التعاونيات في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي والحد من هشاشة المزارعين الأفراد في مواجهة الأزمات الاقتصادية والبيئية.

## دعم المزارعين والسكان

تتطلب المرحلة المقبلة، في سياق التعافي البيئي والزراعي، اعتماد مقاربة شاملة لدعم المزارعين بوصفهم من الفئات الأكثر تضررًا، نظرًا لاعتماد شريحة واسعة من سكان المناطق الحدودية والجنوبية على الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك كمصدر أساسي للعيش. ويستدعي ذلك الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى تدخلات متكاملة تمكّن المزارعين من استعادة نشاطهم الإنتاجي، والحفاظ على سبل عيشهم، وضمان استمرارية مهنة الزراعة. تشمل هذه المقاربة تقديم التعويضات والدعم المباشر، وتأمين نفاذ مؤقت إلى الأراضي الزراعية في مناطق النزوح خلال المرحلة الانتقالية، إلى جانب إرشاد المزارعين للتعامل مع آثار التلوث البيئي. كما يُعد دعم تأسيس أو تفعيل التعاونيات الزراعية ذات الهياكل الواضحة والشفافة عنصرًا أساسيًا على المدى المتوسط والبعيد، لما لها من دور في حماية حقوق المزارعين، وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والبيئية.

## دعم المزارعين عينيًا وماديًا

نظرًا لاعتماد معظم سكان المناطق الحدودية والجنوبية على الزراعة أو ممارستها كمصدر رئيس للعيش، لا بدّ من تأمين الدعم المباشر لهم، لا سيما لمن فقدوا أراضيهم وأعمالهم ومصادر رزقهم، سواء كان دعمًا عينيًا أو ماديًا. ويشمل ذلك تقديم التعويضات الزراعية، وتوزيع المحاصيل المحلية والمعدات الزراعية، وتأمين الشتول والبذور والعلف، والآليات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى الرعاية البيطرية وغيرها من المستلزمات الضرورية بعد العودة. ويهدف هذا الدعم إلى استعادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المزارعين من التعافي واستمرار نشاطهم الاقتصادي.

## التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية

زمنية محدودة، فضلاً عن تفعيل المسارات المتاحة عبر مجلس حقوق الإنسان والمقررين الخاصين. وينتهي هذا المسار بتقديم الشكاوى ومتابعتها أمام الجهات المختصة وفق الاستراتيجية المقترحة، بهدف المطالبة بتعويضات شاملة عن الأضرار، وتحميل الملوّثين والمعتدين المسؤولية الكاملة عنها، وضمان متابعة قانونية ودبلوماسية مستمرة، بالتنسيق مع المنظمات الحقوقية والبيئية الدولية، دعمًا لموقف لبنان وتعزيزًا لفرص نجاح الإجراءات القانونية.

### تفعيل الدبلوماسية اللبنانية في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ

في موازاة المسار القضائي، تعمل وزارة العدل بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والبيئة وجمعيات الأمم المتحدة على تفعيل الدبلوماسية اللبنانية داخل المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ، مثل مؤتمرات الأطراف وصندوق الخسائر والأضرار والحراك العالمي لتجريم الإبادة البيئية وغيرها. يهدف هذا الحضور الدبلوماسي إلى تعبئة المجتمع الدولي والدعوة إلى إنفاذ المعاهدات الدولية وتأمين اعتراف عالمي بالجرائم البيئية الإسرائيلية، فضلاً عن الدفع باتجاه استصدار آليات واضحة للمطالبة بالتعويضات وإعادة التأهيل البيئي.

### تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي

يرتبط تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي بقدرة الدولة على تسيق الجهود وتوفير الموارد وتنظيمها بشكل فعال ومستدام، بما يشمل تأمين مصادر تمويل متنوعة ومستقلة تتيح تنفيذ خطة شاملة وموثوقة للتعافي. ويشمل ذلك أيضًا ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والمتضررين، لا سيما الفئات الأكثر هشاشة، في جميع مراحل صنع القرار من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة، ليكون الالتزام في التمثيل المشترك قاعدة أساسية لتعزيز الثقة وبناء استجابات أكثر شمولية وفعالية، وأداة فعّالة لتعزيز الشفافية والمساءلة المستقبلية، ويعزز جهود المناصرة المتعلقة بالقضايا ذات الأولوية.

### ضمان الشفافية والمشاركة في عمل الحكومة والوزارات والمنظمات الدولية والمحلية

من الضروري أن تكون الخطط المستقبلية للتعافي وإعادة الإعمار مكتوبة وشفافة وموضوع نقاش عام، انطلاقًا من الحق في الوصول إلى المعلومات، مع ضمان عدم تغييب الهيئات المحلية المعنية بالعدالة البيئية، والمزارعين والمتضررين أنفسهم عن هذه المناقشات، لضمان صياغة رؤية محلية مشتركة للعودة وعمليات إعادة الإعمار والتعافي البيئي. ويتيح هذا النهج إشراك السكان والمزارعين في اتخاذ القرار وتحديد أولويات التعافي، بما يجعل الإجراءات والخطط

يتطلب التصدي للجرائم البيئية الإسرائيلية التي استهدفت القرى الجنوبية والبيئة الزراعية والطبيعية في لبنان قرارًا سياسيًا واعتماد نهج متكامل يجمع بين المسارين القانوني والدبلوماسي، بقيادة الحكومة وبالتنسيق الوثيق مع الوزارات المعنية (العدل والبيئة والزراعة والثقافة والخارجية) والمؤسسات الرسمية والهيئات الحقوقية والمجتمعات المحلية. ويستند هذا النهج إلى وضع الاستراتيجية المناسبة للتقاضي وإعداد ملف قانوني شامل يوثق بصورة منهجية الجرائم البيئية المرتكبة وفق المعايير الدولية المعتمدة والعمل على مقاضاة إسرائيل ومتابعة الملف على المدى الأطول، وتفعيل الدبلوماسية اللبنانية في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ.

### توثيق جرائم الحرب وصياغة ملف ضد إسرائيل

يتطلب المسار الحقوقي والبيئي توثيقًا دقيقًا للأسلحة والمواد المستخدمة وأثارها البيئية والصحية، بما يشمل الإبادة البيئية والمكانية التي تعرّضت لها القرى الحدودية والجنوبية وفق معايير دولية يمكن أن تحددها وزارة العدل. ويُعدّ التعاون بين الجهات الرسمية والمنظمات الحقوقية والبيئية أساسيًا في هذا الصدد، تقوم بموجبه النيابة العامة التمييزية بتوجيه عمل النيابة العامة وفتح تحقيقات حول حالات وتوثيقها لاستخدامها قضائيًا، كما تشارك المنظمات المحلية والدولية في جمع الأدلة وفق معايير الإثبات الدولية، وإعداد تقارير تقنية وقانونية متخصصة. وتُعدّ المجتمعات المحلية عنصرًا محوريًا في التوثيق الميداني، لتوفير شهادات ومعطيات دقيقة حول مواقع الانتهاكات والأضرار التي لحقت بالأرض والمحاصيل والموارد الطبيعية. يسمح ذلك بتكوين ملف متكامل يوثق الانتهاكات البيئية والصحية والمجتمعية والاقتصادية، ويضم الأدلة العلمية والميدانية والشهادات القانونية اللازمة والتقارير الموثوقة لدعم الموقف اللبناني وتعزيزه أمام المحاكم الدولية.

### وضع استراتيجية للتقاضي ومقاضاة إسرائيل

يجدر بالحكومة، ضمن مسار المساءلة القضائية، أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات إدارية رسمية ووضع استراتيجية متكاملة للتقاضي، بالتعاون مع الوزارات المعنية، ولا سيما وزارة العدل والخارجية. ويمكن أن تُنفذ هذه الاستراتيجية عبر تحريك الإجراءات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على غرار ما حصل بعد حرب تموز 2006، أو من خلال تقديم شكاوى أمام مجلس الأمن، أو أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما يستوجب انضمام لبنان إليها أو التقدم بإعلان رسمي يقبل اختصاص المحكمة في جرائم محدّدة أو لفترة زمنية

## إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية

في مواجهة الخطابات والخطط الداعية إلى تحويل المناطق الحدودية إلى منطقة عازلة أو إلى منطقة اقتصادية على غرار «خطة ترامب الاقتصادية» لجنوب لبنان، وإفراغها من سكانها، لا بدّ من إرساء رؤية وطنية للمناطق الحدودية تعزز ميزاتها الطبيعية والسكنية وتحمي مواردها البيئية والزراعية. على أن تقوم هذه الرؤية على وضع تصورات اقتصادية وتنموية محلية لهذه المناطق تنطلق من مقوماتها وبمشاركة سكانها وفقًا لتوجهات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، والحدّ من بيع الأراضي ضمن هذه المناطق ووضع خطط لمواجهة التشتت الاجتماعي والاقتصادي لأهالي القرى الحدودية النازحين بما يمنع محاولات الاستغلال أو تنفيذ خطط خارجية تهدف إلى تهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم من جهة، ويسهل عودتهم إلى أراضيهم من جهة أخرى.

### تطبيق الخطة الشاملة وتوجيهاتها في إعادة إعمار القرى الحدودية

بحسب الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، تضم منطقة الجنوب 3 مراكز حضرية رئيسة هي صيدا كمحور تجاري، وصور كمدينة تراثية وسياحية، والنبطية كقطب داخلي مرشح لدور تنموي مستقبلي. تحيط بهذه المراكز أقطاب محلية ريفية ضمن بيئة طبيعية وزراعية غنية تشكّل ركيزة اقتصادية أساسية. ويعد السهل الجنوبي الممتد من صيدا إلى الناقورة من أهم المناطق الزراعية في لبنان وتُصنّف المناطق الجنوبية، ولا سيما الحدودية، كمناطق زراعية ذات أهمية وطنية، ما يستوجب حمايتها وحصر استخدامها بالإنتاج الزراعي، وتعزيز استدامتها. إلى جانب ذلك، يجب دعم دور البلدات والقرى في استثمار إمكاناتها التنموية انطلاقًا من تقاليد الزراعة والتجارية. في ضوء ما تقدّم، من الضروري تطبيق توجهات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية في إعادة إعمار القرى الحدودية بما يعزز الميزة الطبيعية البيئية والزراعية للاقتصاد الجنوبي من خلال حماية الأراضي الزراعية والمساحات الطبيعية، وضمان استمرارية استخدامها من قبل سكانها في الأنشطة الزراعية والغذائية، والسياحة البيئية والريفية، بما يعزّز صمود البلدات والقرى ويضمن عودة سكانها، ويُسهم في إعادة بناء اقتصاد محلي متوازن قائم على الموارد الطبيعية للمنطقة ومقوماتها.

متوافقة مع الاحتياجات الواقعية، ويضمن أيضًا توفير أطر واضحة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بسياسات إعادة الإعمار لضمان العدالة والمساءلة.

### إنشاء إطار وطني للتعافي البيئي والزراعي لتعزيز التنسيق والمشاركة ومتابعة التنفيذ

يتطلّب التعافي الشامل من الأضرار البيئية تعزيز قنوات التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، من خلال إنشاء إطار وطني للتعافي البيئي بقيادة وزارة البيئة وبمشاركة وزارة الزراعة، إلى جانب المجلس الوطني للبحوث العلمية والمؤسسات العامة المعنية، بهدف تنسيق التقييمات الميدانية وتوجيه الموارد وضمان الشفافية في نشر النتائج ووضع استراتيجيات التعافي. ويشمل ذلك التنسيق مع المجتمعات المحلية التي تمتلك معرفة مباشرة بالاحتياجات الفعلية على الأرض، والمنظمات الدولية التي توفر الموارد المالية والخبرات التقنية لتنفيذ التدخلات البيئية، إضافةً إلى المنظمات المحلية التي تمتلك خبرات ميدانية وقدرة على تحديد الاحتياجات والضرر، وتوجيه التدخلات وإشراك المجتمعات في الرصد والتقييم وإدارة الموارد الطبيعية بشكل تشاركي ومستدام. كما تؤدي الجامعات والأكاديميين ونقابة المهندسين دورًا مهمًا في تقديم الدعم العلمي والتقني لتقييم الأضرار وتطوير الحلول.

### تأمين موارد مستدامة للتعافي البيئي

يتطلّب التعافي البيئي وإعادة الإعمار تأمين موارد مالية مستدامة ومتنوعة، تضمن تنفيذ برامج إعادة التأهيل البيئي والزراعي بمعزل عن الارتهان للتمويل المشروط أو استخدام الدعم المالي كأداة ضغط سياسي. وفي هذا السياق، يندرج إنشاء الإطار الوطني المقترح للتعافي البيئي كمساحة لوضع خطة واضحة لتحديد الموارد المطلوبة، وتقدير كلف إعادة التأهيل، ورسم آليات عملية لتأمين التمويل خارج نطاق القروض الدولية المشروطة. ويشمل ذلك تفعيل مصادر تمويل سيادية داخلية غير مستغلة، مثل الأملاك العامة والأوقاف والشقق الشاغرة، إلى جانب إصلاح النظام الضريبي ومعالجة التهرب الضريبي، بما يتيح توجيه هذه الموارد نحو أولويات التعافي البيئي. ورغم أن هذا المسار لا يشكّل حلًا فوريًا في ظل الحاجة الملحة للتدخل، يظل خطوة أساسية نحو بناء استقلالية تمويلية تدريجية تعزّز القدرة الوطنية على تنفيذ خطط تعافي بيئي عادلة ومستدامة.

## اعتماد تشريعات للحد من بيع الأراضي وتمكنين الناس من إعادة البناء في المواقع التي كانوا يعيشون فيها

في إطار قانون حماية المناطق المتضررة بعد تفجير مرفأ بيروت، نص القانون على منع التصرفات والبيوعات العقارية ومعاملات الضم والفرز لمدة سنتين في المناطق المتضررة، منعاً لاستغلال الأزمة الاقتصادية وإجبار أصحاب الأراضي على بيع أملاكهم بأسعار بخسة، وحمايةً من الغبن العام الذي قد يستغله البعض في هكذا ظروف، وذلك بهدف حماية المواطنين وحقوقهم من أي استغلال، من خلال إيجاد توازن بين حق الملكية الخاصة وضرورة الحفاظ على الانتظام العام والمصلحة العامة للذين لهما قيمة دستورية. بالمثل، يُعد اعتماد تشريعات تحدّ من بيع الأراضي خلال فترة إعادة الإعمار، لا سيما في المناطق الحدودية وتلك التي تعرّضت للإبادة المكانية، أمراً ضرورياً لضمان عودة السكان إلى مناطقهم وتحفيز إعادة البناء في المواقع التي كانوا يعيشون فيها، ومنع المضاربة العقارية ومواجهة أي محاولة لاستغلال الأزمة من قبل الممولين أو الشركات للاستحواذ على الأراضي، وذلك بعكس الإطار المطروح حالياً الذي يقوم على إعطاء التعويضات للسكان حتى إن أرادوا البناء في مكان آخر.

## وضع خطط وبرامج للحد من التشتت الاجتماعي والاقتصادي لأهالي القرى الحدودية

خلال فترة إعادة الإعمار، من الضروري دعم السكان في أماكن النزوح عبر وضع خطط وبرامج شاملة، تشمل خطط إيواء تقوم على تخصيص مساكن مؤقتة قريبة من مناطق الأصل، وتوفير فرص عمل محلية، ودعم التعليم والخدمات الاجتماعية في مناطق النزوح، على سبيل المثال لا الحصر. وتهدف هذه الخطط والبرامج إلى التعامل مع قضية النزوح ليس من زاوية الإيواء وحدها، بل أيضاً من خلال معالجة التشتت الاجتماعي والاقتصادي المصاحب له، والحفاظ على النسيج المجتمعي، وتأمين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والدعم الاقتصادي، إلى حين عودة النازحين والنازحات بأمان إلى مناطقهم، بما يُسهم في الحد من التهجير الدائم واستعادة الحياة الطبيعية في المناطق الحدودية.

## الشكل 1.6: الركائز والتوصيات بحسب الجهات المسؤولة والمدى الزمني

الركيزة / التوصيات	الخطوات / الآليات المطلوبة	الجهة / ات المسؤولة	المدى الزمني
ضمان العودة	إزالة الأنغام والمخلفات الحربية	الجيش اللبناني بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية (UNIFIL, UNMAS, NPA)، إلخ) بالتنسيق مع البلديات	على المدى القصير
	إزالة الركام	وزارة الأشغال العامة والنقل، ومجلس الجنوب، ومجلس الإنماء والإعمار ومتعهدي إزالة الردم بإشراف ختيط وعلمي	على المدى القصير
إعادة التأهيل البيئي والزراعي	تأهيل البنى التحتية	مجلس الإنماء والإعمار (من خلال LEAP وتمويل البنك الدولي) بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات العامة (وزارات الأشغال العامة والنقل، والطاقة والمياه، والاتصالات، ومجلس الجنوب، ومؤسسة كهرباء لبنان، ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني)، وبالتنسيق المحلي مع البلديات، واتحادات البلديات والمحافظين/ات	على المدى المتوسط
	تأمين باحات خدمات مؤقتة	البلديات بالتنسيق مع الجمعيات المحلية (جمعية وتعاونوا) وسكان البلدات	على المدى القصير
إعادة التأهيل البيئي والزراعي	تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية	الجيش اللبناني بالتعاون مع UNIFIL بالتنسيق مع البلديات وأصحاب الأراضي	على المدى المتوسط
	تنسيق وتحديث أعمال المسح عبر جهة مركزية، وفق منهجية ومعايير موحدة	المجلس الوطني للبحوث العلمية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة (وزارتي البيئة والزراعة، مجلس الإنماء والإعمار، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مجلس الجنوب) والجمعيات الدولية (UNDP, FAO) والمحلية (مؤسسة عامل الدولية، وجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية، وLR، وفرسان مالطا، وجبال، والجنوبيون الخضراء، وبذورنا جذورنا، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، إلخ)	على المدى المتوسط
إعادة التأهيل البيئي والزراعي	وضع معالجة آثار الإبادة البيئية على سلم أولويات اللجنة الحكومية	وزارتي البيئة والزراعة	على المدى القصير
	تنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية استنادًا إلى نتائج المسوحات	وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الزراعة والمؤسسات العامة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات المحلية، والبلديات وسكان المناطق	على المدى القصير، على المدى المتوسط، الطويل
إعادة التأهيل البيئي والزراعي	تبني وتنفيذ استراتيجية لرصد، فرز وإعادة تدوير الأنقاض	وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل، ومجلس الجنوب، ومجلس الإنماء والإعمار، ومتعهدي إزالة الردم وإشراف ختيط وعلمي وبالتعاون مع البلديات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمحلية المعنية	على المدى القصير، على المدى المتوسط

الركيزة / التوصيات	الخطوات / الآليات المطلوبة	الجهة / ات المسؤولة	المدى الزمني
دعم المزارعين والسكان	دعم المزارعين عينياً ومادياً	وزارة الزراعة بالتعاون مع المؤسسات العامة والبلديات (مجلس الجنوب) والمنظمات الدولية (WFP, UNIFIL) والمحلية (مؤسسة عامل الدولية، وLRI، والحركة الزراعية، وجمعية وتعاونوا، وجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية، إلخ)	على المدى القصير، على المدى المتوسط
	تأمين أراضي للزراعة في مناطق النزوح	البلديات والوزارات والمؤسسات العامة المعنية	على المدى القصير، على المدى المتوسط
التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية	إرشاد المزارعين حول التعامل مع الأراضي والمحاصيل والمواشي الملوثة	وزارتى الزراعة والبيئة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، والبلديات، واتحادات البلديات، والمحافظين/ات	على المدى المتوسط، على المدى الطويل
	تحفيز تأسيس ودعم التعاونيات الزراعية وإرشادها	وزارة الزراعة بالتعاون مع البلديات والمزارعين والجمعيات المعنية	على المدى المتوسط، على المدى الطويل
	توثيق جرائم الحرب وتشكيل ملف ضد إسرائيل	الحكومة بالتنسيق مع وزارات العدل، والبيئة، والزراعة، والثقافة والنيابات العامة والجمعيات الدولية والحقوقية (Amnesty International، HRW، والمفكرة القانونية، واستديو أشغال عامة، إلخ)	على المدى القصير، على المدى المتوسط
تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي	وضع استراتيجية للتقاضي ومقاومة إسرائيل	الحكومة بالتنسيق مع وزارات العدل والخارجية	على المدى المتوسط، على المدى الطويل
	تفعيل الدبلوماسية اللبنانية في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ	وزارات البيئة، الزراعة والخارجية، الحكومة وجمعيات الأمم المتحدة (UNDP، UNEP، إلخ)	على المدى المتوسط، على المدى الطويل
	ضمان الشفافية، المشاركة في عمل الحكومة والوزارات والمنظمات الدولية والمحلية	لجنة إعادة الإعمار، والوزارات المعنية، والبلديات واتحاد البلديات	على المدى القصير، على المدى المتوسط، على المدى الطويل
تأمين موارد مستدامة للتعافي البيئي	إنشاء إطار وطني للتعافي البيئي والزراعي لتعزيز التنسيق والمشاركة ومتابعة التنفيذ	بقيادة وزارة البيئة والتنسيق مع لجنة إعادة الإعمار، ووزارة الزراعة، والمحافظين/ات والبلديات، والجمعيات الدولية والمحلية والمبادرات المجتمعية وأطر التمثيلية للسكان	على المدى المتوسط، على المدى الطويل
	تأمين موارد مستدامة للتعافي البيئي	لجنة إعادة الإعمار، ووزارة المالية، ومجلس النواب	على المدى القصير، على المدى المتوسط، على المدى الطويل

الركيزة / التوصيات	الخطوات / الآليات المطلوبة	الجهة / ات المسؤولة	المدى الزمني
إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية	تطبيق الخطة الشاملة وتوجيهاتها في إعادة إعمار القرى الحدودية	المجلس الأعلى للتنظيم المدني، والحكومة، والبلديات واتحادات البلديات، ونقابة المهندسين، والأطر التمثيلية للسكان والمزارعين	على المدى المتوسط، على المدى الطويل
	اعتماد تشريعات للحد من بيع الأراضي وتمكين الناس من إعادة البناء في المواقع التي كانوا يعيشون فيها	مجلس النواب ولجنة إعادة الإعمار	على المدى القصير، على المدى المتوسط
وضع خطط وبرامج للحد من التشتت الاجتماعي والاقتصادي لأهالي القرى الحدودية		بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتنسيق مع لجنة إعادة الإعمار والبلديات واتحادات البلديات	على المدى القصير، على المدى المتوسط







## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

## استديو أشغال عامة

استديو أشغال عامة هو مؤسسة للأبحاث والمناصرة متعدّدة التخصصات منخرطة نقدياً وإبداعياً في قضايا العمران والعدالة المكانية في لبنان، مع تركيز خاص على الحقوق البيئية والسكنية والحق في التنمية المتكاملة وحيز عام متاح عبر مقارنة متجزرة في مفهوم الحق في المدينة، نهدف إلى جعل التنظيم المدني وإنتاج السياسات العامة عملية ديمقراطية - لا أداة للسلطة.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس